www.kassioun.org

1227

الاثنين 19 أيار 2025

حزب الإرادة الشعبية

قاسيون

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

أسبوعية - 24 صفحة ● الثمن «3000» ل.س ● دمشق ص.ب «35033» ● تلفاكس «3321775 11 00963» ● بريد الكتروني: general@kassioun.org

من عزلة العقوبات إلى «الاختبار»: ما هي الخيارات الممكنة أمام سورية؟

[12]

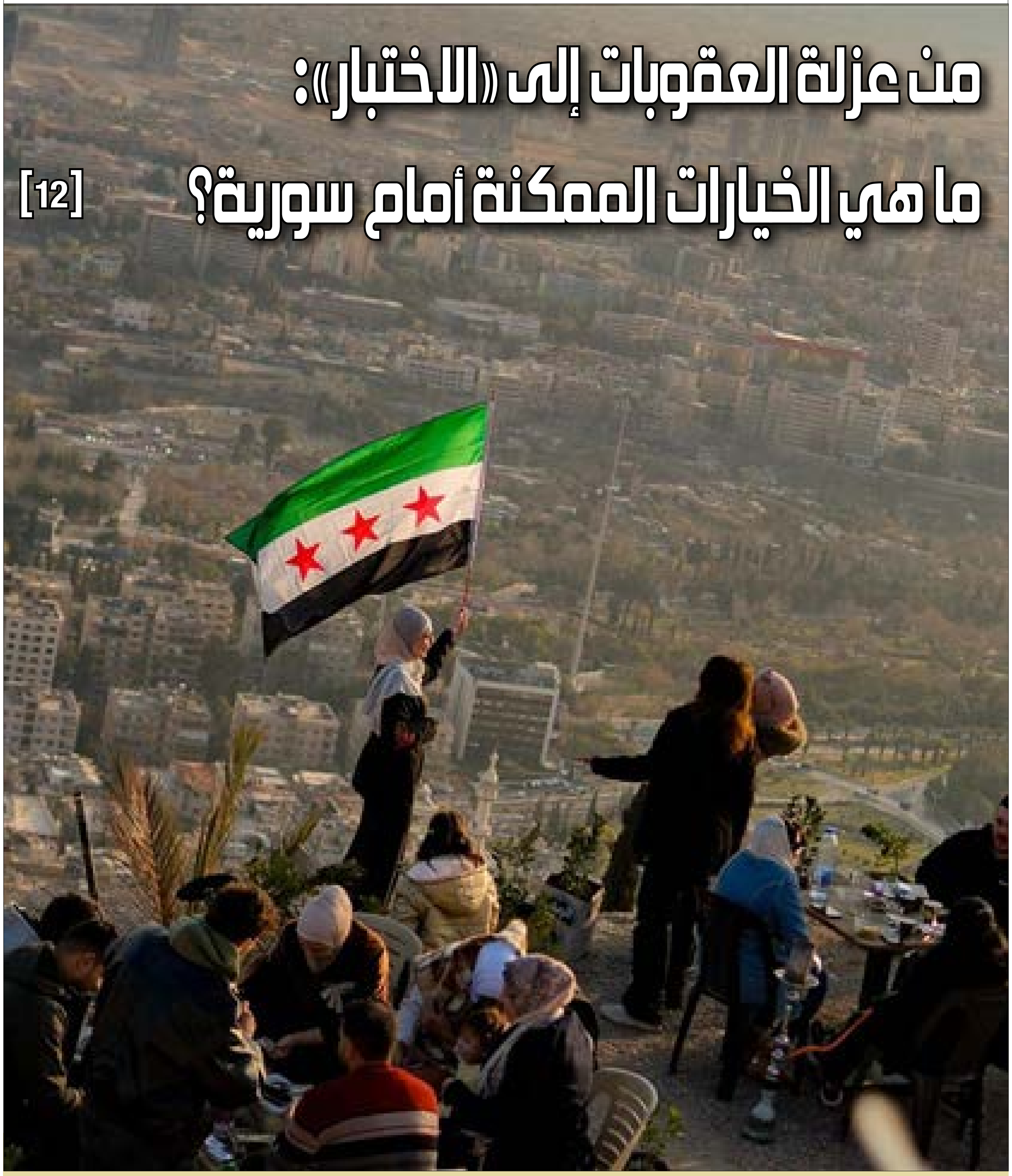

الافتتاحية

بعد رفع العقوبات أي نموذج نريد؟

منذ فرار الأسد- قبل نحو ستة أشهر- قلنا عبر «قاسيون»، مراراً وتكراراً:

إن العقوبات الأمريكية لن يتم رفعها في أي وقت قريب، ودعونا للعمل من أجل إعادة إطلاق الاقتصاد السوري، سواء تم رفع العقوبات، أم لم يتم رفعها، بالتوازي مع الاستمرار بالمطالبة برفعها.

أثبتت الأيام الأخيرة، أن توقعنا كان خاطئاً وقاصراً، جزئياً على الأقل، والسبب في ذلك أمران أساسيان:

الأول: هو أننا استندنا إلى القياس على التجارب الأمريكية السابقة في العقوبات على عدد كبير من البلدان حول العالم، والتي لم يتم رفع أي منها بشكل كامل رغم زوال الذرائع التي فرضت من أجلها.

الثاني: والأهم، هو أنه قد تبين أن سرعة الانكفاء الأمريكي بفعل موازين القوى الدولية الجديدة، هي أكبر مما توقعنا.

رغم ذلك، فإن السياسات التي بنيناها تجاه العقوبات كانت وما تزال مبدئية وصحيحة، وفي مقدمتها:

أولاً: رفضنا العقوبات منذ لحظة تطبيقها، ورأينا أن المستهدف منها هو إضعاف الشعب السوري والدولة السورية أولاً وأخيراً، وطالبنا برفعها بشكل مستمر، قبل سقوط الأسد وبعد سقوطه.

ثانياً: انطلقنا دائماً من السيناريو الأسوأ، سيناريو استمرار العقوبات إلى أجل غير مسمى، وهو الانطلاق الأسلم والأكثر فائدة للبلاد وأهلها، في إطار بناء البدائل الضرورية.

ثالثاً: كما كان وضع العقوبات أداة أمريكية في التأثير على الوضع السوري سلباً، فإن رفعها لن يتم دفعة واحدة، وسيتم استخدامه لمحاولة تكريس نموذج محدد للدولة السورية الجديدة، يبقيها في فلك التبعية الاقتصادية والضعف المزمن، ناهيك عن محاولة فرض شروط سياسية لاستكمال رفع العقوبات بشكل فعلي.

إن القرار الأمريكي برفع العقوبات، وعلى عكس ما يحاول كثيرون تصويره، هو خطوة إضافية في عملية الانكفاء الشامل للأمريكي عن مجمل منطقتنا، وهو جزء من نقل مركز ثقل العمل الأمريكي من الاستناد إلى التوترات والحروب البينية في منطقتنا والعقوبات كأداة في تغذيتها، «وهي أمور لم يعد بإمكان الأمريكي الحفاظ عليها بعد جملة التغيرات الكبرى في الإقليم والعالم»، إلى الاستناد إلى علاقات اقتصادية وسياسية لعل وعسى تغطي على الانسحاب العسكري القادم، وتسمح بتحويل «إسرائيل» إلى مركز للشرق الأوسط.

السؤال الجوهري أمام السوريين اليوم، هو: أي نموذج يريدون لسورية الجديدة، بالمعنى الاقتصادي والسياسي، وهو سؤال يحتاج إلى حوار واسع بوابته هي المؤتمر الوطني العام. وإلى حين عقده، فإن المؤكد أن النموذج الغربي المتهالك الذي يُطرح علينا، هو وصفة فاشلة متكاملة الأركان، ستعيد إنتاج الأزمة بعد وقت غير طويل؛ فالنموذج الغربي المرسوم لدول الأطراف، هو نموذج يقوم على جهاز دولة ضعيف وبلا وظيفة اجتماعية، واقتصاد ضعيف الإنتاجية وقائم على الخدمات وعلى الأموال الساخنة التي تأتي وتذهب وتضارب بحثاً عن الربح السريع.

بالمقابل، فإن أمامنا فرصة حقيقية لبناء اقتصاد إنتاجي يعتمد على الموارد المحلية بالدرجة الأولى، ويدعم الصناعة والزراعة، ويستفيد من التوازن الدولي الجديد في الحصول على أفضل العروض الاستثمارية دون تبعية لأي من الأطراف الدولية، ودون السماح بتحويل «إسرائيل» إلى مركز اقتصادي للشرق الأوسط، ومع الاستفادة القصوى من النموذج الذي تقدمه الصين بشكل خاص، والذي يرتكز إلى الإنتاج الحقيقي، وإلى رفع مستوى الاستهلاك الداخلي، عبر درجة معقولة من العدالة في توزيع الثروات...

شؤون عمالية

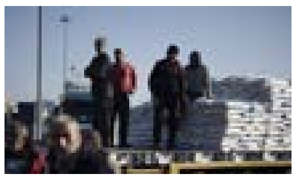

ضعف الحماية في قانون العمل

02

ملف «سورية 2025»

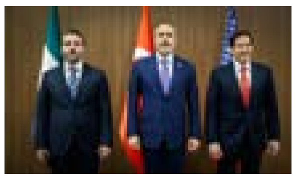

رفع العقوبات... إيجابياته وسلبياته

06

شؤون محلية

بين الخصخصة العمياء والدولة المنتجة

09

شؤون عربية ودولية

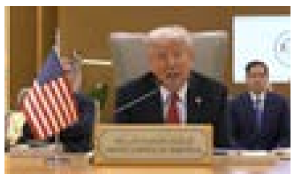

ترامب في الخليج... قلق «إسرائيلي» وتنازلات أمريكية!

17

ضعف الحماية في قانون العمل

رغم أن قانون العمل رقم 17 لعام 2010 وضع لينظم العلاقة بين العامل وصاحب العمل وضمان بعض الحقوق الأساسية، إلا أنه يعاني من عدة مساوئ ونواقص تجعل نصوصه مجرد حبرٍ على ورق وتحول حقوق العمال إلى مجرد أوهام لا يستطيع أي عامل الحصول عليها، فمن خلال التطبيق العملي للقانون أثبت أنه قانون فاشل بل إنه جاء في ضد من مصلحة الطبقة العاملة.

■ **ميلاد شوقي**

ضعف الحماية الفعلية للعمال

رغم وجود نصوص قانونية تحمي حقوق العمال إلا أن التطبيق غالباً ما يكون ضعيفاً على أرض الواقع، ولا سيما في القطاع الخاص؛ فغالبية العمال في المعامل والمنشآت لا يحصلون على الحد الأدنى من الحقوق، مثل الأجور العادلة التي تتناسب والحد الأدنى من تكاليف المعيشة أو ساعات العمل المنضبطة والتزام أصحاب العمل بقواعد الصحة والسلامة المهنية والتعويضات الكافية عن الحوادث المهنية أو التأمين الفعال ضد الإصابة، والتدريب الوقائي للعمال، والالتزام الجدي من أصحاب العمل بتأمين بيئة عمل آمنة، وإشراكهم بمؤسسة التأمينات الاجتماعية. كما يجري التلاعب بالقوانين، وهناك سهولة بفصل العامل، حيث يمنح القانون أصحاب العمل صلاحيات واسعة لفصل العمال تعسفياً ومن دون مبرر.

كما يستثني قانون العمل فئات عديدة من شمول أحكامه مثل العمال الموسميين وعمال المنازل والعمال في الاقتصاد غير الرسمي، فهؤلاء يعملون من دون وجود مظلة قانونية تحميهم.

غياب التنظيم النقابي الحقيقي

مع غياب شبه تام للرقابة النقابية، تبرز التأثيرات السلبية لضعف النقابات العمالية وعدم استقلالها وعدم قدرتها على جذب عمال القطاع الخاص، بسبب موقفها الضعيف الذي يعود لانقطاع صلتها بالعمال ومشاكلهم، رغم أنه يفترض بالنقابات أن تكون أهم جهة رقابية معنية بتطبيق قانون العمل والدفاع عن حقوق العمال ومعالجة أوضاعهم.

غياب الرقابة الفعالة

كما أن الرقابة الحكومية والتفتيش من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل شبه غائبة، فجهاز التفتيش العمالي يعاني من نقص في الكوادر المدربة وانتشار الفساد وقلة موارده لمراقبة العدد الكبير من المؤسسات، مما يتيح لصاحب العمل تجاوز القانون دون رادع أو عقوبة أو خوف.

محدودية الحقوق الاجتماعية والتأمينات

التغطية التأمينية والاجتماعية ليست شاملة، وهناك مشاكل عديدة في تطبيق قانون التأمينات الاجتماعية، خاصةً في القطاع الخاص غير المنظم، حيث عدد كبير من العمال يعملون دون عقود مكتوبة، وإنْ وجدت تلك العقود فغالباً ما تكون غير موثقة، أو تحتوي على بنود مجحفة بحق العامل ومنحازة لصالح صاحب العمل. ومع عدم وجود عقد مكتوب يصعب إثبات العلاقة العمالية في حال النزاع أو في حال طلب الاشتراك بالتأمينات الاجتماعية.

صعوبات في آليات التظلم والتقاضي

يلعب طول وتعقيد الإجراءات القضائية دوراً في تضييع حقوق العمال، حيث تبقى الدعاوي لسنوات طويلة وهو ما يضيع حقوق العمال التي لا تقبل المماطلة، فضلاً عن الكلفة المرتفعة لتوكيل محام، وعدم كفاية التعويضات وصعوبة تنفيذ الأحكام. كل هذا يجعل من المحكمة العمالية بلا فائدة على أرض الواقع.

ولفرض رقابة فعالة على تنفيذ قانون العمل بعد تعديله جوهرياً، يجب مثلاً اتخاذ مجموعة من الإجراءات المؤسسية والتشريعية والتنفيذية التي تضمن الالتزام والردع، ومنها:

- تقوية جهاز التفتيش العمالي عبر زيادة عدد المفتشين وتوزيعهم جغرافياً بشكل عادل، وتدريب المفتشين بشكل دوري على القانون وحقوق العمال وأخلاقيات المهنة وتزويدهم بصلاحيات حقيقية للدخول إلى مواقع العمل دون إنذار مسبق.
- إنشاء قاعدة بيانات مركزية وربطها مع الجهات الحكومية ووزارة المالية والتأمينات الاجتماعية، ووزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، لضمان الرقابة المستمرة، وفرض عقوبات مالية فورية على المخالفين، أو أغلاق مؤقت أو دائم للمنشآت التي تنتهك القانون بشكل متكرر، ونشر أسماء المؤسسات المخالفة كنوع من الضغط الاجتماعي.
- إشراك النقابات والمجتمع المدني حيث يلعب استقلال النقابات دوراً رقابياً حقيقياً من خلال الجولات التفتيشية وتلقي الشكاوى ومراقبة تنفيذ حقوق العمل، وتقديم تقارير دورية للسلطات حول أوضاع العمال، وإطلاق حملات إعلامية وتثقيفية عن حقوق العمال وواجباتهم، وإدخال مواد عن قانون العمل في المناهج الفنية والمهنية.

بصراحة

■ **محمد عادل اللحام**

النقابات والعمال الموقف مما هو قادم

يرتفع مستوى الحراك العمالي في العالم، وخاصة في الغرب وأمريكا، من خلال أشكال متعددة من الممارسة على الأرض «مظاهرات – إضرابات – اعتصامات...إلخ» يقوم بها العمال، وذلك استناداً إلى مستوى الحريات السياسية والديمقراطية النسبي السابق، والذي يتغير الآن، وإلى درجة التنظيم وقوة الحركة النقابية الجديدة، التي تتكون في مجرى الصراع الدائر مع قوى النهب من أجل انتزاع حق الطبقة العاملة في التعبير بالطرق والأشكال التي يعبر فيها العمال عن مصالحهم وحقوقهم، وفي مقدمتها حقهم في توزيع عادل للثروة التي ينهبها لصوص القيمة الزائدة، مدعومين بقوانين تثبت لصوصيتهم وتجعل حياة العمال في أسوأ حالاتها، وغرباء عن إنتاجهم المجبول بعرقهم ودمائهم.

العمال في سورية تاريخياً ليسوا مستثنين من النهب لقوة عملهم، وما زالوا على هذه الحال، وخاضوا معاركهم من أجل تحسين شروط عملهم، ومن أجل تحسين مستوى معيشتهم، ومن أجل حقهم بالتعبير عن مصالحهم، عندما كانوا بعيدين عن الهيمنة والمصادرة لهذا الحق. ولكن الواقع الذي هم فيه منذ عقود، وما زال مستمراً، قد حالَ دون الاستمرار بما كانوا عليه لعوامل كثيرة، في مقدمتها مستوى الحريات السياسية والديمقراطية التي حدّت من قدرة الطبقة العاملة السورية على الدفاع عن قضاياها المختلفة. وبهذا يكون العمال في مقدمة الطبقات التي تضرّرت على مدار العقود الفائتة، من جراء السياسات الليبرالية الاقتصادية والاجتماعية، وخاصةً خلال الأزمة الوطنية العميقة. حيث مكّنتْ هذه السياساتُ قوى النهب والاستغلال من التحكّم والسيطرة المطلقة على أرزاق البلاد والعباد، بينما العمال لم يتمكنوا من مواجهة هذه السياسات، وتُرِكوا لقَدَرهم يصارعون مِن أجل قوتِ يومهم حتّى نَخَر الفقر والجوع عظامَهم.

البلاد مقبلة على موجة جديدة من السياسات الليبرالية مستندة على القرار الأمريكيّ برفع العقوبات «المشروطة بالمطالب الأمريكيّة الإثني عشر» التي كانت وما زالت مفروضة على الشعب السوري، حيث يجري الآن إعلامياً وحكومياً الترويج الواسع لما سيحدثه رفع العقوبات من تغيير هائل في الوضع الاقتصادي والمعيشي والبطالة بسبب المشاريع الضخمة التي ستقام وبسبب إعادة الإعمار، مما يعني تشغيلاً كبيراً لليد العاملة السورية، وهذا إن حدث سيرتب على الحركة النقابية مهمات كبيرة خارج ما هو معتاد في طريقة عملها لتحافظ وتحمي حقوق العمال السوريين من الاستثمارات القادمة إن قدمت وتوفرت لها الشروط القانونية والأمنية للقيام باستثماراتها خاصة وأن قوانين العمل السورية المعمول بها الآن لا يمكن الركون إليها في تأمين الحقوق والمطالب العمالية وتجربة العمال ما زالت حاضرة مع هذه القوانين في حماية حقوقهم أثناء العمل أو في حالة التسريح.

قوانين العمل وحدها لا تحل مشاكل العمل

كثيرة هي المشاكل العمالية وهذه مسألة طبيعية، فكل عمل تنتج عنه مشاكل، والحالة الطبيعية هي أن تجد تلك المشاكل آذاناً صاغية واهتماماً من أجل إيجاد الحلول لها وتذليل الصعوبات التي تواجه العمالة أثناء تأديتهم أعمالهم. وهذه من مهام النقابات العمالية وما تمثله من وزن على الأرض من خلال استخدامها الأدوات النضالية لتفرض رؤيتها ووزنها في تنظيم علاقة العمل وإيجاد الحلول المناسبة، وفي هذه الحلول والاهتمامات سوف تكون لها حتماً إيجابيات على طرفي علاقة العمل وهما العامل ورب العمل، لأن بناء علاقة عمل متوازنة يعني أن العامل سيؤدي عمله وبكامل طاقته ونشاطه مما يعطي إنتاجاً عالي المستوى، وبذلك يسير العمل بانسيابية، وبالنتيجة تنصب تلك الفائدة لمصلحة رب العمل، وهذه بمحصلتها النهائية تكون بمصلحة الدولة مما يدخل في عناصر تطور النمو الاقتصادي للدولة.

المشاكل العمالية سواء المفتعلة منها أو الطبيعية، يجب أن تلاقي حلولاً سريعة لضمان عدم استفحال المشكلة ومحاولة منع تطورها لتصبح ظاهرة يصعب السيطرة عليها، لتكون بعد ذلك حجر عثرة أمام التطور التنموي للدولة. المشكلات المفتعلة هذه تعتبر الآفة التي تصيب واقع العمل بمقتل وهي على نوعين، الأول المشاكل التي يفتعلها رب العمل وذلك للضغط على العامل من أجل التنازل عن بعض حقوقه وهذا نعتبره الابتزاز العمالي ومن خلاله يحاول رب العمل أن يستنفد كل طاقات العامل بأقل الأجور.

وهذه المسألة بحد ذاتها تتنافى وقواعد الإنسانية والمعايير الدولية في التعامل مع العامل، أو قد يفتعل رب العمل أي مسألة أو مشكلة من أجل التخلص من العامل بما يضمن ألّا يطالب بحقوقه التي في ذمة رب العمل نتيجة خدمته العمالية، وقد يصل الموضوع إلى اتهام العامل بالسرقة أو خيانة الأمانة وغيرها من الجرائم محاولاً الضغط على العامل للتنازل عن حقوقه، وغيرها من المشاكل المختلفة.

والنوع الثاني من المشاكل هي تلك التي يختلقها العامل ذاته لأسباب شخصية، ومنها محاولته الانتقال إلى عمل آخر أو لإجبار رب العمل على زيادة أجره وغيرها من المشاكل.

ومن الممكن لو تم السكوت عن هذه الحالات أن تصبح ظاهرة يصعب السيطرة عليها.

غير أننا نجد أن حل المشاكل العمالية لا يكون فقط في موضوع سن قانون جديد وذكر المعايير العالمية ضمن مضامينه، بل إننا نجد أنه مهما كانت صياغة القانون الجديد متينة ودقيقة ومهما تضمنت من معالجات عمالية وإنسانية، فإن وضع المشاكل يبقى قائماً كما هو، بل يمكن أن يتطور رغم المعالجات القانونية. فلماذا؟

لأن معالجة المشكلة لا تكمن في القانون وإنما في نظام الهيئات التي تنظر في النزاع القائم بين العامل ورب العمل، وهي المحاكم العمالية، والتي من المفترض أن تجد حلولاً للنزاعات العمالية بأسرع وقت ممكن وخلال أيام، وليس خلال سنوات كما يحصل الآن، لأنّ مِن غير الطبيعي أنْ تبقى علاقة العمل معلّقةً لسنين لنجد حلاً لها ممّا يعرقل عملية الإنتاج ويؤدّي إلى توقّفها.

الطبقة العاملة

تونس: عاملات الفلاحة يهددن بأول إضراب نسوي

تهدد عاملات الفلاحة في تونس بتنظيم أول إضراب عام نسوي يهز المناطق الفلاحية في البلاد، احتجاجاً على تجاهل حقوقهن لسنوات. تقول نزيهة، إحدى العاملات، لـ«سبوتنيك»: «كنا نُعامَل كأننا لسنا جزءاً من هذا الوطن، رغم أن عرقنا يُسهم في تأمين غذاء الملايين». وتؤكد أن العريضة الموجهة للسلطات تشمل أربعة مطالب رئيسية: الاعتراف القانوني بصفتهن عاملات فلاحة، وتوفير وسائل نقل آمنة، وضمان أجر عادل وتغطية اجتماعية وصحية، وحق التنظيم والمشاركة في صنع القرار.

أمريكا: إضراب غير مسبوق لقطارات نيوجيرسي

بدأ مهندسو وسائقو قطارات «نيوجيرسي ترانزيت» إضراباً غير مسبوق يوم 16 أيار الجاري، مما أثر على حركة 350 ألف مسافر يومياً. يأتي هذا الإضراب، الأول منذ أربعة عقود، بعد فشل المفاوضات بين النقابة وإدارة الشركة حول رفع الأجور. وتطالب النقابة برفع متوسط الأجور السنوية من 113 إلى 170 ألف دولار، بينما تؤكد الإدارة أن بعض الموظفين يتجاوز دخلهم 200 ألف دولار سنوياً.

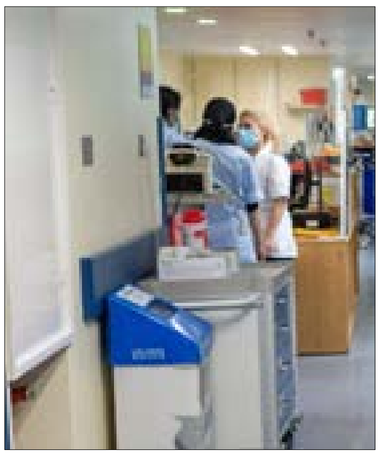

اسكتلندا: عمال الرعاية يستعدون لإضراب تاريخي

يستعد عمال الرعاية في اسكتلندا لإضراب وطني هو الأول منذ عقد، احتجاجاً على تدني الأجور وتجاهل مطالبهم. ينطلق الإضراب في 29 أيار ويستمر خمسة أيام، ويختتم بمسيرة أمام البرلمان الاسكتلندي. وتقول نقابة «يونيسون» إن الإضراب جاء رداً على «سنوات من الوعود الزائفة»، مؤكدةً استمرار الخدمات الأساسية خلاله.

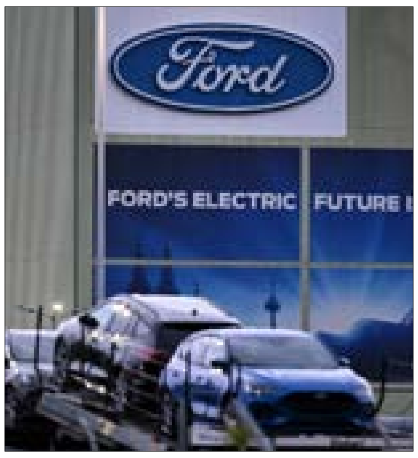

ألمانيا: عمال فورد يضربون ضد خفض الوظائف

أضرب عمال مصنعي فورد في كولونيا الألمانية يوم الأربعاء 14 أيار الجاري، احتجاجاً على خطط الشركة لخفض الوظائف بالآلاف في أوروبا. ورفع العمال لافتات كُتب عليها «ناضلوا من أجل كل وظيفة»، محذرين من إضرابات أوسع إذا لم تستجب الإدارة. وكان العمال قد صوّتوا للإضراب بعد إعلان فورد في نوفمبر عن خفض 14% من وظائفها الأوروبية، مع تركيز الخسائر على ألمانيا.

عمال ونقابات سورية... ما العمل «3» ؟

طرحنا خلال العددين الماضيين من قاسيون رؤية مختزلة تصلح كإجابة عن سؤال: أين نحن اليوم كطبقة عاملة و كحركة وتنظيم نقابي؟ وكانت بمثابة تفسير منهجي للواقع نستطيع به الانتقال للتغير الحقيقي المنشود، إذا ما توفرت أدوات التحكم المطلوبة من برنامج وخطاب.

■ هاشم اليعقوبي

وكان من الخطأ المضي بالإجابة على سؤال «ما العمل» قبل الانتهاء من تفسير جوهري للواقع كما هو، بعيداً عن تحليل مقولب مسبقاً أو شعارات جامدة مقولبة، أو أمنيات هوائية ورغبات تنتمي لأصحاب ظاهرة المؤامرة، أو الثورة المنجزة. وبناء على ذلك ولكي نستطيع صياغة عناوين عامة تتفرع عنها مسارات النضال الطبقي السياسي النقابي المجدي، لا بد من تبويب العام إلى خاص، فنتناول مرتكزات البرنامج من الجوانب كافة، الوطني والسياسي الطبقي والاقتصادي الاجتماعي والنقابي الحقوقي، منسجمة فيما بينها وقابلة للتطبيق إذا ما توفرت الشروط الحسية الفاعلة، وأهمها الطليعة الثورية الواعية القادرة على تحشيد القوى واكتساب الاعتراف بها، وأما المرتكز الأساسي الآخر لصياغة البرنامج فهو الهدف من ورائه، لذلك علينا أن نقول: نحن كطبقة عاملة وحركة نقابية ماذا نريد وما هي أهدافنا على المستوى القريب والمتوسط والبعيد؟

انطلاقاً من أزماتنا المتراكمة والمظلومية التاريخية التي عانت منها الطبقة العاملة وما زالت تعاني منها، بل وتستمر بالتعمق، نستطيع القول بأن أهم أهدافنا البديهية هي التوزيع العادل للثروة بين طبقة العمال وسائر الطبقات الاجتماعية الأخرى، ولأن أصحاب الأرباح كانوا وما زالوا يأكلون «البيضة والتقشيرة»، وبحصة تفوق 90% من الدخل الوطني، فإن هدف السير باتجاه عدالة توزيع الثروة سيكون على رأس البرنامج والعمل اللاحق، والذي بدوره سيصيغ الأهداف الأخرى. ومن الصحيح أن يكون الهدف البعيد عكس نسب التوزيع وهو ما يتناسب مع نسبة حصص المساهمة في الدخل الوطني، كون العاملين بسواعدهم وعقولهم هم صناع الثروة وهم في الوقت ذاته الأكثرية الطبقية، فحصولهم على نسبة 90% من الدخل المحلي الإجمالي بطرق مباشرة من خلال الأجور، أو غير مباشرة من خلال دور الدولة، يعتبر العدل بعينه. ولكن هذا يحتاج لتغير بموازين القوى الطبقية المحلي والعالمي، وهو ما يتناسب مع كونه هدفاً استراتيجياً يحتاج الوصول إلى الهدف المتوسط بالحصول على 50% من الدخل الوطني، وهو هدف ثوري متناسب مع انفتاح الأفق أمام الشعوب بشكل عام والسوريين ضمناً، ومن هنا نستطيع تحديد برنامج العمل ليس لسنة أو شهر بل من الغد، إذا ما امتلكنا إرادة العمل والتغيير، لأننا نحتاج أولاً لوقف انحدار نسبة حصة أصحاب الأجور من الدخل الوطني لنستطيع العمل على رفعها تراكمياً لتصل للهدف المتوسط المنشود.

ترابط موضوعي

إن صياغة هدفنا الآني ألا وهو تثبيت نسبة حصة أصحاب الأجور ومنع استمرار انخفاضها، كفيل باستنباط برنامج عمل متكامل يربط الجوانب الوطنية والسياسية والاقتصادية الاجتماعية ببعضها البعض، وإن رفع مستوى النضال لأجلها سيجعل النجاح بها حتمياً ويتلخص البرنامج بما يلي:

● في الجانب الوطني، لا بد من العمل على وحدة سورية أرضاً واقتصاداً وشعباً، وسيادتها على كامل أراضيها وعلى رأسها الجولان المحتل، وخروج جميع القوات العسكرية غير السورية وأشباهها من البلاد، ويجب العمل على بناء جيش وطني مستقل ومتطور يمثل جميع السوريين يعاد تسليحه من دول لا تمتهن الابتزاز والشروط، بالإضافة لضرب القوى الإرهابية والفاسدة وعلى رأسها داعش وقوى المال المتنفذة الاحتكاري، وبناء أفضل علاقات إقليمية ودولية متكافئة ومبدئية ومرنة، مبنية على المصلحة الوطنية، ومتوازنة وذكية، تتماهى مع تغير موازين القوى لصالح دول الشرق الصاعدة.

> **يكمن نجاح أي نضال طبقي في برنامجه المترابط والمنسجم ويقع في الخطأ من يظن أنه يمكن فك الجوانب الوطنية عن الديمقراطية وعن الاقتصادية**

عودة العمال للنشاط السياسي

أما في الجانب السياسي الديمقراطي، فيجب النضال من أجل إطلاق مؤتمر حوار وطني شامل تشارك به الطبقة العاملة من خلال النقابات والقوى السياسية المعبرة عنها والحليفة لها، والعمل على وحدة واستقلالية الحركة النقابية، والتخلص من الهيمنة والتسلط والتحكم الممارسة عليها منذ عقود، وضمان رفع مستوى الحريات السياسية والنقابية، وانخراط الطبقة العاملة في الحياة السياسية، لتتمكن من ممارسة دورها في صناعة القرار الوطني والاقتصادي، والعمل أيضاً على استعادة دور الأحزاب في النقابات لما له من دور هام بزيادة صلابتها وارتفاع وعيها الطبقي والسياسي، واستمرار النضال من أجل الوصول لدولة المواطنة الحقيقية على قواعد ديمقراطية، وضمان حق التظاهر والإضراب، وسيادة سلطة القضاء المستقل، و كذلك انتزاع حق المشاركة بلجان صياغة الدستور والقوانين العامة والخاصة ورسم النهج الاقتصادي.

النضال الاقتصادي المعيشي

في الجانب الاقتصادي الاجتماعي يجب استمرار العمل والضغط من أجل إلغاء كل القرارات المجحفة التي طالت مئات آلاف موظفي القطاع العام، وضمان حقوق الجميع ومحاسبة الفاسدين قانونياً، والحفاظ على القطاع العام وتأهيله، من خلال توفير كامل عناصر نهضته المادية والبشرية ومنع الخصخصة والتفريط تحت أي ذرائع من هنا أو هناك، وإعادة تقييم الأجور بما يتناسب مع الحد الأدنى للمعيشة والمتقاعدين ضمناً، ورفع قيمة الأجور غير المباشرة من خلال السلل الاستهلاكية ودعم التعليم والمحروقات وتوفير التأمين الصحي المجاني الشامل للعمال، وتفعيل الحق بالوجبات الوقائية العينية وزيادة تعويض طبيعة العمل وبدل اللباس، ورفع نسبة الحوافز الإنتاجية والمكافآت، وتوفير النقل المجاني للعمال، وإعادة الاعتبار للتعليم المهني، وإدخال مناهج نظرية وعملية حديثة تواكب التطور التكنولوجي العالمي، والنضال الجدي من أجل السير بنهج اقتصادي متوازن يحقق أعلى نمو وأوسع عدالة بعيداً عن استغلال اليد العاملة، وفتح جبهات عمل جديدة من خلال تخطيط وطني متكامل يضمن التنمية المستدامة والاستفادة القصوى من الميزات المطلقة للاقتصاد السوري، مما يضمن توقف هجرة الخبرات بل عودة القوى العاملة الفاعلة والمنتجة الخبيرة، ورؤوس الأموال الصناعية الوطنية، كما يجب الوقوف بوجه أي محاولات لتسليم رقابنا لسكين المؤسسات الدولية الغربية كصندوق النقد والبنك الدوليين، بل العمل على أعلى دور ممكن للدولة بالحياة الاقتصادية الاجتماعية، وخاصة بالقطاعات السيادية والاستراتيجية.

ماذا عن دور النقابات؟

يكمن نجاح أي نضال طبقي في برنامجه المترابط والمنسجم، ويقع في الخطأ من يظن أنه يمكن فك الجوانب الوطنية عن الديمقراطية وعن الاقتصادية، فعن أي لقمة عيش كريمة نستطيع الحديث إن كانت البلاد مقسمة أو محتلاً جزءٌ منها، فهي بذلك لن تكون قادرة على السير بالاقتصاد وإنعاشه، وإن حصل ذلك وغابت الحريات السياسية والنقابية، فلن تستطيع هذه الطبقة أو تلك الدفاع عن نفسها أمام تغول رأس المال أو الفساد، لأنها مكمومة الفم تبطش بها القوى الأمنية، فتسلبها حقوقها طوال الوقت وتبقيها تأكل من فتات الموائد غير قادرة على النهوض، حينها يكون هذا الاقتصاد القوي منعكسه على أثرياء البلاد وفاسديها، لذلك لا بد من النضال الشامل وبكل الجوانب كي تستطيع الطبقة العاملة اغتنام الفرصة التاريخية التي أمامه، وهنا يأتي دور النقابات كتنظيم طبقي، لتكون في طليعة القوى المجتمعية حاملةً لبرنامج متكامل «يتبع».

العقد المزمع لتشغيل ميناء طرطوس بين الآمال والمخاوف

تتجه الأنظار في سورية إلى العقد المرتقب بين الحكومة السورية وشركة «موانئ دبي العالمية» «DP World» لاستثمار وتشغيل ميناء طرطوس، أحد أبرز الموانئ السورية على البحر المتوسط، بعقد تُقدر قيمته بنحو 800 مليون دولار.

وبينما يُنظر إلى هذا الاستثمار على أنه خطوة نحو إعادة إنعاش الاقتصاد السوري المتعثر، تبرز في المقابل مخاوف مشروعة تستند إلى تجارب سابقة أثارت جدلاً حول نوايا الشركة ونتائجها الفعلية.

أهمية ميناء طرطوس

يُعد ميناء طرطوس ثاني أكبر ميناء في سورية بعد اللاذقية، ويتميز بموقع استراتيجي يربط شرق المتوسط بالداخل السوري والشرق الأوسط عموماً. ويمكن للميناء أن يشكل شرياناً اقتصادياً حيوياً في مرحلة إعادة الإعمار مستقبلاً، مما يجعله موضع اهتمام محلّي ودولي، سواء لأسباب اقتصادية أو جيو استراتيجية.

إيجابيات محتملة للاستثمار الإماراتي

يمكن تلخيص الإيجابيات المحتملة بالنقاط الآتية:

تطوير البنية التحتية، فمن المتوقع أن يشمل العقد تحديث الأرصفة، وتوسيع الميناء، وتحسين الخدمات اللوجستية، ما قد يعزز كفاءة التصدير والاستيراد.

خلق فرص عمل، فالمشروع قد يوفر فرص عمل مباشرة وغير مباشرة في مدينة طرطوس والمناطق المحيطة.

تحفيز الاستثمار الأجنبي، فالمشروع قد يكون بمثابة مؤشر على تحسن مناخ الاستثمار في سورية، ويشجع مستثمرين آخرين على الدخول.

دعم فني وتشغيلي، فخبرة موانئ دبي العالمية في إدارة وتشغيل موانئ عالمية قد ترفع من المستوى التشغيلي للميناء.

لكن... ما الذي يدعو إلى القلق؟

رغم الإيجابيات المحتملة، فإن التجارب السابقة مع الشركة نفسها، كما في ميناء عدن اليمني، تسلط الضوء على عدد من المخاوف:

تعطيل الميناء لصالح مصالح أخرى، فقد اتُّهمت موانئ دبي في اليمن بتقليص كفاءة ميناء عدن لصالح منافسة موانئ أخرى تديرها، خاصة ميناء جبل علي.

ضعف الالتزام ببنود التطوير، حيث لم تلتزم الشركة في اليمن بخطط التطوير المعلنة، مما أدّى إلى تراجع كبير في عدد الحاويات والنشاط الاقتصادي.

شبهات تضارب المصالح الجيوسياسية، فقد نُظر إلى بعض استثمارات الشركة على أنها لا تخلو من أهداف سياسية تتجاوز الجانب الاقتصادي.

عدم الشفافية في العقود، فغياب رقابة حقيقية في اتفاق عدن سمح بتمرير بنود مجحفة بحق الدولة المضيفة.

كيف يمكن تلافي التجربة السلبية؟

لضمان ألّا يتحول استثمار موانئ دبي في طرطوس إلى «عدن ثانية»، يمكن اتباع عدد من الخطوات الاستباقية:

أولاً: إعداد عقد وطني واضح وملزم، مع تحديد جداول زمنية ملزمة للتطوير والتنفيذ، وفرض شروط جزائية في حال الإخلال بالمواعيد أو بعدم تحقيق الأهداف الاقتصادية، بالإضافة إلى إلزام الشركة بتشغيل نسبة من العمالة المحلية وتدريبها.

ثانياً: ضمان السيادة السورية، بأن يحتفظ الجانب السوري بحق الرقابة والسيطرة على مفاصل القرار الاستراتيجي، وألّا يُمنح الامتياز للشركة الإماراتية بشكل حصري يمنع أي استثمار بديل في المستقبل.

ثالثاً: الشفافية والمحاسبة، من خلال نشر تفاصيل العقد للرأي العام وتعزيزه برقابة تمثيلية شعبية مستقلة، مع إشراك مؤسسات مدنية أو نقابية في متابعة الأداء.

رابعاً: الاستثمار الوطني البديل، ففي حال تبين أن الاستثمار الأجنبي لا يحقق المصلحة الوطنية، يجب التفكير بخيار استثمار حكومي مباشر، أو عبر شراكات مع دول أخرى.

النجاح يقاس بالمصالح الوطنية

إن إعادة تشغيل ميناء طرطوس وتطويره هو ضرورة اقتصادية لسورية، لكن النجاح في ذلك لا يُقاس بحجم الاستثمار أو اسم الشركة فقط، بل بمدى ملاءمة العقد للمصالح الوطنية، واستفادة الشعب السوري من هذا المورد الاستراتيجي. فالتجارب السابقة تمنحنا دروساً قاسية، لكنها ثمينة، ويجب عدم تجاهلها.

جرمانا ... أزمة تولّد أزمات

لا يخفى على أحد ما تعانيه مدينة مكتظة سكانياً وضعيفة الخدمات مثل جرمانا من أزمات، ولا سيما الاختناق المروري وتراكم القمامة.

فمثلاً تشكّل الازدحامات المرورية تحدياً متنامياً في جرمانا، تؤثر سلباً على جودة الحياة، وكفاءة النقل وحتى البيئة.

ونظراً إلى أن المقاربات التقليدية غالباً ما ترتبط بتكاليف باهظة ومشاريع بنى تحتية طويلة الأجل، تبرز الحاجة لتبني استراتيجيات مبتكرة ومنخفضة التكلفة.

وفي هذا السياق، يمكن أن تستفيد وسائل المواصلات من شبكة الطرق الفرعية، وتحسين جودتها، فهي في غالبها تعاني من الإهمال وانتشار الحُفَر، وانعدام الإضاءة الليلية ما يقلل الأمان ويثبط الرغبة في استخدامها، وذلك عبر التوجيه الفعال، حيث يمكن الاستعاضة بحلول مبدئية مثل شرطة المرور التقليدية لتقديم الإرشادات في النقاط الحيوية، وصولاً إلى توفير لافتات وشاخصات إرشادية واضحة، مع الأخذ بعين الاعتبار منع التحويل العشوائي وغير المدروس، الذي قد يؤدي إلى ازدحام في الطرق الفرعية نفسها، ما يحولها إلى نقاط اختناق جديدة بدلاً من كونها حلولاً.

تعزيز النقل العام

يبرز توفير منظومة لدخول النقل العام إلى الأحياء الداخلية والشوارع الفرعية حلاً يختصر الوقت ويساهم في تخفيف الازدحام في الشارع الرئيسي.

إن تحديد مسارات ثابتة للسرافيس وتقليل توقفها العشوائي وتحديد محطات محددة لوقوفها هي إجراءات من شأنها رفع الكفاءة، فالالتزام بمواقف وجداول زمنية محددة لا يزيد من سرعة النقل ويقلل من زمن الرحلة الإجمالي فقط، بل سيساهم في تنظيم المرور وتقليل الفوضى في الطرق، بالإضافة إلى تعزيز الثقة في نظام النقل العام.

وفي سياق متصل، تُعد إدارة حركة الشاحنات الكبيرة ضمن الطرق الفرعية وكذلك الرئيسية حلاً تنظيمياً آخر. فتقييد دخولها خلال ساعات محددة، بالأخص في فترة الذروة، نظراً لحجمها الكبير وسرعتها الأقل نسبياً، يساهم في تخفيف الضغط وتحسين انسيابية الحركة المرورية.

القمامة وعجز البلدية

تعاني بلدية جرمانا من تحديات متجذرة، على رأسها نقص في سيارات وآليات ترحيل القمامة ومستلزمات ترحيلها، بالإضافة إلى قدِمها وضرورات صيانتها المستمرة، وتتفاقم هذه المشكلة مع تكرر ذريعة نقص المشتقات النفطية أو عدم توفرها، ما يعطل سير العملية حتى عند توفر الآليات، بالإضافة إلى نقص الموارد وقلة الدعم المالي والفني اللازم لقيامها بمهامها وواجباتها المفترضة.

إنّ السعي نحو إسناد مسؤولية جمع ونقل القمامة لشركات خاصة في محاولة جليّة لخصخصة الخدمات العامة، يُنهك المواطن، ويحول البلديات إلى هياكل شكلية دون صلاحيات أو تمويل، وسيُفاقم بالتالي من التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه السكان، حيث إن توفير خدمات عامة ذات جودة عالية ومتاحة للجميع ليس مجرد ضرورة اجتماعية، بل اقتصادية وبيئية أيضاً.

يبقى التساؤل قائماً حول متى سيتم وضع مسألة النظافة العامة على سلم الأولويات، ولتقطع بذلك الطريق على حيتان تجارة القمامة التي انتعشت خلال سنوات الأزمة بأدواتها، التي هي ضحاياها في الوقت نفسه، الأطفال والبيئة!

وهل يتعين علينا انتظار تفشي الأمراض وتحول أكوام القمامة إلى أزمة تهدد الاستقرار؟

إن الأزمة ليست اجتماعية وبيئية فحسب، بل هي نتاج نهج سياسي يُهمّش الفقراء وأحياءهم ومناطق سكنهم، ويعكس لا مبالاة واستهتاراً في الالتزام تجاه المواطن وحياته.

مشاركة مجتمعية لخدمات أكثر استدامة وشمولاً

إن إشراك المواطنين في تصميم وتنفيذ خطط تحسين النقل والخدمات عموماً يوفر رؤى قيّمة حول الاحتياجات والتحديات المحلية، لكون الأمر يمسّهم بشكل مباشر وهو جزء يومي من حياتهم.

ويمكن تفعيل هذه المشاركة عبر عقد ورش ومجموعات نقاش، وإجراء استطلاعات رأي، وتأسيس لجان استشارية تتبع للبلدية وتضم ممثلين عن مختلف فئات المجتمع، والاستفادة من خبرات ومعارف هيئات المجتمع الأهلي الموجودة، فالاستماع إلى تجارب الناس وملاحظاتهم يساهم في تعزيز نظام نقل عام يحترم ويلبي احتياجات المواطن.

وفي هذا السياق، يتعين الأخذ في الاعتبار أن الأزمات سلاسل تغذي بعضها، وكفاءة أنظمة النقل المرورية لا تنفصل عن تحديات ترحيل القمامة.

رفع العقوبات... إيجابياته وسلبياته

مع إعلان الرئيس الأمريكي دونالد ترامب عن عزمه رفع كل العقوبات الأمريكية المفروضة على سورية، انفتحت آفاق انتقال الوضع السوري نحو مشهد جديد يحمل فرصاً جديدة من جهة، ومخاطر قديمة- جديدة من جهة أخرى، ما يتطلب العمل على استيعاب هذا المشهد بإحداثياته المختلفة، كأرضية للسياسات التي ينبغي اتخاذها وتطبيقها، وهو ما سنحاول البدء به في هذه المادة...

■ مركز دراسات قاسيون

هل توقعنا رفع العقوبات؟

ينبغي الإقرار بداية، بأننا في مركز دراسات قاسيون، وفي حزب الإرادة الشعبية، لم نكن نتوقع أن يُتخذ قرار رفع العقوبات الأمريكية في أي وقت قريب، والسبب الأساسي في ذلك هو دراستنا لتجارب العقوبات الأمريكية المختلفة خلال أكثر من نصف قرن مضى، وفي عدد كبير من البلدان بينها العراق وإيران وكوبا وأفغانستان واليمن وبيلاروسيا والكونغو وهايتي وغيرها الكثير. علماً أنه ينبغي ألّا يتم التعامل مع تصريحات الرئيس الأمريكي حول رفع العقوبات على أنها أمرٌ نهائي وغير مشروط، فالتجربة تقول: إن الولايات المتحدة حتى حين أقدمت على رفع العقوبات في بعض الحالات، لم ترفعها بشكل كامل، وأبقت جزءاً منها كأداة ابتزاز سياسي طويل الأمد. ومع الإقرار بأننا أخطأنا في توقع اتخاذ قرار رفع العقوبات، إلا أن السياسة التي اعتمدناها في التعامل مع موضوع العقوبات الغربية عموماً، والأمريكية خصوصاً، كانت وما تزال صحيحة، وارتكزت إلى خمس نقاط أساسية هي:

أولاً: المستهدف من العقوبات كان وما يزال الشعب السوري والدولة السورية، والعقوبات لم تؤثر على نظام الأسد إلا بشكل ثانوي، ولذا فقد كنا وما نزال ضدها.

المستهدف من العقوبات كان وما يزال الشعب السوري والدولة السورية والعقوبات لم تؤثر على نظام الأسد إلا بشكل ثانوي ولذا فقد كنا وما نزال ضدها

ثانياً: ينبغي الاستمرار بالمطالبة برفع العقوبات المفروضة على سورية والشعب السوري، بكل الطرق الممكنة، وفي كل المحافل الدولية والإقليمية.

ثالثاً: ينبغي أن نبني اقتصادنا منطلقين من افتراض أن العقوبات لن يتم رفعها مطلقاً، بالاستناد إلى الإمكانات المحلية، وإلى التناقضات القائمة على المستوى الدولي، والتي تمنحنا- إنْ أحسنّا استخدامها- هوامش حركة واسعة، ودرجة استقلالية عالية.

رابعاً: يمكن لرفع العقوبات مقابل شروط سياسية تقيدنا وتضعنا في ظروف التبعية أن يكون أسوأ من إبقائها، لأن «إغضاب المستعمر هو دائماً أقل كلفة من إرضائه».

خامساً: يمكن لرفع العقوبات مقابل الخضوع للوصفات الاقتصادية لصندوق النقد والبنك الدوليين، ومنظمة التجارة العالمية، أن يكون أسوأ بكثير من استمرارها؛ لأن التجارب التاريخية المختلفة تعلمنا أن تطبيق وصفات هذه المؤسسات، وخاصة في بلدان «العالم الثالث»، أنتجت دائماً دولاً هشة وشعوباً ضعيفة ومفقرة وأزمات بالجملة، بما في ذلك أزمات عنيفة ودموية.

سادساً: الانطلاق في بناء السياسات من افتراض عدم رفع العقوبات، «أي من السيناريو الأسوأ»، مع استمرار المطالبة والعمل من أجل رفعها، هو التوجه الأسلم والأعلى فائدة، فإن هي رُفعت فأمر جيد يمكن البناء عليه، وإنْ لم تُرفع نكون قد تجهزنا مسبقاً، ولم نترك أنفسنا محكومين لها.

هذه الاتجاهات العامة ما تزال صحيحة بعد إعلان الرئيس الأمريكي عن قراره برفع العقوبات عن سورية، خاصة وأن التنفيذ الفعلي لرفع العقوبات ما يزال في طوره الأول، ويحتاج إلى سلسلة من الخطوات القانونية، بما في ذلك عبر الكونغرس، والتي قد تنجز في وقت قريب وقد لا تنجز. كما أن الشروط الفعلية، وطبيعة التوافقات والتعهدات المتعلقة برفع العقوبات، لم تتضح بنطاقها الكامل بعد، وستكشفها الأسابيع والأشهر القادمة تباعاً.

وأما وقد تم الإعلان من الرئيس الأمريكي عن نيته رفع العقوبات، فإنه من المطلوب الآن تقييم النتائج المحتملة لهذه الخطوة على الوضع السوري، بإيجابياتها وسلبياتها المتوقعة.

إيجابيات رفع العقوبات

حتى لو لم يتم رفع العقوبات بشكل كامل وفوري، فإن مجرد الإعلان بشكل رسمي عن الاتجاه نحو رفع العقوبات، يحمل آثاراً إيجابية عديدة على الوضع السوري العام، اقتصادياً وسياسياً، ربما بين أهمها ما يلي:

أولاً: إنهاء الحصار الاقتصادي على سورية، من شأنه أن يحسن من إمكانيات وظروف الاستثمار في البلاد بأشكاله المختلفة، العام والخاص.

ثانياً: يسمح رفع العقوبات لسورية «نظرياً على الأقل» بالتخلص من أعباء دفع كومسيونات ضخمة لتأمين إيصال العديد من المواد إلى السوق السورية عبر آليات الالتفاف على العقوبات، ما يعني تقليل كلف الاستهلاك والإنتاج، وما يعني تحسين إمكانيات إعادة الإقلاع الاقتصادي.

ثالثاً: إضافة إلى الفوائد الاقتصادية المتعددة «بافتراض عدم الخضوع لوصفات المؤسسات الدولية»، فإن هنالك فائدة سياسية ووطنية واضحة تتمثل في إضعاف الاتجاهات التي تدعو نحو تقسيم سورية داخلياً، والتقييد «الجزئي على الأقل» لحالة التغول «الإسرائيلي» على سورية؛ لأن رفع العقوبات عن سورية يتعارض بالمعنى الاستراتيجي مع مشروع «الشرق الأوسط الجديد الإسرائيلي» الذي يستخدم العقوبات أداة من أدوات التوتير، ومن أدوات إضعاف سورية ورفع احتمالات تقسيمها، على العكس من الأجواء التي يمكن أن يحدثها رفع العقوبات، والتي تتسم بقدر أكبر من الميل نحو الاستقرار.

سلبيات رفع العقوبات

في حين يحمل رفع العقوبات إيجابيات أكيدة محققة بمجرد الإعلان عنه، فإنه يحمل سلبيات كامنة، أي بوصفها احتمالات ليست مؤكدة بالضرورة، وتتعلق بطبيعة الاتفاقات التي أدت لرفع العقوبات، وبالسياسات التي سيتم اتباعها بالمعنى الاقتصادي والسياسي في المرحلة اللاحقة. ويمكن تلخيص هذه السلبيات بما يلي:

أولاً: من غير المعلوم بشكل دقيق، ما هي القائمة الكاملة للشروط والتعهدات السياسية التي مهدت للإعلان عن قرار رفع العقوبات؛ ما يجعل الاحتمالات السلبية أمراً قائماً لا يجوز إغفاله في النظر للسياسة الداخلية والخارجية اللاحقة للبلاد.

ثانياً: إذا تم تبني سياسات اقتصادية ليبرالية موافقة لوصفات صندوق النقد والبنك الدوليين ومنظمة التجارة العالمية، كما تشير التصريحات الرسمية، فإن هذا سيكون وصفة كاملة للفشل، تتضمن إضعاف جهاز الدولة، وصولاً لإنهاء دوره الاجتماعي بشكل كامل، وسيؤدي إلى بناء اقتصاد ضعيف الإنتاجية لا يرتكز إلى صناعة متطورة ولا إلى زراعة متطورة، ولا يدعمهما، ويرتكز بالمقابل

والسّياق الدّولي والإقليمي الذي يجري ضمنه...

إلى الفقاعات المالية والتجارية والقطاعات الخدمية، كما هو الأمر في لبنان مثلاً، الأمر الذي من شأنه إعادة إنتاج الكارثة السورية في وقت لاحق غير بعيد، وربما بأشكال أشد قسوة.

ثالثاً: إذا اقترن رفع العقوبات مع تنفيذ الوصفات الغربية، فهذا يعني وضع البلاد على سكة معاكسة تماماً لاتجاه التطور التاريخي العالمي، الذي انتقل مركز ثقله بالمعنى التكنولوجي والإنتاجي نحو الشرق، وخاصة الصين، الأمر الذي يعني وضع سورية على الضفة الخاطئة من التطور التاريخي، بكل ما يمكن أن يحمله ذلك من مخاطر.

ما الذي يعنيه رفع العقوبات من وجهة النظر الأمريكية؟

من الأهمية بمكان، مناقشة موضوع رفع العقوبات، ليس فقط كإيجابيات وسلبيات ضمن الإحداثيات المحلية السورية، بل وأيضاً من وجهة نظر السياسات الأمريكية العامة في مجمل منطقتنا، وذلك عبر محاولة الإجابة عن سؤال أساسي هو: لماذا ترفع الولايات المتحدة عقوباتها عن سورية؟

رغم أهمية المطالبات الإقليمية برفع العقوبات، وبشكل أساسي المطالبات السعودية والتركية والقطرية المتكررة، إلا أنه لا يمكن تفسير القرار الأمريكي بهذه المطالبات فقط، كما لا يمكن اختزال المسألة «كما يحاول البعض» في أن الرئيس الأمريكي قد قبض ثمن هذه الخطوة صفقات بمئات مليارات الدولار خلال زيارته للخليج العربي، لأن هكذا تفسير يبقى ناقصاً، بل وحتى مضللاً عبر تبسيط الموضوع إلى مجرد صفقة تجارية.

لمحاولة تفسير القرار، لا بد من المرور عبر طريق طويل نسبياً؛ يبدأ من وضع الخطوط العامة الأساسية لملامح المنطقة التي نعيش فيها اليوم، من حيث التوازنات والعلاقات الدولية، ويأخذ بعين الاعتبار ملامح الوضع الدولي العام وتوازناته الاقتصادية والعسكرية والسياسية، ليمر في النهاية على وضع «إسرائيل» الجديد، وصولاً إلى سورية نفسها، لفهم معنى رفع العقوبات عن سورية كجزء من سياسة عامة أمريكية، عالمية وإقليمية، وتجاه سورية.

وضع الإقليم

يمكن أن ندلل على اتجاهات التطور الأساسية ضمن إقليمنا الواسع، بالنقاط والمؤشرات الأساسية التالية:

أولاً: بالكاد تم ذكر «اتفاقات أبراهام» خلال زيارة ترامب للدول الخليجية الثلاث، ناهيك عن أنها لم تحقق أي إضافة أو تقدم من أي نوع، ولم يتم استخدامها كشرط على الاتفاقات التي وقعتها الرياض مع واشنطن... ما يؤكد مقولة افتتاحية قاسيون الماضية، وافتتاحياتها منذ 7 أكتوبر حتى الآن، من أن «عصر اتفاقات أبراهام انتهى ولن يعود».

ثانياً: لم يعد بعيداً التوصل لاتفاق نووي جديد مع إيران، لا يختلف في جوهره عن اتفاق 2015، إلا في أمر أساسي هو أنه يجري في ظروف إقليمية مختلفة بعد المصالحة السعودية الإيرانية، وبعد تصريحات مثيرة للانتباه لوزير الدفاع السعودي قال فيها طهران: «من الآن وصاعداً، أقول بفخر وبشكل علني: المملكة العربية السعودية تعتبر إيران صديقاً وأخاً وجاراً كريماً»، وبالتوازي، أعلنت إيران عن رغبتها وموافقتها على وجود مراقب خليجي «هو السعودية عملياً» لبرنامجها النووي كجزء من الاتفاق المزمع عقده مع واشنطن. هل يتذكر أحد اليوم مشروعاً رافق اتفاقات أبراهام وحمل اسم «الناتو العربي» وكان قائماً على تعاون بين الخليج العربي والكيان للوقوف في وجه إيران تارة، وفي وجه تركيا وإيران تارة أخرى؟ هذا المشروع هو الآخر تبخر نهائياً، خاصة مع جملة المصالحات الثنائية التي شملت كلاً من السعودية وإيران وتركيا ومصر ودول الخليج الأخرى، خلال السنتين الماضيتين.

> **الدول الخليجية بقوتها الذاتية وبقوة التوازنات الدولية الجديدة باتت في مرحلة تستطيع فيها أن تفرض جزءاً من شروطها على الأقل في التعامل مع الأمريكي**

ثالثاً: النظر في طبيعة الاتفاقات الاقتصادية–التجارية التي تم توقيعها خلال زيارة ترامب الأخيرة، ومقارنتها بالاتفاقات التي وقعت في زيارته عام 2017، يشير إلى تطور كبير لم يعد ممكناً معه، وبأي حال من الأحوال، وصف دول الخليج العربي بـ«البقرة الحلوب» التي تدفع الجزية لـ«السيد الأمريكي» مقابل الحماية؛ فالمجالات التي شملت الذكاء الاصطناعي، والسلاح المتطور وبرنامجاً نووياً سلمياً، تسمح بالقول: إن الدول الخليجية، بقوتها الذاتية، وبقوة التوازنات الدولية الجديدة، باتت في مرحلة تستطيع فيها أن تفرض جزءاً من شروطها على الأقل في التعامل مع الأمريكي، خاصة أن هذا كله، وفي حالة السعودية خاصة، تم بعيداً عن «اتفاقات أبراهام» أو عن موقفٍ معاد لإيران، كما أشرنا آنفاً.

رابعاً: ترامب يصل إلى اتفاق ثنائي مع الحوثيين على وقف حالة الحرب بين الطرفين، مع استمرار الحوثيين بإطلاق صواريخهم ومسيراتهم صوب الكيان وسفنه، بل وأطلق الحوثيون بعضها بالضبط خلال وجود ترامب في زيارته للخليج العربي!

خامساً: بالتوازي مع ما يشهده الإقليم بأسره من تحولات عاصفة، تبرز مبادرة أوجلان–بهتشلي–أردوغان، باتجاه حل سلمي للقضية الكردية في تركيا، وفي المنطقة ككل عملياً، لأن الوزن الجغرافي والبشري والتاريخي الأساسي للقضية الكردية، كان دائماً في تركيا. وأثبتت الأسابيع والشهور القليلة التي تلت إطلاق المبادرة، أنها جدية إلى أبعد الحدود، وأنها ماضية عبر مراحل نحو التنفيذ الكامل. وهذا أمر بالغ الأهمية إلى الحد الذي يجعل وسائل الإعلام العالمية المختلفة، بل وحتى في الإقليم، تحاول تجنبه وتجنب الحديث في نتائجه الكبرى ومعانيه... وكي لا نطيل في هذا السّياق، يكفي القول باختصار: إن حل القضية الكردية حلاً عادلاً ديمقراطياً في عموم منطقتنا، يعني نزع فتيل تفجير تاريخي لعب دوراً أساسياً في إبقاء التوتر قائماً في مجمل منطقتنا طوال عقود، ويعني أيضاً تمهيد الطريق لعلاقات بناءة ليس فقط بين دول الإقليم، بل وأيضاً بين القوى القارية عبر العالم، التي تسجل نصراً مهماً بالمعنى التاريخي في الانتقال بمنطقتنا من منطقة حرائق ومنطقة عزل بين القوى الاقتصادية الصاعدة، إلى منطقة اتصال وازدهار بالضد من مصالح القوى المحيطية التاريخية «قوى الاستعمار الغربي».

سادساً: رغم كل العنجهية والإجرام «الإسرائيلي» في التعامل مع الحرب على غزة، إلا أن مختلف المؤشرات تدل على أن الحرب اقتربت من وضع أوزارها على غير ما يشتهي الصهيوني، وبالضد من إرادته.

إذا حاولنا تجميع عناصر اللوحة الإقليمية، يمكننا اختصارها بعبارة واحدة، هي أنها تشير جميعها بعكس اتجاه «مشروع الشرق الأوسط الجديد الإسرائيلي»، والذي ليس مشروعاً «إسرائيلياً» بحتاً، بل هو مشروع أمريكي من حيث الأساس... ما يفتح الباب على احتمال التخلي الأمريكي عنه عبر إعادة تموضع نحو مشاريع جديدة وآليات جديدة... وهو ما سنناقشه في الفقرات التالية.

الوضع الدولي

لأن «حقائق الحياة أشياء عنيدة»، فإن المهرجانات الإعلامية التي تحاول تصوير ما يجري في منطقتنا، وخاصة بعد زيارة ترامب، على أنه انتصار أمريكي تاريخي، وعودة للهيمنة الأمريكية على منطقتنا وإلى ما هنالك... ليست أكثر من مهرجانات إعلامية لا ينساق نحوها إلا من تغيب عن عينيه قراءة «الحقائق العنيدة»، وعلى رأسها حقائق الاقتصاد والعسكر والسياسة.

هذه الحقائق تؤكد يوماً بعد يوم، أن

الاتجاه ما يزال ثابتاً؛ اتجاه الصعود الصيني والروسي، ومعهما بريكس ككل، ومجموعة من الدول الإقليمية ذات الأوزان الكبيرة. واتجاه التراجع الغربي العام، وضمناً الأمريكي والأوروبي. يظهر ذلك واضحاً في الأرقام الاقتصادية «بينها على سبيل المثال فقط، انخفاض حصة مجموعة السبع الكبار الغربية إلى 29% من الناتج العالمي، مقابل ارتفاع حصة بريكس إلى 38% منه». ويظهر أيضاً في التفوق التكنولوجي «السيارات الكهربائية ليست إلا مؤشراً مكثفاً لجملة صناعات متقدمة»، وفي التفوق التكنولوجي العسكري «دروس المواجهة القصيرة الأخيرة بين الهند وباكستان، والمواجهة الطويلة بين حاملات الطائرات الأمريكية والحوثيين المدعومين بالصواريخ فرط الصوتية التي لم تتوصل واشنطن لتقنياتها بعد!». وفي التفوق العسكري- السياسي «المفاوضات حول أوكرانيا مثالاً، وموقع الولايات المتحدة منها، بما في ذلك سحب كل الشروط السابقة عملياً، والانطلاق من الواقع الجديد على الأرض». ويظهر طبعاً في التفوق التجاري «رأس جبل الجليد هو الرسوم الجمركية الترامبية، وفشلها، والتراجع التدريجي والسريع عنها، وخاصة تجاه الصين، وجزء من قاعدة جبل الجليد هو سلاسل التوريد المكتملة الأركان لدى خصوم واشنطن، الصين خاصة، والمتهتكة والمقطعة لدى واشنطن نفسها، والجزء العريض والعميق من قاعدة الجبل هو الإنتاج الحقيقي الذي يتمركز خارج الولايات المتحدة ولدى خصومها». ويظهر أيضاً في الإعلان الأمريكي يوم أمس عن عزم واشنطن بدء نقاش مع دول الناتو حول سحب القوات الأمريكية من دول أوروبا...

واشنطن نحو الانكفاء

تجميع الإحداثيات الدولية الكبرى، وتمظهراتها في إقليمنا، يسمح بقراءة الاتجاه العام للسياسات الأمريكية عالمياً، وفي منطقتنا أيضاً، وضمناً يسمح بتقديم تفسير أولي لقرار رفع العقوبات عن سورية.

هذه الإحداثيات بمجملها، تؤكد الاتجاه العام الذي سبق لقاسيون أن تحدثت عنه مراراً، وهو الاتجاه الانكفائي الاضطراري للولايات المتحدة الأمريكية، والذي كان قبل ترامب «إمكانية»، ومع ولايته الجديدة، بدأ بالتحول إلى «واقع».

الانكفاء الأمريكي لا يعني الانكفاء إلى داخل حدود الولايات المتحدة، ولكن يعني الانكفاء عن أدوار أساسية في العالم القديم، والتراجع عن أحلام تدمير الصين وروسيا، والاتجاه نحو ترشيد الموارد المتراجعة، والتركيز على الهيمنة على «الغرب الجماعي»، عبر وضع اليد على غرينلاند وكندا وبنما، وعبر امتصاص الثروات ورؤوس الأموال المتراكمة في أوروبا واليابان وكوريا الجنوبية وأستراليا. وهذا الاتجاه يتطلب تخفيضاً نوعياً في الإنفاق العسكري الخارجي «أكثر من 800 قاعدة عسكرية حول العالم»، وعدد كبير من الحروب بالوكالة التي تتطلب إنفاقاً مستمراً، من الحرب على غزة إلى الحرب على اليمن وغيرهما الكثير من الحروب التي تنفق الولايات المتحدة عليها بأشكال مباشرة وغير مباشرة، بما في ذلك عبر الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية «USAID».

في منطقتنا، فإن خطة الانكفاء الأمريكية تعني بالملموس: التخلي عن «مشروع الشرق الأوسط الجديد الإسرائيلي»، الذي لا يتطلب موارد هائلة فحسب، ولكنه يتطلب ظروفاً إقليمية ودولية لم تعد موجودة؛ فتقسيم منطقتنا وتفتيتها عبر حروب طائفية ودينية وقومية يتطلب وضعاً تناحرياً بين دول الإقليم، ويتطلب استغلالاً للقضايا القومية والطائفية باتجاه التفجير... اللوحة اليوم معاكسة «حتى وإنْ بدت الأمور مختلفة بعض الشيء في سورية نفسها، عبر الدفع من قوى بالداخل والخارج باتجاه اقتتال طائفي وقومي»؛ فالفالق «السني الشيعي» الذي تم الاستثمار فيه طويلاً، وأريقت على مذبحه دماء مئات الألوف من أبناء المنطقة، بات معطلاً تماماً «جرى تأريضه بشكل أولي عبر تشكيل ثلاثي أستانا ،الذي ضمن تركيا وإيران إلى جانب بعضهما البعض، واستكمل تأريضه مع المصالحة السعودية الإيرانية برعاية صينية»، والفالق القومي وخاصة عبر القضية الكردية، يجري الآن تأريضه بشكل متسارع عبر مبادرة أوجلان-بهتشلي-أردوغان، وعبر الاتفاق الذي جرى توقيعه بين الشرع وعبدي في 10 آذار.

> **الانكفاء الأمريكي لا يعني الانكفاء إلى داخل حدود الولايات المتحدة ولكن يعني الانكفاء عن أدوار أساسية في العالم القديم والتراجع عن أحلام تدمير الصين وروسيا**

واشنطن تدير الانكفاء

إذا كانت هذه المؤشرات بمجموعها تؤكد غلبة التيار الداعي للانكفاء ضمن النخبة الأمريكية الحاكمة، فإن المطلوب فهمه هو الآلية التي ستدير واشنطن من خلالها عملية الانكفاء هذه، ولعل قرار رفع العقوبات عن سورية نفسه، يساعد في فهم هذه الآلية على المستوى العام.

إذا كان مركز ثقل العمل الأمريكي خلال محاولاتها عبر عقود متتالية السيطرة على العالم بأسره بشكل متكامل، وخاصة عبر ضرب الصين وروسيا، هو تأجيج التوترات والحروب، وخاصة الحروب البينية والداخلية، واستخدام العقوبات كأداة عامة في رفع التوتر في كل المناطق المستهدفة، فإن مركز ثقل العمل الأمريكي ينتقل اليوم موضوعياً، وبشكل إجباري تقريباً، نحو نقطة توازن جديدة.

الاستمرار في محاولة فرض الهيمنة بالقوة العسكرية والاقتصادية، من شأنه إنهاء أي هيمنة أمريكية على الإطلاق في كل «العالم القديم» وخاصة في آسيا وأفريقيا. ترامب نفسه، على سبيل المثال: وصف العقوبات الاقتصادية بأنها تحولت إلى أداة لتقويض النفوذ الأمريكي ولتقويض العملة الأمريكية، وهو محق تماماً في ذلك، لأن استمرار الضغط على دول العالم المختلفة عبر تحويل الدولار إلى سلاح، دفع ويدفع عدداً متزايداً من الدول إلى الانعتاق التدريجي من المنظومات الدولية المرتبطة بالدولار، بما فيها سويفت وغيرها، والانتقال نحو منظومات وعلاقات بديلة، كما يجري في بريكس وشنغهاي وغيرهما، خاصة وأن العصا الأمريكية الغليظة العسكرية، لم تعد قادرة على أداء الأدوار السابقة بالكفاءة نفسها وبالنتائج نفسها، بل وباتت تجلب نتائج معاكسة في أحيان كثيرة، كما جرى في موضوع الحوثيين مثلاً، وفي المصالحة السعودية الإيرانية...

وإذاً، فإن مركز الثقل الجديد للعمل الأمريكي سيبتعد شيئاً فشيئاً عن الاستثمار المباشر والعلني في العقوبات، وفي التخريب وفي الحروب بالوكالة «مع بقاء التعويل على هذه الأمور بشكل جزئي هنا أو هناك حيث تكون التكاليف أقل من العائدات»، وسيقترب من محاولة استثمار الوضع الحالي للوجود العسكري والسياسي والاقتصادي الأمريكي، في تثبيت نقاط استناد اقتصادية-تجارية-سياسية تسهل عملية الانكفاء وتقلل خسائرها.

سورية ضمن السيناريو الأوسع

بهذا المعنى، يمكن أن نفهم رفع ترامب للعقوبات على سورية، بوصفه واحداً من أدوات التمهيد للانكفاء العسكري عن منطقتنا، مع تأمين ظروف مناسبة لإبقاء قدر ما من التحكم عبر الاقتصاد والسياسة...

لهذا السيناريو الانكفائي «إنْ اكتمل تحوله من إمكانية إلى واقع»، فوائده الكبرى على منطقتنا ككل، وعلى القضية الفلسطينية ضمناً، رغم أن له محاذيره ومخاطره التي تصبح أكبر بشكل خاص حين نفهمه بشكل معكوس، لا كانكفاء بل كتمدد... ولكن المحصلة العامة له هي إيجابية بالضرورة ولمصلحة شعوب المنطقة، ولتعظيمها ينبغي ألا يغيب عن ناظرنا ميزان القوى الحقيقي بالمعنى الدولي والإقليمي، وأن نبني استراتيجيتنا انطلاقاً من هذا الموازين الحقيقية، بما في ذلك عبر بناء اقتصاد إنتاجي حقيقي، وبالتعاون مع من يلزم من القوى الصاعدة خاصة... الأمريكي لم يرفع عقوباته كبادرة كرم أخلاق أو حسن نية، بل بالضبط لأنه مضطر لذلك... ولا ينبغي لنا كسوريين أن نتعامل مع الموضوع وكأنه مكرمة من علينا بها ترامب، بل هي فرصة هو مضطر لمنحها، ونحن علينا تلقفها والاستفادة منها دون الخضوع لأي شروط اقتصادية أو سياسية مخالفة لمصلحة سورية والشعب السوري...

بين الخصخصة العمياء والدولة المنتجة

في الوقت الذي أعلنت فيه الولايات المتحدة عن رفع جزئي للعقوبات المفروضة على سورية، مما يُتيح فرصة نادرة لالتقاط الأنفاس اقتصادياً، يخرج علينا بعض الأصوات بدعوات صادمة تطالب بتصفية القطاع العام بالكامل، وتسليم مفاصل الاقتصاد للقطاع الخاص «دون قيد أو شرط».

من هذه الأصوات تصريح مستشار اقتصادي في وزارة الاقتصاد، وصف فيه الدولة بأنها «حكم مباراة» يجب أن تخرج من «اللعبة الاقتصادية»، واعتبر أن على الحكومة بيع القطاع العام برمته، باعتباره عبئاً لا رجاء منه.

لكن هذه الدعوة، التي قد تبدو منطقية للبعض ممن أغرتهم التجارب النيوليبرالية، تخفي وراءها مخاطر اقتصادية وسيادية واجتماعية عميقة، لا يمكن لسورية تحملها، خاصة في هذه اللحظة التاريخية المفصلية.

القطاع العام ليس عبئاً... بل فرصة يجب إصلاحها

القول بأن القطاع العام «فاشل بالمبدأ» هو اختزال غير علمي للتجربة الاقتصادية السورية.

نعم، هناك مؤسسات عامة تعاني من الترهل، والفساد، وسوء الإدارة، لكن العلاج ليس في «النسف الكامل»، بل في إعادة الهيكلة والإصلاح الإداري والحوكمة الرشيدة.

فالقطاع العام في سورية، رغم ما مر به، لا يزال يشكل الآتي:

الضامن لاستمرار إنتاج السلع الاستراتيجية «كالخبز، والإسمنت، والأدوية، و...».

المشغل الأساسي لمئات آلاف العاملين.

الحامي للسوق من الاحتكار وارتفاع الأسعار.

والتفريط بهذه المنظومة دون بدائل آمنة هو لعب بالنار!

رفع العقوبات فرصة لإعادة تشغيل الدولة المنتجة

الإعلان الأمريكي الأخير بخصوص تخفيف بعض القيود الاقتصادية يجب ألا يُستغل كفرصة للخصخصة، بل كنافذة لإعادة تشغيل القطاع العام الإنتاجي، وضخ الاستثمارات في المؤسسات العامة القادرة على العودة إلى السوق.

إن عودة الصادرات الزراعية والصناعية السورية إلى الأسواق الخارجية لا يمكن أن تتحقق من خلال شركات صغيرة فقط، بل عبر مؤسسات عامة تملك البنية اللوجستية، وخبرات التصدير، والطاقة التشغيلية اللازمة.

فالدولة اليوم أمام خيارين:

إما أن تستغل هذه الفرصة التاريخية لإعادة بناء قاعدة إنتاجية وطنية متينة تقودها المؤسسات العامة بالشراكة مع القطاع الخاص.

أو أن تفرط بها عبر خصخصة متسرعة قد تُدخل الاقتصاد في فوضى جديدة، وتُنهي ما تبقى من الصناعة الوطنية.

الخصخصة الشاملة تعني الفوضى والاحتكار والبطالة

تاريخ الخصخصة في المنطقة حافل بالتجارب الفاشلة:

ففي مصر في التسعينيات تم بيع 118 شركة في أقل من 5 سنوات، فارتفعت البطالة، وانتشرت الاحتكارات، وخرجت الدولة من قطاعات أساسية.

وفي روسيا بعد انهيار الاتحاد السوفيتي ظهرت طبقة أوليغارشية احتكرت الثروات، بينما سقط الملايين في براثن الفقر.

فهل هذا ما نريده لسورية؟

إن بيع قطاع الدولة لا يُنهي الفساد، بل ينقله من الإدارة العامة إلى القطاع الخاص الجشع وغير الخاضع للمساءلة، ويترك المواطن دون حماية.

الدولة ليست حكماً فقط... بل ضامناً للعدالة الاقتصادية

تشبيه الدولة بـ«الحكم» الذي لا يجب أن يشارك في الاقتصاد، هو مغالطة كبرى.

فالدولة في مرحلة الإعمار المقبلة تحتاج أن تكون اللاعب الأساسي والمنظم والمنقذ.

فالقطاع الخاص لا يستثمر في البنى التحتية الباهظة، ولا في المناطق الفقيرة، ولا في الصناعات الخاسرة استراتيجياً.

فمن سيبني محطات الكهرباء؟

ومن سيعيد تشغيل سكك الحديد؟

ومن سيعيد تأهيل معامل الدفاع والصناعات الدوائية الثقيلة؟

الجواب واضح... الدولة فقط.

اقتصاد سورية يحتاج التوازن لا الانسحاب

لا أحد يرفض دور القطاع الخاص، بل المطلوب اليوم هو شراكة متوازنة ترتكز على ما يلي:

القطاع العام يدير القطاعات الاستراتيجية ويعيد بناء المؤسسات الوطنية.

القطاع الخاص يساهم في الإنتاج والخدمات ويعمل في بيئة تنافسية عادلة.

الدولة تنظم وتحاسب وتراقب دون احتكار أو احتكار مضاد.

هذا هو النموذج الذي تبنته دول مثل الصين، سنغافورة، الهند، وتركيا، حيث تتشارك الدولة والقطاع الخاص في قيادة النمو، لا في إقصاء أحدهما للآخر.

لا تفرطوا بما تبقّى

إن التخلي عن مؤسسات الدولة تحت عنوان «الفشل المزمن» ليس إصلاحاً، بل انسحاباً غير مشروط من المسؤولية الوطنية.

فالمطلوب هو إصلاح القطاع العام، وليس تصفيته.

المطلوب هو الاستثمار فيه، وليس التبرؤ منه.

والمطلوب هو جعل الدولة «منتجة وعادلة» لا «مشاهداً صامتاً» في زمن التحولات الكبرى.

فسورية تستحق اقتصاداً سيادياً متوازناً يعيد البناء ويحقق العدالة وينهض بالوطن.

ولا يمكن أن يتحقق هذا الحلم دون دور جوهري وقوي وفاعل للدولة.

تخفيض أسعار الأسمدة والتعامل بالدولار خطوة إصلاحية أم انحياز للموردين؟

كشف تصريح حديث لمسؤول في المصرف الزراعي نية المصرف تخفيض أسعار الأسمدة ليقترب من أسعار السوق، إضافة إلى سعيه إلى الحصول على موافقة المصرف المركزي للتعامل بالدولار، استجابة لمطالب عدد من المتعاملين.

ورغم أن هذه الخطوات تبدو إيجابية على السطح، إلا أن قراءة متأنية للتفاصيل تكشف أبعاداً اقتصادية أعمق قد لا تصب بالكامل في مصلحة الفلاحين.

الأسمدة... هل تُصحَّح الفروقات أم تُحمّل للفلاح؟

اعتراف المسؤول بأن أسعار الأسمدة في المصرف الزراعي كانت أعلى من أسعار القطاع الخاص، يثير تساؤلات حول آلية التسعير السابقة والعقود المبرمة مع الموردين.

ففي بيئة إنتاج زراعي تعاني من ضغوط كبيرة، فإن تحميل الفلاح فارق السعر– ولو بشكل غير مباشر– يسهم في زيادة تكاليف الإنتاج، ويعرضه لاحتمالات الخسارة، خاصة في ظل غياب دعم تسويقي مستقر لمنتجاته.

وعليه، فإن مجرد «تخفيض الأسعار» لا يُعدّ كافياً ما لم يرافقه إصلاح جذري لآلية الشراء من الموردين.

يجب أن تضمن العقود مع الشركات الموردة للأسمدة أسعاراً عادلة وقابلة للمراجعة الدورية، لتفادي تحميل الفلاح نتائج تفاوت السوق وضعف التفاوض.

التعامل بالدولار لصالح من؟

أما مسألة التعامل بالدولار، فهي تحمل بُعدين. من جهة، قد تُمكّن المصرف الزراعي من تسهيل التعاملات مع الموردين المحليين والدوليين وضمان توفر المواد الزراعية، لكنها من جهة أخرى، قد تُفتح كبوابة لتحقيق هوامش ربح إضافية للمستوردين والتجار، على حساب استقرار العمليات النقدية داخل البلد.

من الواضح أن «المتعاملين» الذين يُراد تلبية طلباتهم هم الموردون والتجار لا الفلاحون، فالأخير يتقاضى مستحقاته بالليرة، ولا يتعامل بالدولار لا بيعاً ولا شراء.

إن السماح بالتعامل بالدولار، دون ضوابط دقيقة أو سياسة سعر صرف واضحة، قد يُحمّل المصرف فروقات الخسارة الناتجة عن تقلبات السوق، خاصة في حال عدم توازن التدفقات الداخلة والخارجة بالعملات الأجنبية.

نقطة التحول المطلوبة

إن ما يقوم به المصرف الزراعي من توفير للبذور والأسمدة بنظام بيع أجل دون فوائد، وصرف القروض للفلاحين، يعدّ دوراً محورياً في دعم القطاع الزراعي.

لكن لتحقيق أثر فعلي ومستدام، يجب أن تترافق هذه الخطوات مع إصلاح شامل في السياسات التعاقدية والتسعيرية، إضافة إلى رقابة مصرفية حذرة في حال فتح التعامل بالدولار، حتى لا تُستغلّ المرونة لصالح فئة محدودة من المتعاملين.

التوازن بين مصلحة الفلاح والمصرف

تخفيض أسعار الأسمدة خطوة مرحب بها، لكنها يجب ألا تكون مجرد «تصحيح مؤقت» بل بداية لإصلاح آلية التوريد بالكامل.

أما التعامل بالدولار، فيجب أن يُدرس بعمق ضمن سياسة نقدية واضحة، تحفظ التوازن بين مصلحة الفلاح والمصرف، دون أن تُستغل لمراكمة الأرباح على حساب الاقتصاد الزراعي الوطني.

الليرة في مواجهة العواصف من يضبط إيقاع السوق السورية؟

شهدت السوق السورية أخيراً تذبذباً حاداً في سعر صرف الدولار، حيث انخفضت قيمته بنسبة تجاوزت 30% في السوق الموازية عقب إعلان النوايا عن رفع العقوبات عن سورية، ليسجل الدولار نحو 8600 ليرة بعد أن كان قد تجاوز 11 ألف ليرة، قبل أن يعاود الارتفاع تدريجياً ويصل إلى حدود 10000 ليرة.

هذا التغير الكبير والسريع أثار العديد من التساؤلات حول العوامل الحقيقية الكامنة وراءه، وما إذا كان يعكس تحسناً اقتصادياً فعلياً، أم إنه نتيجة لاضطرابات نفسية كما يحب أن يسوّق البعض، أم لمضاربات مفتعلة.

تفاؤل مؤجل بآثار بعيدة

لا شك أن إعلان النوايا عن رفع العقوبات يحمل إشارات إيجابية محتملة للاقتصاد السوري، مثل تعزيز ثقة المستثمرين، واحتمال تدفق الأموال والاستثمارات، وتحسن التحويلات من الخارج، وكلها عوامل قد تدعم استقرار سعر الصرف على المدى المتوسط أو البعيد.
إلا أن هذه المؤشرات لا تنتج آثاراً فورية، وبالتالي فإن الانخفاض الحاد الذي حصل لا يمكن تفسيره من خلال هذه التطورات فقط، بل يتداخل فيه إلى حد كبير عامل السلوك المضاربي.

التلاعب النفسي والمضاربة

وفقاً للدكتور حسن حزوري، أستاذ الاقتصاد في جامعة حلب، فإن إعلاناً سياسياً كبيراً كهذا يخلق موجة تفاؤل مفاجئة في السوق، يستغلها المضاربون لضخ كميات من الدولار لخفض السعر بشكل مؤقت. هذا يرسل إشارة مضللة إلى المواطنين بأن الليرة في طريقها إلى التعافي، ما يدفع الكثيرين إلى بيع مدخراتهم من الدولار خوفاً من مزيد من الانخفاض. عندها يعاود المضاربون شراء الدولار بسعر أرخص، محققين أرباحاً كبيرة.
ولكن، يجدر التنويه بأن الواقع الاجتماعي والاقتصادي للمواطنين يفرض غالباً بيع الدولار ليس بدافع الخوف أو الجهل، بل بسبب الحاجة الملحة لتأمين متطلبات المعيشة الأساسية.
فغالبية التحويلات الخارجية التي تصل إلى الأسر السورية لا تمثل مدخرات استثمارية، بل مصادر دخل ضرورية لا يمكن تأجيل التصرف بها.

المصرف المركزي... غياب في لحظة حرجة

من بين العوامل التي ساهمت في تعميق التذبذب، قيام المصرف المركزي بتعديل سعر الصرف الرسمي من 12 ألف ليرة إلى 11 ألف ليرة، وهو ما أتاح للمضاربين تحريك السوق الموازي دون هذه العتبة الرسمية الجديدة، وتحقيق مكاسب فورية.
الأخطر من ذلك، أن المركزي لم يتدخل فعلياً لاستيعاب الدولارات المتداولة محلياً، بل ترك السوق رهينة المضاربات.
فغياب سياسات نقدية فعالة واستباقية من المصرف المركزي يزيد من هشاشة السوق، ويقوّض ثقة المواطن والمستثمر على حد سواء.
وفي ظل هذه الحالة، تصبح السوق عرضة لتلاعب غير مضبوط، يعمق الفوضى بدلاً من أن يوجهها نحو الاستقرار.

الانعكاسات السلبية لتقلبات سعر الصرف

الآثار السلبية لهذا التذبذب العنيف تطال مختلف مفاصل الاقتصاد السوري، والتي تظهر في النقاط الآتية:
انعدام الاستقرار السعري الذي يؤدي إلى فوضى في الأسواق وارتباك في عمليات التسعير، ويزيد من التكاليف غير المباشرة على التجار والمستهلكين.
تراجع الإنتاج، فالمنتجون يعجزون عن وضع خطط واضحة للتوريد والتسعير، ما يضعف الحوافز للاستمرار في التصنيع أو التوسع.
هروب رؤوس الأموال، فالمستثمرون، المحليون والأجانب، يحتاجون إلى بيئة مستقرة لاتخاذ قراراتهم، والتقلبات الحادة في سعر الصرف تزرع الشك والقلق، وتؤدي إلى العزوف عن الاستثمار.
زيادة التضخم، فمع ارتفاع الأسعار نتيجة ارتفاع الدولار، تتراجع القدرة الشرائية للمواطنين، ما يؤدي إلى ضغوط معيشية إضافية.
فقدان الثقة بالمؤسسات المالية، فغياب الدور الفعال للمصرف المركزي يدفع المواطنين والمستثمرين إلى اللجوء إلى السوق الموازي، ويضعف الهيكل الرسمي للسياسة النقدية.

الحاجة إلى سياسات نقدية ومالية متوازنة

ما تحتاجه البلاد اليوم هو نهج جديد يقوم على سياسات نقدية ومالية وطنية، ومتوازنة، وشفافة، ومستدامة، ترتكز على مصلحة المواطن والمنتج والمستثمر، وتحمي الاقتصاد من تقلبات مفتعلة وغير مبررة.
لا بد للمصرف المركزي أن يستعيد زمام المبادرة في إدارة السوق من خلال أدوات مدروسة ومعلنة، تشمل التدخل في السوق بسعر صرف واقعي، وضبط حجم السيولة، واستقطاب الدولارات المحلية من خلال أدوات جذب مالية ومصرفية فعالة، بهدف الحد من تغول السوق الموازي.
كذلك، يجب أن تتكامل السياسات النقدية مع سياسات مالية عادلة، تدعم الإنتاج المحلي وتقلل الاعتماد على الخارج، بما يعزز استقلالية القرار الاقتصادي ويخدم المصلحة الوطنية الشاملة.

ضريبة البيوع... التقييم العادل أساس الضريبة العادلة

أعلنت الهيئة العامة للضرائب والرسوم في سورية أخيراً عن فتح الخرائط العقارية في جميع المحافظات، تمهيداً لإعادة تقييم القيمة الرائجة للوحدات العقارية، وذلك تطبيقاً لأحكام القانون رقم 15 لعام 2021 المتعلق بضريبة البيوع العقارية.

وقد تم توجيه مديريات المال للعمل على هذا التقييم من تاريخه، بالاعتماد على اللجان المختصة المنصوص عليها في المادة الثالثة من القانون.
لا شك أن هذه الخطوة تأتي في إطار سعي الحكومة إلى زيادة الإيرادات العامة عبر تحسين آليات التحصيل الضريبي وضبط السوق العقارية، وهو هدف اقتصادي منطقي في ظل التحديات المالية التي تواجه البلاد.
لكن في المقابل، تُثار تساؤلات حقيقية حول مدى عدالة هذه التقييمات، خاصة إذا كانت تركز على جانب الجباية فقط، دون الأخذ بعين الاعتبار المعايير الفنية والاجتماعية التي تؤثر على القيمة الحقيقية للعقار.

المكان والمساحة... ليسا كافيين

حتى الآن، تستند معظم عمليات التقييم إلى عناصر أساسية مثل موقع العقار ومساحته، وهي معايير تقليدية قد تعطي مؤشراً عاماً على القيمة، لكنها غير كافية لضمان العدالة والواقعية في التقدير.
فالقيمة السوقية لعقار ما يمكن أن تختلف بشكل كبير بين وحدتين متشابهتين في الموقع والمساحة، وذلك نتيجة لاختلافات دقيقة في الجودة والكسوة والخدمات المتوفرة في البناء والمنطقة المحيطة به.

ضرورة تحديث معايير التقييم

إن اعتماد معايير تقييم أكثر شمولاً سيكون خطوة في الاتجاه الصحيح، ومن هذه المعايير:
نوع الكسوة الداخلية والخارجية من حيث وجود تجهيزات حديثة، نوعية المواد المستخدمة، جودة الإنهاء والتشطيبات، فكلها تؤثر مباشرة على القيمة الفعلية للعقار.
الخدمات والمرافق، مثل مدى توفر الكهرباء والماء بشكل دائم، المصاعد، مواقف السيارات، الأمن، النظافة، وغيرها من الخدمات التي ترفع من القيمة السكنية أو الاستثمارية للوحدة.
الوضع التنظيمي والقانوني المتمثل بسلامة الوثائق، وعدم وجود مخالفات أو نزاعات عقارية، والترخيص النظامي، إلخ.
البيئة المحيطة، كوجود المدارس، والمستشفيات، ومراكز التسوق، والارتباط بشبكة المواصلات العامة.
عوامل السوق ومتغيراته، مثل العرض والطلب في المنطقة، اتجاهات السوق العقاري، حالة الاقتصاد المحلي.

نحو آلية أكثر مرونة وعدالة

التقييم العقاري لا يجب أن يكون جامداً أو محصوراً بخرائط سابقة أو بيانات موروثة، بل يجب أن يتمتع بمرونة تسمح بأخذ المتغيرات المستجدة بعين الاعتبار.
كما أن الشفافية في عرض منهجية التقييم وتبرير الأسعار المعتمدة أمر ضروري لتعزيز ثقة المواطنين وضمان العدالة الضريبية.

المطلوب تقييم أدق وأكثر عدالة

إن إعادة فتح الخرائط العقارية وتحديث القيم الرائجة خطوة مطلوبة، لكنها يجب ألا تُستخدم كوسيلة لزيادة الإيرادات من ضريبة البيوع العقارية فقط، بل يجب أن تكون مدخلاً لتحديث شامل في نظام التقييم العقاري في سورية.
فالمطلوب ليس تقييماً أدق فحسب، بل أكثر عدالة أيضاً، يعكس الواقع ويأخذ بعين الاعتبار جميع العوامل المؤثرة في القيمة، وليس المكان والمساحة فقط.

الكهرباء في عهدة القضاء... من يناقش مشاريع الطاقة في سورية؟

في مشهد أثار الكثير من التساؤلات، ظهر وزير العدل السوري الدكتور مظهر الويس في اجتماع مع وفد من البنك الدولي، لمناقشة آليات تمويل مشروع لإعادة تأهيل قطاع الطاقة الكهربائية في سورية.

الخطوة، بقدر ما تبدو غير اعتيادية، تفتح باباً واسعاً للحديث عن اختلال الصلاحيات وتخبط الأدوار داخل المؤسسات الحكومية، وتحديداً في ظل الظروف الحرجة التي تمر بها البلاد.

حين تغيب الاختصاصات...

قطاع الطاقة في سورية يعيش واحدة من أكثر أزماته حدة، ما يجعله في صدارة أولويات العمل الحكومي. وهذا يتطلب إدارة فنية، واقتصادية، وهندسية متخصصة تقودها وزارة الكهرباء وبمشاركة فاعلة من وزارات الاقتصاد والتخطيط والمالية.

لكن أن يتصدر المشهد وزير العدل، المسؤول تقليدياً عن الشؤون القضائية والتنظيم القانوني، فهذا يثير تساؤلات حول مدى وضوح خارطة المسؤوليات داخل الحكومة.

فهل نحن أمام غياب حقيقي للتنسيق، أم أمام ارتباك إداري يجعل من الصعب التمييز بين المهام التخصصية لكل وزارة؟

وهل أصبحت الاجتماعات مع المؤسسات المالية الدولية تُدار بمنطق التمثيل العشوائي لا التخطيط المحكم؟

البنك الدولي... وحذر مشروع

لا يمكن إنكار أن التعاون مع البنك الدولي- رغم أنه قد يفتح أبواب التمويل- ليس أمراً يمكن التعامل معه بخفة.

فقد ارتبطت سياسات البنك في عدد من دول العالم باشتراطات اقتصادية صارمة، تسببت أحياناً في إضعاف الاقتصاد المحلي وتعميق الأزمات الاجتماعية.

هنا قد يكون لوزارة العدل دور ثانوي مهم، كضامن قانوني يُشرف على الجوانب القانونية للعقود أو يحلل الأبعاد التشريعية للتمويل، لكن ليس كطرف أول يقود النقاش حول استراتيجية وطنية تتعلق بالطاقة.

أين وزارة الكهرباء؟

السؤال الأكبر الذي يفرض نفسه: لماذا غابت وزارة الكهرباء عن المشهد؟ وكيف يتم بحث مستقبل أحد أهم القطاعات الاستراتيجية دون حضور الجهة المعنية مباشرةً؟

هذه ليست مجرد ثغرة إدارية، بل إشارة إلى خلل أعمق في آليات اتخاذ القرار، وغياب التنسيق المؤسسي.

في دول تحترم تخصص مؤسساتها، لا يمكن لوزير العدل أن يناقش مشاريع للطاقة، تماماً كما لا يمكن لوزير الصحة أن يتفاوض بشأن السياسات الزراعية.

فكل وزارة تمتلك طاقماً فنياً وخبراء قادرين على التعامل مع قضاياهم وفق أسس مهنية دقيقة، وهذا هو جوهر العمل المؤسسي.

ما الذي نقرأه بين السطور؟

إن تداخل الأدوار بهذا الشكل لا يعكس أزمة تنظيم داخلي فقط، بل قد يشير إلى انعدام استراتيجية حكومية واضحة في التعاطي مع ملفات حساسة كالطاقة.

والأسوأ، أنه يعطي إشارات سلبية للجهات الدولية، توحي بعدم الاستقرار الإداري وضعف البنية المؤسسية، ما قد ينعكس على فرص التمويل والتعاون الخارجي.

الكهرباء ليست قضية قانونية

في النهاية، لا يمكن النظر إلى ملف الطاقة بوصفه قضية قانونية تُناقش في مكاتب وزارة العدل، بل باعتباره تحدياً وطنياً يتطلب رؤية شاملة، وخططاً مدروسة، وقيادة متخصصة.

وإذا كانت مشاريع الطاقة تُبحث اليوم تحت مظلة القضاء، فإن السؤال الأكثر إلحاحاً هو: من يُدير التخطيط؟ ومن يملك القرار؟

غنم العواس يُصدّر والمواطن السوري يُحرم... من يحمي ثروتنا الوطنية؟

في الوقت الذي يشتد فيه الخناق المعيشي على المواطن السوري، وتغيب اللحوم عن موائد أغلبية الأسر، تُشحن آلاف رؤوس غنم العواس، السلالة السورية الأصيلة، عبر مرفأ طرطوس إلى أسواق خارجية، آخرها إلى ليبيا، في الباخرة الحادية عشرة منذ انطلاق موجة التصدير الجديدة.

مشهد يُقدم كقصة نجاح اقتصادي، لكنه يخفي وراءه قصة استنزاف وطنية مكتملة الأركان.

العواس... كنز سوري يُفرط فيه

غنم العواس ليس مجرد قطيع يُربى من أجل التجارة، إنه ثروة وطنية ذات ميزة اقتصادية مطلقة، وسلالة مُعترف بها إقليمياً بجودة لحومها وقدرتها العالية على التأقلم مع الظروف القاسية.

فهو مورد استراتيجي كان يمكن أن يُوظف في مشاريع إنتاج غذائي وسيادة غذائية، لكنه يُعامل كسلعة سريعة الربح، تُباع في الخارج بالدولار، بينما يُحرم منها المستهلك المحلي.

هذه السلالة التي طالما شكلت العمود الفقري للثروة الحيوانية في سورية، تُستنزف بشكل مقلق.

فلا توجد بيانات رسمية شفافة حول عدد الرؤوس المصدرة سنوياً، أو الحد الأقصى المسموح به، أو حتى حجم القطعان المتبقية.

وبدلاً من إدارة رشيدة لهذه الثروة، نرى تساهلاً في التصدير، وتراخياً في مواجهة التهريب، مع غياب كامل لأي خطة لحماية هذا الإرث الحيواني.

بين تاجر يربح... ومواطن يَجوع

يُسوّق لفكرة أن التصدير يخدم المربي، لأنه يسمح له ببيع جزء من قطيعه وتغطية نفقات التربية.

هذه النظرة السطحية تغفل حقيقة أن المُربي الصغير بالكاد يصمد أمام أسعار الأعلاف المرتفعة، وأن الحلقة الأقوى في هذه السلسلة هي التاجر والمُهرب، اللذان يجنيان أرباحاً خيالية من التصدير بالقطع الأجنبي.

أما المواطن السوري، فهو الخاسر الأكبر، ففي بلد كان يوماً من أكبر البلاد المنتجة للَحوم في المنطقة، بات استهلاك اللحم فيه يُقاس بالكيلو في السنة، لا في الشهر.

فالأسعار تحلق، والدخل يتآكل، واللحوم الحمراء تحولت إلى سلعة رفاهية نادرة على مائدة العائلة السورية.

الغائب الأكبر... الدولة

السؤال الذي لا يمل السوريون من طرحه: أين الدولة؟

فلا سياسة واضحة لضبط التصدير، ولا سقف مُعلن لحماية القطعان، ولا رقابة فعالة على التهريب، ولا تدخل جدي في السوق المحلية لضبط الأسعار أو دعم الاستهلاك الشعبي للحوم.

في المقابل، نجد احتفاءً إعلامياً بعمليات التصدير، وكأننا نصدر فائضاً لا نحتاجه.

هذا التغييب المتعمد أو المتواطئ لدور الدولة، يفتح الباب أمام فوضى اقتصادية حقيقية، فوضى في إدارة الثروة الحيوانية، وفوضى في السوق، وفوضى في العدالة الغذائية بين المواطن السوري والمستهلك الأجنبي.

ما العمل؟

المطلوب اليوم ليس وقف التصدير بشكل مطلق، بل تنظيمه ضمن إطار يحفظ التوازن بين التصدير والحاجة المحلية.

المطلوب شفافية، ومحاسبة، ورقابة صارمة، وتحديث بيانات القطعان، وإعطاء الأولوية لاحتياجات السوق الداخلي.

بل المطلوب أكثر إعادة الاعتبار لغنم العواس كثروة وطنية، لا كسلعة للتفريط.

وفي نهاية المطاف، لا معنى لأي مكسب يُجنى من الخارج، إن كان ثمنه تجويع الداخل.

من عزلة العقوبات إلى «الاختبار»:

واجه الاقتصاد السوري على مدى السنوات الماضية سلسلة من التراجعات المتسارعة التي تفاقمت بشكل كبير بفعل انفجار الأزمة عام 2011، مع ما شهدته السنوات اللاحقة من أوسع عقوبات اقتصادية غربية فرضت على سورية تاريخياً. وقد أدى هذا التلازم بين السياسات الاقتصادية لنظام الأسد والعقوبات الغربية التي ساعدته في مراكمة المزيد من الثروات على حساب السوريين، إلى تدمير واسع النطاق لبنية الاقتصاد السوري، وبشكل خاص قطاعاته الأكثر حساسية كالصناعة والزراعة والطاقة والصحة والتعليم. في المحصلة، بات يعيش أكثر من 90% من السوريين تحت خط الفقر وفق وكالات الأمم المتحدة. وفي خضم هذا الوضع الاقتصادي القاتل، جاء إعلان الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، عن نيته رفع العقوبات الأمريكية المفروضة على سورية بمثابة نقطة تحول محتملة. وقد استقبل السوريون هذا الإعلان بمزيج من التفاؤل الحذر والأمل في إمكانية حدوث تحسن ملموس في الأوضاع الاقتصادية التي طال أمدها وأرهقت كاهل المواطنين.

■ **أحمد الرز**

خلال كلمته التي ألقاها في «منتدى الاستثمار السعودي – الأمريكي» الذي عُقد في العاصمة السعودية الرياض في الثالث عشر من شهر أيار 2025، وهو المنتدى الذي أعقب «القمة السعودية الأمريكية» التي ترأسها كل من ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان والرئيس الأمريكي دونالد ترامب، أعلن الرئيس الأمريكي نيته اتخاذ خطوة مهمة نحو «تطبيع العلاقات مع سورية»، والكشف عن قراره برفع العقوبات الاقتصادية الأمريكية المفروضة على البلاد، مؤكداً بأن هذه الخطوة تهدف بشكل أساسي إلى منح الشعب السوري «فرصة رائعة» لتحسين أوضاعه، ومطالباً السوريين في الوقت نفسه بأن يظهروا «شيئاً خاصاً» لم يحدد ماهيته. وأشار الرئيس الأمريكي إلى أن قراره هذا جاء استجابة لطلبات تلقاها من بن سلمان والرئيس التركي رجب طيب أردوغان.

فُهمت كلمات ترامب المباشرة على أنها نية لرفع العقوبات عن سورية بشكل كامل، ولا سيما أنه لم يُشر في إعلانه إلى أن عمليةً الرفع ستكون مجتزأة أو مؤقتة. لكن إشارات عدة صدرت لاحقاً وأثارت تساؤلات حول مستوى شمولية رفع العقوبات والمسارات التي ستحكم هذه العملية.

الخلفية التاريخية للعقوبات الأمريكية على سورية

فُرضت على سورية حزمة من العقوبات الأمريكية على مدى عقود، توالت وتوسّعت وفق تطورات الوضع السياسي في سورية والمنطقة. بدأت السلسلة في أواخر السبعينيات، عندما وضعت واشنطن سورية على قائمة الدول الراعية للإرهاب عام 1979، وذلك على خلفية اتهامها بدعم «جماعات إرهابية» ومعاداة سياسات الولايات المتحدة في المنطقة. ونتيجةً لهذا التصنيف، حُرمت سورية من المساعدات الخارجية الأمريكية وحُظرت صادرات الأسلحة إليها، كما فُرضت قيود على تصدير أي مواد ذات استخدام مزدوج مدني-عسكري إلى دمشق. كانت تلك البداية التي وضعت سورية في إطار عقوبات طالت أجزاء من اقتصادها وعلاقاتها الدولية.

في العقد الأول من الألفية، وبعد الغزو الأمريكي للعراق، تصاعدت الضغوط الأمريكية عبر قانون «محاسبة سورية واستعادة سيادة لبنان» لعام 2003 الذي أقرّه الكونغرس رداً على استمرار الوجود السوري في لبنان ودعم دمشق لفصائل مناوئة لكيان الاحتلال. بناءً على هذا القانون، أصدر الرئيس جورج بوش الابن أمراً تنفيذياً في أيار 2004 فرض عقوبات إضافية على سورية شملت حظراً على معظم الصادرات الأمريكية إلى سورية باستثناء المواد الغذائية والأدويـــة، وتجميداً لأصول تابعة لأفراد سوريين، وقيوداً على التعاملات المصرفية السورية مع النظام المالي الأمريكي.

وفي عامي 2005-2006، صعّدت واشنطن الضغوط المالية أكثر عبر تصنيف المصرف التجاري السوري كـ«مؤسسة مشتبه في تورطها بغسل الأموال»، ما أدى فعلياً إلى قطع صلاته بالمصارف الأمريكية ومنعه من استخدام الدولار في التعاملات الدولية. هدفت هذه الخطوات إلى شل القطاعات المالية السورية والضغط على نظام الأسد لـ«تغيير سلوكه الإقليمي».

مع انفجار الأزمة السورية عام 2011 وتصاعد الاحتجاجات الشعبية، انتقلت العقوبات الأمريكية إلى مستوى أشدّ غير مسبوق. حيث أصدر الرئيس باراك أوباما سلسلة أوامر تنفيذية في ربيع ذلك العام لـ«معاقبة مسؤولي النظام المتورطين في انتهاكات حقوق الإنسان»، وفي آب 2011، وقع أوباما أمراً تنفيذياً فرض حصاراً اقتصادياً شاملاً على سورية، وبموجب هذا الأمر، جُمّدت جميع الأصول المملوكة للحكومة السورية في الولايات المتحدة، وحُظر على الأفراد والشركات الأمريكية إجراء أي تعاملات تجارية أو استثمارية في سورية، كما مُنع استيراد النفط السوري ومشتقاته إلى الولايات المتحدة. وتبع ذلك تشديد إضافي في 2012، حيث استهدفت واشنطن الجهات الأجنبية التي تساعد النظام على التملص من العقوبات.

وجاءت الضربة الأقسى في حزيران 2020 مع دخول «قانون قيصر لحماية المدنيين السوريين لعام 2019» حيز التنفيذ. حيث وسّع هذا القانون الذي أقره الكونغرس نطاق العقوبات بشكل غير مسبوق، فارضاً عقوبات ثانوية حتى على الجهات الأجنبية «الشركات أو الحكومات» التي تتعامل مع النظام السوري أو تدعمه، واستهدف قانون قيصر بشكل خاص قطاعات البناء والطاقة والقطاع العسكري في سورية. وبموجبه، أُدرجت عشرات من الشخصيات والشركات السورية على اللوائح السوداء الأمريكية.

جعلت هذه العقوبات المتعاقبة والمتشابكة سورية واحدة من أكثر الدول خضوعاً للقيود الاقتصادية الأمريكية في العالم، إلى جانب دول مثل إيران وكوريا الشمالية وكوبا. إذ قُطعت صلات المصارف والشركات السورية بالنظام المالي الدولي «تعذر على البنوك السورية إجراء التحويلات بالدولار أو استخدام نظام سويفت العالمي للتبادل المالي»، ما شلّ القدرة على التجارة والاستثمار. وساعد ذلك في انهيار الاقتصاد السوري إلى حد كبير، فقد انكمش الناتج المحلي الإجمالي بحلول 2021 لأقل من نصف مستواه عام 2010، وتدهورت قيمة العملة السورية ومدخرات المواطنين. باختصار، جرى خنق الاقتصاد السوري ووضع الشعب في عزلة خانقة، بينما كانت رموز النظام تراكم الثروات مستفيدةً من العقوبات الغربية التي لم يعدموا الوسائل للالتفاف عليها.

ما هي الخيارات الممكنة أمام سورية؟

مسار رفع العقوبات والصلاحيات الأمريكية

أثار إعلان الرئيس ترامب اعتزامه رفع العقوبات تساؤلات حول كيفية تنفيذ ذلك عملياً، نظراً للتشابك القانوني للعقوبات المفروضة على سورية، حيث أن برنامج العقوبات الأمريكي هو نتاج شبكة معقدة من الأوامر التنفيذية الصادرة عن البيت الأبيض والتشريعات التي أقرها الكونغرس على مر السنين. وبناءً عليه، فإن مدى سلطة الرئيس في إلغاء العقوبات يختلف حسب نوعها ومصدرها القانوني، فالعقوبات التي فُرضت بموجب أوامر تنفيذية رئاسية – مثل الحظر الشامل الذي أعلنه أوباما عام 2011 – يمكن رفعها بسرعة نسبياً عبر إصدار رئيس الدولة أمراً تنفيذياً جديداً يلغي أو يعدّل الأمر السابق. في المقابل، فإن العقوبات التي أقرها الكونغرس بقانون تبقى سارية المفعول ما لم يصوّت الكونغرس نفسه على إلغائها أو تعديلها، مما يعني أن الرئيس وحده لا يستطيع شطبها بشكل نهائي دون المرور بالسلطة التشريعية، ومن أبرز الأمثلة على ذلك قانون قيصر لعام 2019 الذي يُعتبر مصدر الكثير من العقوبات الأشد على سورية. يقيّد هذا القانون صلاحيات الرئيس في رفع العقوبات بشكل دائم، لكنه يتضمن بنداً يسمح للرئيس بتعليق بعض العقوبات مؤقتاً لدواعٍ تتعلق بالأمن القومي.

عملياً، يستطيع الرئيس إصدار إعفاءات أو تنازلات بموجب هذا القانون لتعليق تطبيق العقوبات لفترة محدودة، ولكن يجب تجديد هذه الإعفاءات بشكل دوري. وقد أوضح وزير الخارجية الأمريكي ماركو روبيو في تصريحه يوم 15 أيار الماضي، عقب لقائه نظيره السوري أسعد الشيباني في أنطاليا، أن إدارة ترامب تعتزم استخدام سلطاتها ضمن قانون قيصر لإصدار إعفاءات مؤقتة من العقوبات. وقال روبيو: «سينفذ الرئيس ما يتيحه القانون من إعفاءات، لكن ينبغي الانتباه إلى أن هذه الإعفاءات يجب تجديدها كل 180 يوماً»، وأكد أن الهدف النهائي هو إلغاء القانون كلياً عبر الكونغرس «إذا سارت الأوضاع في سورية نحو التحسن المطلوب»، مشيراً إلى أنه «إذا أحرزنا تقدماً كافياً، نودّ أن نرى القانون مُلغى، لأنك لن تجد من يرغب بالاستثمار في بلد قد تعود إليه العقوبات خلال ستة أشهر». وهذا يعني أن سورية ستبقى فعلياً «تحت الاختبار» لفترة قد تطول، حيث سيعاد تقييم الإعفاءات بشكل نصف سنوي للتأكد من التزام سورية بالشروط. لكن رغم ذلك، شدد روبيو على أن الحديث عن إلغاء تشريعي دائم للعقوبات ما زال «سابقاً لأوانه» في الوقت الراهن، ما دام الكونغرس يحتاج لرؤية «نتائج ملموسة» قبل اتخاذ تلك الخطوة.

يستنتج من ذلك أن الولايات المتحدة ستبقى ممسكة بورقة العقوبات وتجديدها لضمان سلوك محدد لدى السلطة السورية، مما يعني أن ورقة العقوبات لم تُرمَ بشكل كامل، وسيظل الاقتصاد السوري رهينة لتجديد أو عدم تجديد الإعفاءات الأمريكية كل ستة أشهر. ويشير هذا السلوك بوضوح إلى أن رفع العقوبات ليس قراراً إنسانياً بحتاً، بل أداة سياسية تستخدمها الولايات المتحدة للتأثير على سياسات الحكومة السورية.

الخيارات الاقتصادية المتاحة أمام سورية

يثار نقاش كبير اليوم حول الوجهة الأنسب لسورية في إعادة بناء اقتصادها وعلاقاتها الدولية. هناك طرح يدعو إلى ربط الاقتصاد السوري بالغرب بشكل وثيق لضمان رفع العقوبات بشكل كامل ودائم واستفادة سورية من الدعم والاستثمارات الغربية. ويرى أصحاب هذا الرأي أن انخراط سورية في المنظومة الاقتصادية التي تقودها الدول الغربية سيعزز ثقة تلك الدول في «التحول السوري الجديد» ويشجعها على ضخ رؤوس الأموال، مما يسرّع عملية إعادة الإعمار.

في المقابل، يحذر كثيرون من أن الارتماء الكامل في أحضان الغرب ليس خياراً بالنسبة لسورية. فالعالم اليوم يشهد تحولات عميقة على الصعيد الاقتصادي، ولم تعد الكتلة الغربية تحتكر القدرات الاستثمارية والنمو الاقتصادي كما كان سابقاً. والسؤال المطروح اليوم هو حتى لو تم رفع العقوبات الأمريكية والغربية بالكامل، هل لدى سورية مصلحة بربط اقتصادها بالغرب؟

للإجابة عن هذا السؤال، يجب النظر إلى الواقع القائم اليوم في الاقتصاد العالمي، حيث يواجه الغرب «مجموعة السبعة الكبار G7 مثلاً»، تحديات اقتصادية متزايدة، بما في ذلك تباطؤ النمو الاقتصادي، وارتفاع معدلات التضخم، والديون العامة المتزايدة وعدم الاستقرار المالي – كما حدث أثناء أزمة الطاقة والتضخم في أوروبا بعد 2022 – مما حدّ من قدرتها على تمويل مشاريع خارجية كبرى. في المقابل، يتقدم القطب الآخر «مجموعة دول بريكس BRICS مثلاً» اقتصادياً بشكل واضح، حيث تتمتع هذه الدول بمعدلات نمو اقتصادي مرتفعة، وأسواق داخلية كبيرة، واحتياطيات نقد أجنبي ضخمة، وقدرة متزايدة على الاستثمار في الخارج. ولديهم الإمكانية لإفادة سورية بصورة واضحة من خلال الاستثمار في مشاريع إعادة الإعمار، وتوفير التكنولوجيا والخبرات، وفتح أسواق جديدة للمنتجات السورية.

إذا حسبنا مساهمة الدول في الناتج المحلي الإجمالي العالمي حسب تعادل القوة الشرائية «PPP»، وهي طريقة لقياس حجم الاقتصادات تأخذ في الاعتبار فروقات أسعار السلع والخدمات بين الدول، نستطيع أن نرى بوضوح التحول في ميزان القوى الاقتصادية العالمي. ففي عام 2025، لا تتجاوز حصة السبعة الكبار الغربيين 28,4% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي حسب تعادل القوة الشرائية. في المقابل، تصل حصة مجموعة بريكس «بتركيبتها الموسعة بعد انضمام دول جديدة» إلى أكثر من 40% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي حسب تعادل القوة الشرائية في العام نفسه. هذا الفارق الكبير في الحصة من الاقتصاد العالمي يشير إلى أن مركز الثقل الاقتصادي العالمي يتحول بشكل متزايد نحو الشرق والجنوب.

وبالتالي، حتى بالحسابات العملية المباشرة للربح والخسارة، ليس من مصلحة سورية أن تلتحق بالمعسكر الغربي. فالاقتصادات الشرقية والجنوبية تمتلك الإمكانيات والموارد اللازمة للمساهمة بشكل كبير في عملية إعادة إعمار سورية وتنميتها الاقتصادية. كما أن هذه الدول أقل ميلاً – بعد النظر إلى تجاربها العديدة في العالم – لفرض شروط سياسية مقارنة بالدول الغربية.

الاستراتيجية الأمثل لسورية في هذه المرحلة هي تبني سياسة خارجية اقتصادية متوازنة، تقوم على بناء علاقات قوية ومتنوعة مع جميع القوى الاقتصادية الفاعلة في العالم، سواء كانت غربية أو شرقية أو جنوبية وألا تكون تابعة لأي معسكر. يجب على سورية أن تسعى إلى الاستفادة من التناقضات الدولية القائمة لتأمين أفضل شروط للبلاد، على أن يكون المعيار الأساسي في بناء هذه العلاقات هو تحقيق المصالح الوطنية السورية وتعزيز النمو الاقتصادي الحقيقي الذي يعود بالنفع على جميع السوريين، مما يزيد من قدرة البلاد على الصمود في وجه أي ضغوط مستقبلية من أي طرف كان.

أدوية الأمريكيين وأبحاثهم الصحية في مرمى الرسوم الجمركية!

أدت التخفيضات في التمويل، وعمليات الطرد، وإغلاق البرامج في عدد من أبرز المؤسسات الصحية والعلمية الأمريكيّة إلى ترك عشرات الآلاف من المهنيين المتفانين عاجزين عن مواصلة أعمالهم التي قد تكون منقذة للحياة. كما تحطمت آمال عدد لا يُحصى من المتدربين في بناء مستقبلهم العلمي، أو على الأقل باتت مهددة. ويتم حالياً تمزيق أنجح بنية علمية وصحية عامة في العالم، مما يعرّض عدداً كبيراً من البشر لخطر متزايد من الأمراض المزمنة والمعدية.

■ جيمس ألواين وإيريك فيغيك-دينغ
ترجمة: قاسيون

بين هذه المؤسسات: المراكز الأمريكية للسيطرة على الأمراض والوقاية منها «CDC»، وإدارة الغذاء والدواء الأمريكيّة «FDA»، والمعاهد الوطنية للصحة «NIH»، والوكالة الأميركية للتنمية الدولية «USAID». وتجسّد قصة وثائقية قصيرة بعنوان «Fire with Fire» من إنتاج عام 2012، مدى قوة البحث العلمي في الحياة. تسرد هذه الوثائقية قصة أول علاج ناجح لسرطان الدم لدى الأطفال باستخدام خلايا مناعية مصممة خصيصاً تُعرف باسم خلايا T-CAR. هذا العلاج، الذي تم تطويره في جامعة بنسلفانيا ومستشفى الأطفال في فيلادلفيا، يعتمد على استخراج خلايا T «وهي خلايا دم بيضاء تلعب دوراً حيوياً في الجهاز المناعي» من المريض، ثم تعديلها وراثياً في المختبر لتصبح قادرة على مهاجمة خلايا اللوكيميا وقتلها، قبل أن تُحقن مرة أخرى في جسد المريض. بعد العلاج، كما يصف الدكتور كارل جون من جامعة بنسلفانيا في الفيلم، «كان الأمر كما لو أن العاصفة قد هدأت، وانقشعت الغيوم، واستفاقت الطفلة، ولم يكن هناك أي أثر للوكيميا».

استغرق تطوير خلايا T-CAR سنوات طويلة، وشاركت فيه مختبرات من جميع أنحاء البلاد والعالم. كان علماً رائعاً—أحياناً فوضوياً، وأحياناً عبقرياً، وأحياناً محبطاً، وأحياناً يبعث على النشوة. تضمن تجارب لا تُعد ولا تُحصى، كل واحدة منها تلقي بصيصاً من الضوء، توجه البحث نحو الفرضية التالية لاختبارها، خطوة بخطوة. معظم هذا البحث تم تمويله من خلال منح من المعهد الوطني للصحة «NIH»، مما مكّن الآلاف من حاملي شهادات الدكتوراه، والأطباء، وطلاب الدراسات العليا، والباحثين، والكوادر المساعدة من المشاركة فيه.

كثير من هؤلاء العلماء جاؤوا من خلفيات متواضعة. إن أبحاث خلايا T-CAR ليست سوى مثال واحد على قوة العلم في الولايات المتحدة. على مدى سنوات، أسهمت الأبحاث والمبادرات الصحية العامة في تحسين حياة الأميركيين، وتقليل المعاناة الناتجة عن العديد من الأمراض المزمنة والمعدية. إن بنية علمية وطنية بهذا القدر من الكفاءة لا يمكن خصخصتها، فلا توجد شركة أدوية خاصة قادرة على دعم حتى جزء صغير من البنية التحتية المطلوبة لهذا النوع من البحث طويل الأمد.

من دون هذا الاستثمار العام الضخم، ربما كانت خلايا T-CAR ستُطوّر في بلد آخر، بعد سنوات، وبعد وفاة العديد من الأطفال. ما تفعله الإدارة الأمريكية هو صياغة مستقبل مليء بالأمراض والمعاناة والموت غير الضروري.

الاتجاه نحو تدمير الدواء

خلال الأسابيع الماضية، تسببت حروب الرسوم الجمركية المتكررة وغير المستقرة بزعزعة سوق الأسهم، وتدمير العديد من صناديق التقاعد للأمريكيين، والتهديد بارتفاع أسعار البقالة—ومع ذلك، لم تصل إدارة ترامب بعد إلى الرسوم الجمركية الحيوية على الأدوية. لكن من المرجح أن تكون هذه هي الخطوة التالية.

في نيسان الماضي، استثنى ترامب الأدوية من الجولة الأولى من الرسوم، لكنه أعلن مؤخراً عن نيته فرض «رسوم جمركية كبرى» على الأدوية المستوردة «قريباً جداً». ويدّعي أن هذه الرسوم ستدفع شركات الأدوية إلى مغادرة بلدان مثل الصين والهند و«فتح مصانعها في أماكن متعددة». صرّح وزير التجارة هوارد لوتنيك في مقابلة تلفزيونية منتصف نيسان بأن هذه الرسوم قادمة «خلال الشهر أو الشهرين القادمين».

ما الذي يعنيه ذلك للأمريكيين؟ الغالبية العظمى من الأدوية ذات العلامات التجارية المستخدمة في الولايات المتحدة يتم استيرادها. وحتى الأدوية العامة «أو الجنيسة generic بغض النظر عن العلامة التجارية» فإنها غالباً ما تعتمد على مكونات أو واردات مباشرة من الصين، بما في ذلك المسكنات والأدوية القلبية التي يستخدمها الملايين. وكانت الولايات المتحدة تواجه بالفعل أزمة في نقص الأدوية قبل إعلان ترامب. أما الآن، فستؤدي سياساته إلى رفع أسعار الأدوية، بالإضافة إلى أجهزة طبية أخرى مثل آلات الأشعة السينية والأدوات الجراحية.

يدفع الأمريكيون بالفعل ضعفاً أو ثلاثة أضعاف ما يدفعه سكان البلدان المتقَدمة الأخرى مقابل الأدوية. وأكثر من نصف البالغين الأمريكيين يقولون إنهم قلقون بشأن قدرتهم على دفع ثمن أدويتهم. والآن، أضف إلى ذلك الارتفاع المفاجئ في تكاليف المكونات الأساسية للأدوية، وزيادة أسعار الحبوب المصنعة.

لا يستطيع ترامب ببساطة أن يدبّ بقدمه ويأمر بفتح عشرات المصانع الدوائية فجأة داخل البلاد، فافتتاح منشأة تصنيع واحدة جديدة تستوفي المعايير العالية المطلوبة للإنتاج الدوائي يمكن أن يكلف ما يصل إلى ملياري دولار، وقد يستغرق من خمس إلى عشر سنوات. وشركات الأدوية لن تستثمر في ذلك ما لم يكن مربحاً لها ويحقق أهدافها—وهي في كل الأحوال ستمرر هذه التكاليف الإضافية للمستهلك، ما سيعني ارتفاعاً أكبر في أسعار الأدوية.

كما تهدد رسوم ترامب المقترحة على الأدوية جاهزية الولايات المتحدة لمواجهة الأوبئة. فالمكونات النشطة الأساسية لعلاجات كوفيد-19 مثل «ريمديسيفير remdesivir»، وأدوية الأنفلونزا مثل «أوسيلتاميفير oseltamivir»، وعلاجات الفيروسات التنفسية الأخرى تعتمد بشكل كبير على الإنتاج في الصين والهند. ستجبر الرسوم شركات الأدوية على تقليص مخزونها أو البحث عن بدائل مكلفة.

مع إنتاج 53% فقط من المكونات الدوائية الفعالة داخل الولايات المتحدة ستواجه نقصاً حتمياً إذا فرضت رسوماً على تلك المكونات

ومع إنتاج 53% فقط من المكونات الفعالة للأدوية الجنيسة داخل الولايات المتحدة، فإنها ستواجه نقصاً حتمياً إذا فرضت رسوماً على تلك المكونات. ومع هذا النقص ستأتي زيادة في التكاليف، ومع هذه الزيادة سيبدأ الأمريكيون بتقليل الجرعات أو التوقف عن تناول أدويتهم نهائياً—مما سيؤدي في النهاية إلى المزيد من نفقات الرعاية الطارئة الناتجة عن أزمات قلبية وجلطات كان من الممكن الوقاية منها.

وأثناء وقوفنا أمام هذه المواجهة العقيمة بين ترامب والدول الأخرى، تقف صناعات كاملة وحياة بشرية على المحك. فكر في المرضى الذين قد يموتون إذا ارتفع سعر دوائهم بنسبة 50% أو حتى 100%. كم منا يمكنه تحمّل هذه النفقات، خاصة كبار السن الذين يعيشون على دخل ثابت؟ ماذا لو كنت تعاني من حالة مزمنة وتضطر لتحمل هذه التكاليف المضافة شهرياً وأسبوعياً ويومياً؟ ماذا لو كانت مدخرات تقاعدك قد تضررت بالفعل بسبب الفوضى التي أحدثتها الرسوم الجمركية في الأسواق، وكنت تستعدّ لارتفاع أسعار المواد الغذائية ونفقات المعيشة اليومية؟

حالياً، تُصنّع الصين أكواب «ستانلي» بـ 1 دولار فقط، وأحذية «نايكي» بـ 10 دولارات—لكنها تُباع مقابل 50 و150 دولاراً على التوالي. والآن، قارن هذه الهوامش الربحية بتكاليف إنتاج المكونات الخام والأدوية النهائية إذا قررت الولايات المتحدة تصنيع جميع الأدوية التي تصنعها الصين داخلياً. ولا تنسَ أيضاً التلوّث السام الناتج عن مصانع الأدوية، والذي يتجنبه المستهلك الأمريكي حالياً بفضل التصنيع في الخارج. في المجمل، يستفيد المرضى الأمريكيون من التجارة العالمية.

تعاقب رسوم ترامب الجمركية المرضى الأمريكيين، وتكشف عن حساب بارد حيث تُفضَّل الأرباح على حياة الإنسان. سمح قانون خفض التضخم لـ «ميديكير» أخيراً بالتفاوض على أسعار أقل للأدوية. لكن الرسوم الجمركية ستؤدي إلى ارتفاع الأسعار، وتسبب نقصاً حاداً في الأدوية المنقذة للحياة لعلاج السكري، وأمراض القلب، والسرطان، وغير ذلك. وسيعاني من ذلك أولئك الذين لا يستطيعون تحمّل هذه التكاليف، وبعضهم لن ينجو.

احتياجات الكارثة الإنسانية في سورية وتحديات الاستجابة

يسلّط التصريح الأخير- لنائب منسق الشؤون الإنسانية في الأمم المتحدة، ديفيد كاردن، -الضوء على حجم الكارثة الإنسانية المتفاقمة في سورية، حيث كشف أن 16 مليون شخص باتوا بحاجة ماسة إلى المساعدة الإنسانية.

هذا الرقم المهول يعكس الواقع القاسي الذي يعيشه الشعب السوري، ويؤكد أن الأزمة لم تعد مقتصرة على فئات معينة، بل أصبحت ظاهرة شاملة تطال الغالبية العظمى من السكان.

تشمل احتياجات السوريين المتضررين جميع جوانب الحياة الأساسية، بدءاً من الغذاء والمياه الصالحة للشرب وصولاً إلى الرعاية الصحية اللازمة والمأوى.

فقد أدت سنوات الصراع الطويلة إلى تدمير البنية التحتية، بما في ذلك المستشفيات والمدارس وشبكات المياه والكهرباء، ما جعل الحصول على هذه الخدمات تحدياً يومياً لملايين الأشخاص.

كأنك يا بو زيد ما غزيت!

أبلغت إدارة ترامب في نيسان الماضي برنامج الأغذية العالمي بقرارها إنهاء أو عدم تجديد عدد من العقود الإنسانية لثلاث دول من ضمنها سورية. وخلال مؤتمر بروكسل الذي انعقد في شهر آذار الماضي، تعهدت الدول بتقديم 6,3 مليار دولار، ستذهب إلى وكالات الأمم المتحدة ودول الجوار التي تستضيف اللاجئين.

تجدر الإشارة إلى أن هذا الرقم يمثل انخفاضاً مقارنة بالسنوات السابقة، ولن تحصل المنظمات في الداخل السوري سوى على 2,5 مليار كحد أقصى من إجمالي المبلغ، وذلك تحت إشراف منظمات دولية من دون تدخل الحكومة السورية «لضمان الشفافية».

وسيشهد هذا الرقم مزيداً من التقلّص عند احتساب الحصص المخصصة للدول المضيفة، ولا سيما أن هذه التعهدات المالية غير ملزمة، وقد لا يتجاوز ما سيُدفع 40% من الرقم المعلن، فضلاً عن ذلك، فإن جزءاً من التعهدات ستذهب على شكل مصاريف إدارية وتشغيلية للمنظمات المشرفة على توزيع المساعدات، ليصبح لسان حال متلقيّ المساعدات «كأنك يا بو زيد ما غزيت!»

هل من حلول داخلية؟

يتضح جلياً أنه لا يمكن الاستمرار بالاعتماد على منّة المجتمع الدولي، فمعاناة السوريين هي مسؤولية الدولة والحكومة الممثلة لها بالدرجة الأولى.

وإن قدّم الدعم الخارجي إغاثة آنية، فإنه لا يعالج جذور الأزمة ولا يضع الأساس لحل دائم، بل قد يساهم في إدامة حالة التبعية.

إن تحقيق الاستقرار السياسي والأمني، وإنهاء النزاعات الداخلية، وإطلاق عملية مصالحة فعلية لم يعد ترفاً، وهذا لا يمكن أن يتم إلا عبر حوار وطني شامل، والذي يتطلب بدوره إعادة دمج المناطق المهمشة، وإعادة إقلاع الاقتصاد عبر تنشيط القطاعات الإنتاجية، على رأسها الزراعة والصناعة، ولجم حركة الاستيراد، في سبيل استعادة الثقة بالاقتصاد المحلي.

دعم أم سياسة؟

أصبح واضحاً أن «كرم» المجتمع الدولي ليس «حاتمياً»، فالمساعدات الدولية يسهل تسيسها واستخدامها كورقة ضغط، مما يعمّق الأزمة عوضاً عن حلها، كما أنها ليست مستدامة «ففي 2023 تم تمويل 30% فقط من خطة الاستجابة السورية»، وهو انخفاض كبير يُفاقم من معاناة السوريين في غياب آليات وخطط لدى المنظومة.

كما أن الاعتماد المزمن على الخارج يدمر الاقتصاد المحلي، ويبدو وكأنه يقدم هامشاً للسلطة للتخلي عن واجباتها الوطنية.

فمن دون حلول مزمنة ومستدامة لن تشهد سورية كذلك توقفاً لموجات الهجرة، وما يترتب على ذلك من خسارة مجتمعية واقتصادية.

إن مفردات الأزمة السورية «السياسية الوطنية والاقتصادية-الاجتماعية والديموقراطية» لا تنفصل ولا يمكن حلها دون مزيج ما بين الحلول الداخلية ودول داعمة لوحدة سورية واستقرارها.

فالاستمرار بالوضع الراهن يهدد بتحول سورية إلى دولة يعتمد شعبها بالكامل على المساعدات!

سورية أمام تحدّي الأمن الغذائي... أزمة قمح تتطلب استجابة وطنية شاملة

تعيش سورية اليوم واحدة من أخطر الأزمات المرتبطة بالأمن الغذائي، وسط مؤشرات مقلقة بشأن تراجع إنتاج القمح– المادة الأساسية في غذاء السوريين.

فقد أكد معاون وزير الزراعة، تمام الحمود، أن معظم مناطق زراعة القمح باتت خارج السيطرة، مما يجعل تقديرات الإنتاج غير دقيقة. وعلى الرغم من التقديرات التي تشير إلى إنتاج يتراوح بين 750 و800 ألف طن من القمح، إلا أن الكمية المتوقع استلامها من هذا المحصول لا تتجاوز 300 ألف طن، وهي لا تكفي لتلبية حاجات البلاد لأكثر من شهر ونصف فقط.

من جهته، حذر مدير عام مؤسسة إكثار البذار، عمار محمد، من أزمة محتملة بسبب الجفاف وقلة الأمطار، مشدداً على ضرورة دعم المزارعين وتشجيعهم لمواجهة هذه الظروف القاسية.

ليست مجرد أزمة إنتاج... بل أزمة أمن غذائي

ما تعانيه سورية اليوم لا يقتصر على تراجع في إنتاج القمح فقط، بل يعكس أزمة متكاملة تطال البنية الزراعية والاقتصادية والاجتماعية، بما يهدد الاستقرار الغذائي للسكان.

إن الاعتماد المتزايد على الاستيراد لتأمين مادة الخبز، في ظل الحصار والعقوبات وارتفاع الأسعار العالمية، يزيد من هشاشة الأمن الغذائي، ويؤثر بشكل مباشر على معيشة المواطنين، وخصوصاً الفئات الأكثر فقراً.

دور الدولة... من التحدي إلى الحل

أمام هذا الواقع، يبرز دور الدولة كفاعل رئيسي لا بديل عنه في إعادة ضبط المسار الزراعي وتحقيق الحد الأدنى من الاكتفاء الذاتي.

ويمكن تحديد أبرز مداخل هذا الدور الحيوي بما يلي:

تأمين البذار المحسّنة وتشجيع الزراعة التعاقدية، فلا يمكن لأي عملية زراعية أن تنجح دون توفر بذار عالية الجودة ومناسبة للظروف المناخية. ويجب على مؤسسات الدولة دعم مؤسسة إكثار البذار وتمكينها من إنتاج وتوزيع بذار معتمد بأسعار مدعومة، مع تسهيل إجراءات تسليم البذار للمزارعين.

تخفيض تكاليف مستلزمات الإنتاج، فالارتفاع الكبير في أسعار الأسمدة، والمبيدات، والوقود، وقطع الغيار الخاصة بالآلات الزراعية، بات عبئاً كبيراً على الفلاح، وذلك يتطلب تدخلاً حكومياً لتوفير هذه المستلزمات بأسعار مناسبة، إما من خلال الدعم المباشر أو عبر تدخل الدولة في الاستيراد والتوزيع.

دعم المزارع كركيزة للاستقرار الزراعي، لذلك يجب إعادة النظر بسياسات تسويق المحاصيل وخاصة القمح، عبر تسعير عادل يشجع الفلاح على تسليم إنتاجه لمراكز الدولة، ويوفر له هامش ربح يضمن استمراريته في الزراعة. كما ينبغي تفعيل صناديق دعم الفلاحين المتضررين من الكوارث الطبيعية والجفاف.

الاهتمام بالمشاريع المائية وترشيد الري، ففي ظل شح الأمطار والتغيرات المناخية، يغدو الاستثمار في مشاريع الري الحديثة والمستدامة ضرورة ملحة، يتعين بناء عليها العمل على إعادة تأهيل شبكات الري التقليدية- تشجيع استخدام أنظمة الري بالتنقيط والري الحديث- تنظيم استهلاك المياه الجوفية ومنع استنزافها- حصر استخدام المياه المتوفرة في الري فقط خلال مواسم الزراعة.

نحو سيادة غذائية حقيقية

إن الحفاظ على الأمن الغذائي في سورية يتطلب تحولاً استراتيجياً في السياسات الزراعية، وتعاوناً وثيقاً بين الدولة والمزارعين، ودعماً حقيقياً للقطاع الزراعي بمختلف مكوناته.

فالأمن الغذائي ليس ترفاً، بل هو أساس الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي لأي دولة.

قانون القيمة ومعدَّل الربح في الصين «1»

في مؤتمر «المبادرة الدولية للارتقاء بالاقتصاد السياسي/IIPPE»، بدورته للعام 2023، تناول البروفيسور «ديك لو» سؤالاً تصدَّر الإعلام الغربي لفترةٍ، عقب جائحة كوفيد-19: «هل التباطؤ الاقتصادي الأخير في الصين مؤشر على زوالها الوشيك؟». ورجّح «لو» أنّ تباطؤ الصين ليس ناجماً عن «نقص الطلب المحلّي» كما يدّعي العديد من الخبراء البرجوازيين، بل عن انخفاض معدّل ربح رأس المال فيها، ولكن مع فارقين هامّين: 1- ربحية القطاع الصناعي الصيني ما تزال مرتفعة بينما تراجعت ربحيّة القطاعات غير المنتجة كالعقارات وسوق الأسهم. 2- انخفاض الربحية في الصين ليس ناتجاً فقط عن ارتفاع التركيب العضوي لرأس المال «مثل الغرب»، بل وكذلك عن ارتفاع حصّة الأجور في توزيع الثروة «على عكس الغرب»، مما يشير إلى تحسُّنٍ في العدالة الاجتماعية.

■ إعداد وتعريب: د. أسامة دليقان

قال الباحث مايكل روبرتس إنه يتفق مع نتيجة «ديك لو» هذه، حيث توصّل إليها روبرتس أيضاً بدراسته لهذا الموضوع في كتابه المشترك مع غواليلمو كارشيدي «الرأسمالية في القرن الحادي والعشرين، 2023، ص213–214». ونقدّم فيما يأتي تلخيصاً لأهمّ المُحاجّات التي أورداها في كتابهما بهذا الخصوص.

قانون القيمة ومَصير الإنتاجية والربحيّة

ينصّ قانون القيمة لماركس على أنّ قيمة البضاعة تتحدَّد بوقت العمل الضروري اجتماعياً اللازم لإنتاجها، أي بالإنتاجية الوسطيّة للعمل، وبالتالي بتقنيّات وكثافة العمل. صحيح أنّ بعض «القيم الاستعمالية» متاحة بلا عمل «مثل الهواء أو أيّ شيء طبيعي جاهز ليستعمله أو يستهلكه الإنسان مباشرةً»، ولكنّ إنتاج «القيمة» في «بضاعة»، وبالتالي القيمة الزائدة والتركيب العضوي لرأس المال ومعدّل ربح رأس المال، غير ممكن دون العمل البشري. في عام 1898، حاول الاقتصادي فلاديمير دميتربيف دحض نظرية القيمة لماركس، عبر تصوُّرِ اقتصاد افتراضي تقوم فيه الآلات «الروبوتات» بكلّ شيء بغياب أيّ عمل بشري.

الاقتصاد البرجوازي السائد يُنكِرُ قانونَ القيمة أو يتجاهله. وكان دميتربيف من «الريكارديِّين الجُدد» – نسبةً إلى ديفيد ريكاردو. وجادَلَ آنذاك أنّه نظراً لوجود فائض ضخم يتم إنتاجه «دون عمل»، فإنّ نظرية القيمة لماركس «خاطئة». لكن هذه «التجربة الذهنية» لدميتربيف لا تستقيم، لأنّه وغيره من الاقتصاديين السائدين لا يفهمون القيمة في نمط الإنتاج الرأسمالي. إذ إنّ القيمة المحتواة في بضاعة «سلعة أو خدمة للبيع» لها وجهان: قيمة استعمالية، وقيمة تبادلية «في المال والربح الذي يجب تحقيقه عبر البيع». ودون هذا الأخير لا يحدث الإنتاج الرأسمالي، وقوّة العمل بالذّات هي التي تخلق هذه القيمة، أمّا الآلات فلا تخلق أيَّ قيمة «ربح».

وفي الواقع، لن يكون اقتصاد دميتربيف الفائق الوفرة والقائم على الروبوتات فقط، اقتصاداً رأسمالياً، لأنّه لن يكون هناك ربحٌ للرأسماليّين الأفراد. وصحيحٌ أنَّه مع تطوُّر الرأسمالية تَحلُّ الآلات بشكل متزايد محلَّ قوة العمل البشرية «الأتمتة، الحَوسَبة، الذكاء الاصطناعي...»، ممّا يرفع إنتاجية العمل؛ بمعنى ارتفاع كفاءة الحصول على قيم استعمالية أكثر كأشياء وخدمات، لكنّ هذا يحصل بالضرورة على حساب انخفاض الربحية، والذي يؤدّي بشكل دوري إلى تعطيل إنتاج الرأسماليين الأفراد لأنّهم لا يريدون استخدامَ العمل والآلات سوى لتحقيق الأرباح. لذلك فإنّ الأزمات تتفاقم في الرأسمالية قبل زمن طويل من وصولنا إلى عالَم الروبوتات الافتراضي الذي تَصوَّرَهُ دميتربيف.

وبلغة الرياضيّات يمكن القول إنه في عالم شامل للروبوتات/الذكاء الاصطناعي، تسعى الإنتاجية «وبالتالي القيم الاستعمالية» إلى اللّانهاية، بينما تسعى الربحيّة «نسبة القيمة الزائدة إلى قيمة رأس المال» إلى الصفر.

لماذا تنجح الصين بالمناوَرة مع قانون القيمة؟

وجدت قيادة الحزب الشيوعي الصيني بأنّ طريقة إدارة اقتصاد البلاد في ظل الشروط التاريخية والدولية القائمة أواخر سبعينيّات القرن العشرين أخذتْ تستنفد قدرتَها على تحقيق مزيد من التوسُّع الصناعي. ولذلك جاء التغيير في السياسة، في عهد دينغ شياو بينغ عام 1978 نحو مسار مختلف عن الاتحاد السوفييتي، لتسريع النمو الاقتصادي والتصنيع. فقامت الصين بفتح اقتصادها أمام الإنتاج الرأسمالي المحلّي والاستثمار الأجنبي ولكن ضمن حدود. في الواقع، كانت هذه أشبه بنسخة صينية «ولكن أطول وأعمق» من السياسة الاقتصادية الجديدة «نيب/NEP» التي اضطرّ إليها لينين في روسيا السوفييتية أوائل عشرينيّات القرن العشرين. وخلص تقرير للبنك الدولي عام 2003 إلى أنّ نمط الإنتاج الرأسماليّ «لا يزال غير مهيمن في الصين». ومن المعروف أنّ ما يحكم إنتاج السلع في علاقات السوق الرأسمالية هو الربح، حيث يحدِّد معدَّلُ الرِّبح دورات الاستثمار ويولِّد أزمات اقتصادية دورية. لَكنّ هذا لم ينطبق على الصين، لأنّ الأزمات المنتظمة والمتكررة للاستثمار والإنتاج التي شهدتها الاقتصادات الرأسمالية الرئيسية لم تحدث في الصين منذ عام 1949. وهذا لا يعني أنّ الصين لم تتأثر بها مطلقاً، لكن التأثير اقتصر على انخفاض في التجارة كلّما عانت اقتصادات مجموعة السبع «الإمبريالية» من الركود. وعلى عكس الاقتصادات الرأسمالية الكبرى، لم تشهد الصين تراجعاً في ناتجها المحلّي الإجمالي في أيّ عام منذ 1973.

من أهم أسباب «معجزة النمو» الصينيّة استثمارُ الصين القوي في القطّاعات الأكثر تعزيزاً للإنتاجيّة حتّى لو لم تكن الأكثر ربحيّة

وأقرَّ البنك الدولي «على مَضَض» بأنّ النجاح الاقتصادي المُذهل الذي حقّقته الصين على مدى الثلاثين عاماً الماضية كان قائماً على اقتصادٍ تَحقَّقَ فيه النموّ من خلال التخطيط الحكوميّ البيروقراطي وسيطرة الحكومة على الاستثمار. ربّما كان مُعَدَّل نموِّها الاقتصادي مماثلاً للاقتصادات الرأسمالية الناشئة لفترة من الزمن في القرن التاسع عشر عندما كانت هذه الأخيرة في طور «الانطلاق». ولكن لم يسبق لأيّ دولة أنْ نمت بهذه السرعة ولهذه الفترة الطويلة ولهذا الحجم معاً «حيث تضمّ الصين 22% من سكان العالم».

انتشلت الصين 850 مليون نسمة من شعبها من براثن الفقر المُعرَّف دولياً. حتى الآن، لم يخضع القطاع المملوك للدولة في الصين لسيطرة السوق، أو لقرارات الاستثمار القائمة على الربحيّة وحدَها، أو يخضع للشركات الرأسمالية أو المستثمرين الأجانب. وفي حين يعتبر بعض الباحثين الماركسيين هذا الإنجاز الصيني في مكافحة الفقر دليلاً قويّاً على تصنيف اقتصادها بأنه اشتراكيّ، يتحفّظ مايكل روبرتس على أخذه كمعيار وحيد، فيقول: «الحد من الفقر يُعدّ أمراً حيوياً للعمالة، ولكنه في حدّ ذاته ليس مؤشّراً على التوجه الاشتراكي. والحد من الفقر ضروري لشرعية الحزب الشيوعي الصيني كصاحب سلطة ولتوسيع السوق الداخلية». مع ذلك يضيف روبرتس: في الصين هناك تنافس بين التراكم الرأسمالي والتراكم الاشتراكي، ممّا ينتج تطوُّراً متعرِّجاً.

أساس التنمية الطويلة الإنتاجية أم الربحية؟

وفقاً للماركسيّة فإنّ مستوى الإنتاجية هو الذي يُحدِّد النمو الاقتصادي لأنّه يُقلِّل تكلفة الإنتاج من حيث وقت العمل، ويسمح للدولة بالمنافسة في الأسواق العالمية. ولكن في نمط الإنتاج الرأسمالي تدخل الإنتاجية في تناقض مع الربحيّة بعلاقة عكسية طويلة الأمد بتأثير قانون ميل معدل الربح إلى الانخفاض مع تراكم رأس المال.

بعض الاقتصاديين يقتبسون عن الاقتصادي والمُعارِض الصيني-الأمريكي «مينكي لي» قوله: «إنّ الصين إذا اتبعت القوانين الاقتصادية نفسها بشكل أساسي كما الحال في الدول الرأسمالية الأخرى، كالولايات المتحدة واليابان، فإنّ انخفاض معدل الربح سيتبعه تباطؤ في تراكم رأس المال، مما يؤدي إلى أزمة اقتصادية كبيرة». ويعلِّقُ روبرتس على «مينكي لي» بالتساؤل فيما إذا كان الاقتصاد الصيني تهيمن عليه القوانين الاقتصادية الرأسمالية نفسها؟ يقول روبرتس إنّ اقتصاد الصين لا تهيمن عليه السوق أو قرارات الاستثمار القائمة على الربحية، أو الشركات الرأسمالية أو المستثمرين الأجانب، ويستند في ذلك إلى مؤشِّر الارتباط الإيجابي الضئيل بين ربحية رأس المال الصيني ونمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لمعظم الفترة منذ تشكيل جمهورية الصين الشعبية، ممّا يشير إلى أنّ الصين وجَّهت استثماراتها نحو القطّاعات الأكثر تعزيزاً للإنتاجيّة حتّى لو لم تكن الأكثر ربحيّة، وهو سلوك من الصعب جداً أن تقوم به دولة خاضعة بالكامل لآليات الاقتصاد الرأسمالي، وإذا حدث واضطرت دولة رأسمالية لترجيح الإنتاجيّة على الربحية فسيكون ذلك استثنائياً وجزئيّاً ومؤقّتاً فقط.

وهكذا، فإنّ ربحية رأس المال لم تكن هي المحدِّد لمستوى الاستثمار في الأصول الإنتاجية والنمو الاقتصادي خلال معجزة النمو الصينيّة قبل العام 1978. أمّا منذ إصلاحات دينغ في ثمانينيات القرن الماضي، فأصبح هناك ارتباط بين الربحية والإنتاجية في الصين، ولكن بقوة أقلّ مما هو عليه في بقية اقتصادات مجموعة العشرين أو مجموعة السبع. وبعد خصخصة الصين أجزاءً من قطّاعها الحكومي في التسعينيات وانضمامها إلى منظمة التجارة العالمية عام 2000، ازداد بشكل ملحوظ تأثير مدى ربحية رأس المال على نموّ الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الصين، مما جعل اقتصادها أكثر عرضة للأزمات في قطّاعه الرأسمالي ولتأثيرات رأس المال الدولي وربحيّته. ولكن بقي قانون القيمة في الصين «محاصَراً تماماً، ثم قُيّدَ وتمت السيطرة عليه لاحقاً عن طريق قطاعٍ عام كبير مملوك للدولة، وبواسطة التخطيطِ المركزي وسياسة الدولة» بحسب استنتاج روبرتس وكارشيدي، وسنفصّل في ذلك أكثر وبالأرقام في الجزء الثاني من هذا المقال.

ترامب في الخليج... قلق «إسرائيلي» وتنازلات أمريكية!

اختار الرئيس دونالد ترامب أن تكون زيارته الدبلوماسية الأولى خارج الولايات المتحدة إلى الخليج، مؤكداً على رغبته في إبرام صفقات كبرى وتوسيع نطاق تبادل المنفعة، فبين 13 و16 من شهر أيار الجاري عقد الرئيس الأمريكي لقاءات مع قادة ومسؤولين في كلٍ من السعودية وقطر والإمارات العربية المتحدة، ومن خلال استعراض جدول الأعمال المزدحم وما خرج عنه يبدو أننا ندخل بالفعل مرحلة جديدة.

■ علاء أبوفرّاج

مع انتهاء زيارة ترامب ظهرت تأكيدات على مناخ مختلف عن كل الزيارات الأمريكية السابقة حتى تلك التي حصلت في دورة ترامب الرئاسية الأولى في 2017، إذ قدّرت بعض التقارير أن قيمة الاتفاقيات المعقودة بلغت ما يقارب 4 تريليونات دولار، رقم ضخم استخدم كغطاء إعلامي، صرف الانتباه عن الأبعاد السياسية الأعمق التي حملتها الزيارة. لكن ذلك لا يلغي الحجم الهائل للاستثمارات التي يجري الحديث عنها.

في السعودية

ركّزت الاتفاقيات في السعودية على قطاع الدفاع وتسليح الجيش بشكل كبير، إذ حصلت السعودية على تعهدات بالوصول إلى أسلحة من بينها أسلحة متطورة من أكثر من 12 شركة تصنّع الأسلحة في الولايات المتحدة، بقيمة قدّرت بـ 142 مليار دولار ما جعلها «أكبر اتفاقية مبيعات دفاعية في التاريخ» بحسب وصف البيت الأبيض، هذا إلى جانب إعلان سعودي عن نيّة المملكة ضخ استثمارات بقيمة 600 مليار عبر شراكات اقتصادية استراتيجية في قطاعات متنوعة، مثل: الطاقة، البنية التحتية، والتكنولوجيا، وفي هذا السياق ترأس ترامب منتدى الاستثمار السعودي الأمريكي إلى جانب مسؤولين سعوديين وقادة أعمال أمريكيين.

لكن أهم ما دار في الرياض، كان عقد نقاشات عن صفقة محتملة لتطوير برنامج نووي سلمي في السعودية مع ضمان عدم اعتراض الكيان، المفارقة أن هذه النقاشات تجاوزت الإشارة إلى شرط التطبيع مع «إسرائيل»، وهو ما كان يُعد شرطاً أساسياً في عهد الإدارة السابقة، ما يلمح إلى تغير في مقاربة واشنطن لهذه الملفات، وإن الوصول لاتفاقية من هذا النوع يعني أن تحصل السعودية على استثناء تتجاوز فيه المادة 123 من قانون الطاقة الذرية الأمريكي لعام 1954 ما قد يعني تطوير قدرات السعودية على تخصيب اليورانيوم على أراضيها.

> **أهم ما دار في الرياض كان عقد نقاشات عن صفقة محتملة لتطوير برنامج نووي سلمي في السعودية مع ضمان عدم اعتراض الكيان**

في قطر والإمارات

لم يختلف المشهد في الدوحة كثيراً، إذ أكد الطرفان نواياهم في رفع التبادل الاقتصادي إلى حدود 1,2 تريليون دولار، يشمل قطاعات حيوية، مثل: الطاقة، والتكنولوجيا، والدفاع، مع تعهدات قطرية بشراء طائرات من شركة بوينغ، قدرتها بعض التقارير بـ 210 طائرات ما يجعلها أكبر صفقة في تاريخ الشركة.

أما في الإمارات، فقد أكدت الزيارة ما جرى الاتفاق حوله في آذار الماضي عن نيّة الإمارات ضخ استثمارات بقيمة 1,4 تريليون دولار في الولايات المتحدة، تشمل قطاعات، مثل: الطاقة، والتكنولوجيا، والذكاء الاصطناعي، وشملت أيضاً صفقات تسليح بحدود 1,4 مليار دولار.

وكان أبرز ما جرى الاتفاق حوله، إنشاء شراكات ثنائية في أبحاث الذكاء الاصطناعي، وتأسيس مراكز ابتكار أمريكية في الإمارات، مع التركيز على الأمن السيبراني والمعايير الرقمية، وظهر بشكل جلي، أن الإمارات نجحت هذه المرة في إنهاءٍ القيود التي فرضت عليها في عهد الإدارة السابقة، بخصوص الوصول إلى الشرائح المتقدمة من شركة NVIDIA الأمريكية، نتيجة لمخاوف من انتقال هذه التكنولوجيا إلى الصين، فرضت إدارة بايدن قيوداً صارمة ورقابة شديدة على تصدير هذا النوع من الشرائح، لكن ترامب طوى هذه الصفحة وسمح للإمارات باستيراد أكثر من مليون شريحة متقدمة خلال السنوات الثلاث القادمة، ما يشير إلى قفزة كبيرة تعد لها الإمارات في هذا المجال، فهذا الرقم «500 ألف سنوياً» يفوق استهلاك الشركات الأمريكية الكبرى، فتستهلك ميتا مثلاً 100 ألف شريحة سنوياً، وهو رقم يكفي لتبيان حجم المشاريع التي تسعى الإمارات لتنفيذها، ما يمكن أن يحوّلها إلى مركز أساسي في الشرق الأوسط قادر على المنافسة على المستوى العالمي.

من 2017 إلى 2025

ترامب كان زار الخليج في 2017 وترافقت زيارته مع صفقات قدرت في حينه بـ 400 مليار دولار، لكن أرقام هذه الزيارة أكبر بكثير، حتى وإن أخذنا بعين الاعتبار أن الأرقام ليست سوى إعلان نوايا حتى الآن، وقد لا تنفّذ خلال آجال زمنية قصيرة، لكن ما يثير الانتباه حقاً في هذه هو أن المناخ الإقليمي العام بدا مختلفاً كلياً عن 2017، ففي ذلك الوقت كانت النبرة شديدة العدائية تجاه إيران وترافقت مع مستوى مرتفع من التوتر لا نرى ما يشبهه اليوم على الإطلاق، بل على العكس تماماً، إذ ظهر وضوحاً أن قادة الخليج ينظرون بعين الارتياح إلى المفاوضات النووية الأمريكية–الإيرانية، بل عقد قادة هذه الدول لقاءات ومشاورات مع إيران سبقت زيارة ترامب، ما يعكس مستوى من التنسيق والتفاهم مدفوعاً إلى حد كبير بالمصالح المتبادلة لتحقيق التوازن في منطقة تحتوي طاقات استثمارية كبرى، لا يمكن تحقيقها في ظل التوترات السابقة، أو حتى في ظل احتمالات الحرب الدائمة، فنوايا الإمارات مثلاً لبناء مركز عالمي للذكاء الصناعي والتخزين السحابي يحتاج بكل تأكيد إلى ضمانات بعدم انجرار المنطقة إلى مواجهات ساخنة، وهنا يبدو سلوك ترامب، وبعيداً عن التصريحات التي تستخدم للاستهلاك الإعلامي، واعٍ تماماً لهذه الحقيقة، بل يرى فيها مصلحة أمريكية، فالرئيس كان مستعداً للتنازل بحسب ما يبدو عن شروط سابقة كانت تربط الاتفاقات الاستراتيجية الكبرى مع السعودية بضرورة تطبيع علاقاتها مع «إسرائيل»، أما اليوم فلم يأت ترامب على ذكر ذلك، واكتفى بالقول: إنّه «سيكون مسروراً لو حصل ذلك»، وحاول خلال زيارته إرسال رسائل تفيد بعدم رضاه عن سياسة الكيان الحالية، فحتى وإن لم يكن صادقاً في ذلك، فهو بلا شك مضطر لإعطاء رسائل تطمين في هذا الخصوص، وهو مضطرٌ أيضاً إلى لجم الكيان الصهيوني، ومنعه من أيّ حماقات يمكن أن تعيق التوجه الأمريكي الجديد.

في «إسرائيل» يبكون بصمت!

إن ما جرى في الخليج أثناء زيارة ترامب من شأنه أن يضع ملامح جديدة للنوايا الأمريكية، وإن كانت الصورة لم تكتمل بعد، يظهر أن «إسرائيل» غير مرتاحة لما يجري حولها، ففي صحيفة «يسرائيل هيوم» قال المحلل يوآف ليمور: إن «الشرق الأوسط يُعاد تشكيله أمام أعيننا من خلال سلسلة من الاتفاقيات والاجتماعات، بينما تظل [إسرائيل]، في أفضل الأحوال، مراقباً على الهامش»، تكثر مثل هذه الآراء في الصحف «الإسرائيلية» وإن كان بعضها يأخذ أبعاداً درامية إلا أن الكيان يقف بالفعل أمام واقعٍ جديد.

بالتأكيد لا يمكن الاطمئنان إلى النوايا الأمريكية، ويسعى ترامب بلا شك لحجز مساحة يستطيع من خلالها التأثير على التطورات في الشرق الأوسط، إلاّ أنّه لا يرى خيراً في استراتيجية «إسرائيل» لإعادة تشكيل «الشرق الأوسط الجديد»، بل ربما لم يستطع الكيان تحقيق ذلك ضمن الآجال المقبولة أمريكياً، وبات الاستمرار بهذا النهج يهدد الولايات المتحدة بخسارة كلّ شيء، ولذلك كان لابد من استدارة حتى لو غضبت «إسرائيل».

«عربات جدعون»... وحشية الصهيوني تتناسب طرداً مع أزمته

عاد «الصهيوني» لممارسة وحشيته بدرجة أعلى مع بدء ما أسماه عملية «عربات جدعون» العسكرية في قطاع غزة منذ يومين، من أجل «تحقيق أهداف الحرب»، في القضاء على المقاومة الفلسطينية في القطاع، واستعادة الأسرى «الإسرائيليين».. إلا أن جل ما يحققه الصهيوني مجدداً هو تدمير المنازل والإيغال بدماء المدنيين.

■ يزن بوظو

انطلقت عملية «عربات جدعون» بعد جملة من الأمور والأحداث التي جرت وتجري بالضد من مصلحة الصهيوني:

أولاً: انتهاء جولة الزيارات الخليجية التي أجراها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب- دون أن تطأ قدمه «إسرائيل»- بما تخللها من إعلانات واتفاقات وتقارب مع دول المنطقة، ولعل الإعلان الأهم الذي جاء بالضد من «الأهداف الإسرائيلية» هو رفع العقوبات عن سورية، ذلك بصرف النظر عن مدى جدية هذا الإعلان بخطاه العملية ومواعيده وحجمه.

ثانياً: الإفراج عن الأسير «الإسرائيلي» حامل الجنسية الأمريكية، ألكسندر عيدان، بعد مفاوضات مباشرة جرت بين المقاومة الفلسطينية والوفد الأمريكي، متخطين بذلك «إسرائيل»، وقد وضع هذا الأمر الأخيرة بموقع استحقاق وتساؤل داخلي أكبر من السابق أمام المعارضة والمجتمع «الإسرائيلي» وبشكل خاص عائلات الأسرى، ومنه زاد الضغط الداخلي من أجل وقف الحرب وإنجاز الاتفاق.

ثالثاً: إعلان الولايات المتحدة الأمريكية وقف عملياتها العسكرية ضد المقاومة في اليمن، بعد التوصل معها لاتفاق بعدم استهداف السفن الأمريكية فقط.

رابعاً: استئناف المفاوضات المباشرة الإيرانية- الأمريكية حول الطاقة النووية، بما فيها من مؤشرات جيدة عملياً، تتناقض مع الخطابات الإعلامية- الشكلية بالتصعيد والحرب وما شابهها.

خامساً: المفاوضات ما بين السعودية والولايات المتحدة حول توريد الطاقة النووية، دون اشتراط «التطبيع» مع الصهيوني.

سادساً: عودة الحديث سياسياً وبشكل أعلى حول موضوع «حل الدولتين» وتسريعه، فضلاً عن أن كل المؤشرات تدل بالمضي نحو تحقيقه.

بناء على ما سبق، وفي سياقه، وباعتبار حكومة نتنياهو مدركة جيداً لحربها «الوجودية»، وغيرها من العوامل والضغوط، انطلقت عملية «عربات جدعون» بوحشية أعلى، وإذ أن هدفها المعلن هو «تحقيق أهداف الحرب»، فإنها عملياً تهدف إلى التنفيس عن الأزمة الداخلية، وقمع أصوات الداخل المعارضة، وإنقاذ الحكومة «الإسرائيلية» من تهديد طيف متطرف من تكتل نتنياهو بالانسحاب منه، إذا ما وافق على إدخال المساعدات إلى قطاع غزة، أو مضت الحكومة بأيّ اتفاقات مع المقاومة، وعلى رأسهم وزير الأمن القومي إيتمار بن غفير، وهي محاولة جديدة بهدف تهجير الفلسطينيين من قطاع غزة، والضغط على مصر بذلك، والغاية من التهجير- بالتوازي مع ما يجري في الضفة الغربية- هو إبعاد الحديث عن قيام الدولة الفلسطينية.

وتتناسب العملية الجديدة طرداً مع مستوى الأزمة التي يعيشها الكيان الصهيوني، فكلما تعمقت الأزمة، ترتفع وحشيته: حصار اقتصادي خانق يمنع دخول المساعدات الإنسانية والإغاثية والأدوية، ويحد بشكل كبير من دخول الغذاء خلال الفترة السابقة، وتوازى مع بدء قصف جوي ومدفعي عنيف ودخول بري واسع، راح ضحيته خلال يومين قرابة 50 طفلاً.

وبينما تؤكد المقاومة الفلسطينية استعدادها لإبرام اتفاق ينهي الحرب، ويعيد جميع الرهائن، وتسليم إدارة القطاع كاملاً لشخصيات تكنوقراط بعد انسحاب القوات الصهيونية، ترفض «إسرائيل» ذلك وتختلق الذرائع مراراً... إن تضحيات الفلسطينيين العظيمة لن تذهب سدى رغم المخاطر الكبيرة جداً، لكن ما لم يحققه الصهيوني بدعم الأمريكي غير المشروط له، لن يحققه الآن بتراجع الأخير وانسحابه من المنطقة.

محادثات روسيا أوكرانيا.. تقدّمٌ جديد فرضه الميدان

عقدت أول جولة من المحادثات المباشرة بين وفدين ممثلين عن موسكو وكييف بعد قطيعة دامت ثلاث سنوات، وذلك في مدينة إسطنبول التركية يوم الجمعة 16 أيار الجاري، في خطوة هي الأولى من نوعها بإطار إنهاء الحرب وتحقيق السلام.

■ ملاذ سعد

انتهى الاجتماع باتفاق الطرفين على تبادل 1000 من الجنود الأسرى من الجانبين، مع إمكانية عقد اجتماعات أخرى لاحقاً، وبينما يصوّر البعض أن الاجتماع كان «فشلاً» إلا أن الحقيقة غير ذلك، فمجرد عقد هذه المحادثات المباشرة يعد بحد ذاته تقدماً في الملف الأوكراني، ناهيك عن التوصل لاتفاق مهما كان، وفي هذا السياق الإفراج عن الأسرى، مما يشكل خطوة في بناء ثقة أولية تجاه أي محادثات لاحقة.

أما حجم الهوّة والخلافات والمشاكل بين الطرفين فهو بالضبط ما يستدعي إجراء المحادثات، ومن البديهي أن تكون «صعبة» استناداً لطبيعة الأزمة وعمقها وتعقيدها، وتعدد الأطراف الداخلة والفاعلة فيها غربياً، فضلاً عن الحرب الطاحنة، وعليه، من المبكر جداً التوصل لاستنتاجات، أو الحديث حول «نجاح» أو «فشل» المحادثات، إلا أنه بالتأكيد يُعد تقدماً جديداً فرضه الواقع في الميدان.

ما هي الخلافات؟

في التفاصيل، يتعلق الخلاف الرئيسي، والذي تجدد تصديره إعلامياً بعد المحادثات الأخيرة، حول المطالب الروسية المتمثلة بشكل أساسي بتخلي كييف تماماً عن فكرة الانضمام لحلف الناتو، وضمان حيادها السياسي والعسكري، وتثبيت هذا الأمر دستورياً في البلاد، فضلاً عن تخليها عن الأراضي التي تم الاستفتاء عليها شعبياً بالانضمام إلى الاتحاد الروسي، والحفاظ على حقوق الناطقين بالروسية في أوكرانيا وغيرها. وفي هذا الإطار، طالب الوفد الروسي الأوكرانيين بالانسحاب عسكرياً من عدة مناطق في الشرق، تمهيداً لأي اتفاق بوقف إطلاق نار شامل لاحقاً، وهو ما اعتبره الأوكرانيون مطلباً غير معقول.

وفي حين لم يأتِ الرئيس الروسي فلاديمير بوتين كما كان يأمل نظيره الأوكراني فولوديمير زيلينسكي، أكد الوفد الأوكراني والعديد غيرهم، أنه ينبغي عقد قمة على أعلى مستوى بين البلدين، تشمل الرؤساء، إذا ما كان هناك نية فعلاً للتوصل لاتفاق سلام.

لكن يبدو أن موسكو لها رؤية مختلفة، فقد أكد بوتين أن النتيجة من العملية العسكرية الروسية الخاصة في أوكرانيا ينبغي أن تكون بإزالة الأسباب التي أدت إلى نشوء الأزمة أساساً، وأن تحقق سلاماً طويل الأمد بين البلدين.

ومن ذلك، فإن عقد قمة بين رؤساء البلدين ممكن حينما يرغب الطرف الأوكراني بتفهم وبحث هذه الأسباب بالضبط، عوضاً عن الحديث والتفاوض حول نتائجها التي تشكل العملية العسكرية إحداها فقط، أي بالتحديد، التخلّي عن الانضمام للناتو، أو إنشاء أيّ بنية تحتية مرتبطة به، أو بأيّ من أعضائه، فضلاً عن موضوعة «شرعية» زيلينسكي الحالية من وجهة النظر الروسية التي قد تسمح أو لا تسمح بمثل هكذا لقاء.

لا يزال طريق المحادثات في أوله، إلا أن عقده أولاً، والتوصل لاتفاق حول تبادل الأسرى ثانياً، والإعراب عن إمكانية عقد محادثات أخرى لاحقاً، جميعها مؤشرات تدل على إحراز تقدم في الملف الأوكراني، ولصالح موسكو وكييف، إلا أنه ليس بصالح حكومة زيلينسكي وحلفائه من المتشددين الغربيين على أيّ حال.

اشتعال فتيل صراع جديد في طرابلس وتداعياته على غرب ليبيا

هزّ اغتيال عبد الغني الككلي، المشهد الليبي- الرجل القوي ورئيس جهاز دعم الاستقرار المقرب من رئيس حكومة الوحدة الوطنية عبد الحميد الدبيبة- منذراً بمرحلة جديدة من عدم الاستقرار والصراع في شمال غرب البلاد. لم يكن الككلي مجرد مسؤول أمني، بل كان شخصية نافذة يمتلك شبكة واسعة من النفوذ والسلطة، يوصف بأنه «رجل الظل وصانع حكام طرابلس» منذ عهد فائز السراج رئيس المجلس الرئاسي الليبي السابق في 2016.

■ كنان دويعر

فرض الككلي، المعروف بـ «غنيوة»، نفسه كلاعب أساسي في المعادلة الليبية، من خلال تحالفه مع السراج، مؤسساً لجهاز دعم الاستقرار في كانون الثاني 2021. وعلى الرغم من الانتقادات الحقوقية التي طالت سجل الجهاز تحت قيادته، استطاع الككلي ترسيخ قوته ونفوذه في طرابلس.

في الثاني عشر من أيار الجاري، اندلعت اشتباكات عنيفة بين وحدات تابعة لحكومة الوحدة الوطنية، تحديداً اللوائين 111 و444، وقوات جهاز دعم الاستقرار، أسفرت عن مقتل الككلي وخمسة آخرين. تركزت المواجهات في منطقة أبو سليم في العاصمة، وشوهدت الدبابات تجوب الشوارع في مشاهد وثقتها كاميرات المراقبة، مما يعكس حجم التصعيد.

أسباب الاشتباك وتداعياته السياسية

تضاربت الأنباء بشأن الأسباب المباشرة التي أدت إلى اندلاع هذه الاشتباكات الدامية. فبينما أشارت بعض التقارير إلى أن الخلاف حول سلطة الككلي ونفوذه المتنامي كان الشرارة الأولى، تحدثت روايات أخرى عن «اعتداء» استهدف رئيس شركة الاتصالات المصراتي، يوسف أبو زويدة، وهو ما يُنظر إليه على أنه أثار حفيظة قوى نافذة في مصراتة، المدينة التي ينتمي إليها رئيس حكومة الوحدة الوطنية عبد الحميد الدبيبة أيضاً. وعلى الرغم من أن الصراع في ليبيا غالباً ما يحمل أبعاداً قبلية وإقليمية، إلا أن هذا البعد وحده لا يفسر التوقيت الحساس لعملية تصفية أحد أبرز قادة الميليشيات في غرب البلاد. هذا التوقيت دفع العديد من المحللين إلى ربط العملية بمسعى أوسع لمركزة السلطة في غرب ليبيا، ربما استعداداً لمواجهة محتملة أو للدخول في مفاوضات مع المشير خليفة حفتر، الذي يفرض سيطرته على شرق البلاد، في ظل حالة الانقسام وغياب قوة عسكرية موحدة في المنطقة الغربية.

أما على الصعيد السياسي، فقد رحب اللواء المتقاعد خليفة حفتر بما وصفه بـ «معركة تشنها حكومة الوفاق الوطني على «المجموعات غير النظامية»، مؤكداً على ضرورة حصر السلطة في مؤسسات الدولة.

في المقابل، أعلنت بلدية سوق الجمعة في طرابلس عن عصيان مدني احتجاجاً على «الانتهاكات الجسيمة» التي ارتكبتها حكومة الوحدة الوطنية بحق المتظاهرين السلميين، مطالبة المجلس الرئاسي بالتدخل.

كما شهدت طرابلس مظاهرات تطالب بإسقاط جميع الأجسام السياسية، وحل التشكيلات المسلحة، وتوجّه المتظاهرون نحو مقر رئاسة الوزراء. تزامن ذلك مع توجيه رئيس مجلس النواب عقيلة صالح بتجميد الصرف، وتجميد حسابات الجهات الممولة من الخزانة العامة باستثناء الرواتب، وإعلان مصارف ليبية كبرى عن العصيان المدني.

الدبيبة وتحجيم الميليشيات

في أول تعليق له على الأحداث، وجه رئيس حكومة الوحدة الوطنية عبد الحميد الدبيبة كلمة للشعب الليبي، أكد فيها أن حكومته ورثت واقعاً صعباً يتمثل في وجود ميليشيات باتت «أكبر من الدولة» وتعتمد على «ابتزاز الدولة». واعتبر الدبيبة أن التخلص من هذه الميليشيات وحلم دولة القانون والمؤسسات بات قريباً. وكشف عن أن الككلي كان يسيطر على ستة مصارف في الدولة ويمارس سلطة قمعية في منطقته.

مستقبل قاتم أم فرصة لإعادة هيكلة السلطة؟

يبقى السؤال المطروح: هل يمثل اغتيال الككلي وتصاعد الاشتباكات بداية فصل جديد من الفوضى والصراع في غرب ليبيا، أم أنه يمثل فرصة لحكومة الوحدة الوطنية لفرض سلطة الدولة وتحجيم نفوذ الميليشيات؟

إن إعلان وزارة الدفاع التابعة لحكومة الوحدة الوطنية عن إنهاء العملية العسكرية لا يعني بالضرورة انتهاء التوتر. فبعد هزيمة جهاز دعم الاستقرار، بدأت القوات الموالية للحكومة في مواجهة مجموعات أخرى معارضة للدبيبة، مما يشير إلى أن الصراع على السلطة والنفوذ في طرابلس لا يزال مستمراً.

إن رغبة حكومة الوحدة الوطنية في مركزة السلطة والسيطرة على الجماعات المسلحة غير المندمجة تبدو واضحة، لكن الطريق إلى ذلك محفوف بالمخاطر والتحديات. فالتشكيلات المسلحة في غرب ليبيا لا تملك فقط مصادرها الخاصة لتجنيد المقاتلين، بل تسيطر أيضاً على بنية تحتية وموارد اقتصادية ولوجستية هامة.

في الختام، يمكن القول: إن التطورات الأخيرة في ليبيا تمثل نقطة تحوّل حاسمة. فإما أن تنجح حكومة الدبيبة في استغلال هذه الفرصة لفرض سلطة الدولة، وإعادة هيكلة المشهد الأمني والسياسي في غرب البلاد، أو أن تنزلق المنطقة إلى مزيد من الاقتتال والفوضى، مما يزيد من تعقيد الأزمة الليبية المستمرة.

الولايات المتحدة... جردة حساب

تتوجه الأنظار إلى الولايات المتحدة، وتحديداً إلى الرئيس الأمريكي، وخصوصاً بعد شهرٍ حافلٍ يرى فيه ترامب «إنجازات وانتصارات» لكن نظرة متفحصة للواقع السياسي العالمي تظهر فعلياً تراجعاً أمريكياً، وسعياً لإعادة تموضعٍ سريع ينسجم مع سياسة ترامب الانكفائية.

■ قاسيون

يمكننا لإثبات ما سبق أن نستعرض عشرات الأمثلة، لكننا سنكتفي هنا بعرض بعضها ونختار تحديداً تلك التي لا يظهر أي جدالٍ حولها.

درسٌ من اليمن

منذ وصل ترامب إلى الرئاسة ،استمرت الضربات الأمريكية على اليمن، بل إن وتيرة وشدة هذه الضربات زادت بشكل ملحوظ في شهر آذار ونيسان، ولم تظهر أي نوايا لوقف هذه العملية، لكن التسريبات التي جرت من محادثات على تطبيق «سيجنال» أظهرت أن نائب الرئيس جي دي فانس لم ير جدوى من الضربات العسكرية، واعتبر أن الأوروبيين هم المتضررون من الضربات الحوثية، وحذّر من أن استمرار العمليات العسكرية في المنطقة قد يؤدي لرفع أسعار النفط، ليظهر موقف نائب الرئيس مخالفاً لموقف وزير الدفاع الأمريكي، لكن ترامب خرج في 6 أيار الجاري، ليعلن تلقيه رسالة من الحوثيين تفيد بأنّهم «لا يريدون القتال بعد الآن» وقال: إنّهم «استسلموا» لكن الحوثيين أظهرّوا استعدادهم لوقف لإطلاق النار مع واشنطن، لكنّهم استثنوا «اسرائيل» بل ينفذون حتى اللحظة هجمات على الكيان، ما يعني أن العملية الأمريكية لم تصل إلى نتائجها المعلنة، وانتهت بتراجع أمريكي، والقبول بشروط جماعة مقاتلة صغيرة تملك تسليحاً متواضعاً بالمقارنة مع الولايات المتحدة، وأشار مسؤولون أمريكيون إلى أن الولايات المتحدة قررت سحب حاملة الطائرات «هاري ترومان» التي كانت تقود العمليات ضد اليمن، ولا توجد نيّة لاستبدالها!

درسٌ من الصين

بعد أن أعلن ترامب حرباً شاملة لا هوادة فيها، سلاحُها الأساسي «التعريفات الجمركية» لم تظهر الصين أيّ تراجع، بل رفعت بدورها التعريفات الجمركية حتى وصلت إلى أرقام كبيرة جداً من الطرفين، وبدأت الصين بممارسة ضغوط على الولايات المتحدة، وتحديداً من خلال تقييد تصدير معادن الأرض النادرة، وهو ما يعطي بكين اليد الطولى في هذا الميدان، وخصوصاً أنّها تسيطر على 90% من عمليات التنقية التي تحتاجها هذه المعادن قبل الاستخدام.

مع أن نيّة الرئيس الأمريكي لم تكن واضحة منذ البداية، وكان هناك احتمالات لأن يكون الهدف من هذه الرسوم الكبيرة هو دفع الآخرين للجلوس حول طاولة التفاوض، وتقديم التنازلات، نرى أن الصين جلست حول طاولة المفاوضات بالفعل، ولكنّها لم تقدم تنازلات تذكر، بل خرج الطرفان باتفاق يعيد الرسوم الجمركية إلى وضعها السابق تقريباً، فبحسب الاتفاق ستفرض الولايات المتحدة رسوماً جمركية بقيمة 30% على البضائع الصينية، في مقابل 10% على البضائع الأمريكية القادمة إلى الصين، وهو رقم أعلى من الوسطي السابق للرسوم قبل موجة التصعيد الأخيرة، ولكن بالنظر إلى الميزان التجاري بين البلدين ستكون الفاتورة الأمريكية التي سيتحملها المواطنون الأمريكيون أكبر بكثير من تلك التي ستحملها الصينيون.

الهيمنة الرأسمالية الأمريكية في

على مدى القرن الماضي، شهدت الرأسمالية الأمريكية وجود أكثر الطبقات الحاكمة وعياً طبقياً ونفوذاً في تاريخ العالم، إذ تهيمن على كلٍّ من الاقتصاد والدولة، وتمتد هيمنتها داخلياً وعالمياً. ويكمن جوهر حكمها في جهاز أيديولوجي يصرّ على الادعاء بأنّ القوة الاقتصادية الهائلة للطبقة الرأسمالية لا تعني حكماً سياسياً مباشراً، وأنّه مهما بلغ الاستقطاب في المجتمع الأمريكي على الصعيد الاقتصادي، فإنّ ادعاءاته بالديمقراطية تبقى قائمة.

■ جون بيلامي فوستر
ترجمة: عروة درويش

وفقاً للأيديولوجيا السائدة، فإنّ مَصالِح الأثرياء التي تحكم السوق لا تحكم الدولة – وهو فصل ضروري لمفهوم الديمقراطية الليبرالية. غير أنّ هذه الأيديولوجيا الحاكمة باتت اليوم تنهار في وجه الأزمة البنيوية للرأسمالية الأمريكية والعالمية، وانحدار الدولة الليبرالية–الديمقراطية نفسها، مما أدى إلى انقسامات عميقة في صفوف الطبقة الحاكمة، وصعود شكل جديد من الهيمنة الرأسمالية العلنية على الدولة تتجسّد في إدارة يمينية ميّالة إلى الفاشية.

عودة ترامب إلى البيت الأبيض لولاية ثانية لا تعني بطبيعة الحال أنّ الطبقة الأوليغارشية الرأسمالية قد أصبحت فجأة ذات نفوذ سياسي طاغ، فهذه الحقيقة قائمة منذ زمن بعيد. غير أنّ البيئة السياسية برمتها، ولا سيما منذ الأزمة المالية لعام 2008، أخذت تنزاح نحو اليمين، بينما باتت الأوليغارشية تمارس تأثيراً مباشراً متزايداً على الدولة. فأصبح أحد أجنحة الطبقة الرأسمالية الأمريكية يسيطر علناً على جهاز الدولة الأيديولوجي في ظل إدارة ميّالة إلى الفاشية، حيث لم يعد للمؤسسة النيوليبرالية التي أدارت الدولة لعقود إلا دور الشريك الثانوي. والهدف من هذا التحوّل هو إعادة هيكلة ارتجاعية للولايات المتحدة في وضعية حرب دائمة، ناتجة عن تراجع الهيمنة الأمريكية وعدم استقرار الرأسمالية الأمريكية، وحاجة طبقة رأسمالية أكثر تركيزاً إلى فرض سيطرة مركزية أكبر على الدولة.

في سنوات الحرب الباردة التي تلت الحرب العالمية الثانية، سعى حُماة النظام الليبرالي–الديمقراطي في الأوساط الأكاديمية والإعلامية إلى التقليل من دور مُلّاك الصناعة والمال في الاقتصاد الأمريكي، مدّعين أنهم أزيحوا بفعل «الثورة الإدارية» أو حُدَّت سلطتهم عبر «قوى موازِنة». وفقاً لهذا التصوّر، فإنّ المال والعمال، المالكون والمديرون، كانوا يكبح بعضهم بعضاً. وفي نسخة أكثر تطوراً من هذا الطرح، تمت إذابة مفهوم الطبقة الرأسمالية المهيمنة في ظل الرأسمالية الاحتكارية ضمن فئة ضبابية تُعرف بـ«الأغنياء من أصحاب الشركات».

وزُعم أنّ الديمقراطية الأمريكية نتاج تفاعل جماعات تعددية، أو أحياناً تُدار عبر «نخبة القوة». فلا وجود لطبقة حاكمة تمارس الهيمنة في كل من الاقتصاد والسياسة. وحتى لو افترضنا وجود طبقة رأسمالية مهيمنة اقتصادياً، فهي لا تحكم الدولة، التي يُفترض أن تكون مستقلة. وقد رُوّج لهذا التصور في مجمل الأدبيات التعددية الكلاسيكية، على امتداد الطيف من المحافظ إلى الليبرالي. كانت جميع هذه المؤلفات تهدف إلى الإيحاء بأنّ السياسة الأمريكية لا تهيمن عليها طبقة رأسمالية تحكم الأنظمة الاقتصادية والسياسية، بل تهيمن عليها نخب تعددية أو تكنوقراطية.

في هذا السياق، تم الترويج لفكرة أن السياسيين ليسوا أكثر من رواد أعمال سياسيين يتنافسون على أصوات الناخبين، تماماً كما يتنافس رواد الأعمال الاقتصاديون في السوق الحرة، ضمن نظام يُعرف «بالقيادة التنافسية».

الأكثر رعباً للطبقة الرأسمالية الأمريكية المأزومة لم يكن الانهيار الداخلي فقط بل والأداء المفاجئ للاقتصاد الصيني

الدولة ككيان مستقل

كان موقف ماركس من هذا السؤال معقداً، لكنه لم يَحد أبداً عن الاعتقاد بأنّ الدولة في المجتمع الرَأسمالي تحكمها الطبقة الرأسمالية، مع اعترافه بتنوّع الشروط التاريخية التي تُعدّل من هذا الحكم. ففي «البيان الشيوعي»، كتب ماركس وإنجلس أنّ «السلطة التنفيذية للدولة الحديثة ليست سوى لجنة لإدارة الشؤون المشتركة للبرجوازية». ما يشير إلى أنّ الدولة – أو جناحها التنفيذي – تمتلك استقلالاً نسبياً يتجاوز مصالح الرأسماليين كأفراد، لكنها تبقى مسؤولة عن إدارة المصالح العامة للطبقة ككل.

جرى منذ زمن بعيد فهم أنّ الطبقة الرأسمالية تمتلك العديد من الوسائل لتؤدي دور «الطبقة الحاكمة» من خلال الدولة، حتى في ظل نظام ديمقراطي ليبرالي. فمن ناحية، يأخذ ذلك شكل استثمار مباشر في الجهاز السياسي عبر آليات مختلفة، مثل السيطرة الاقتصادية والسياسية على الأحزاب، واحتلال الرأسماليين وممثليهم لمناصب مفصلية في الهيكل القيادي السياسي. تمتلك المصالح الرأسمالية في أمريكا القدرة على التأثير الحاسم في نتائج الانتخابات. إلا أنّ قوة الرأسمال تتجاوز الانتخابات نفسها. فالسيطرة على البنك المركزي—وبالتالي على المعروض النقدي، وأسعار الفائدة، وتنظيم النظام المالي—هي بالأساس في يد البنوك. ومن ناحية أخرى، تتحكم الطبقة الرأسمالية في الدولة بطرق غير مباشرة من خلال قوتها الطبقية–الاقتصادية الهائلة خارج الدولة، بما في ذلك الضغوط المالية المباشرة، والضغط من خلال مجموعات الضغط والتمويل لمراكز الأبحاث، و«باب التدوير» بين صناع القرار في الحكومة وكبار رجال الأعمال، والتحكم بجهاز الثقافة ووسائل الإعلام.

في مواجهة «اليسار الأوروبي»، استمرّت الأفكار التجريبية والنظرية بالتقولب لتشكّل صورة حقيقية عن بنى السلطة. كان ما كتبه الاقتصادي السوفييتي منشكوف بين عامي 1962 و1963، ونُشر بالإنكليزية عام 1969 تحت عنوان «المليونيرات والمديرون» من أهم ما كتب. كان منشكوف جزءاً من برنامج تبادل علمي بين الاتحاد السوفييتي وأمريكا عام 1962، وقام بزيارة رؤساء ومديري كبرى الشركات والبنوك الأمريكية، بما في ذلك هنري فورد الثاني، وهنري مورغن، وديفيد روكفلر.

قدّم منشِكوف تحليلاً دقيقاً لبنية السيطرة المالية على الشركات الأمريكية، وشرح كيف أن الجماعة الحاكمة أو الطبقة الحاكمة تتكوّن من الأوليغارشية المالية وليس من المديرين التنفيذيين. فرغم وجود «تحالف مليونيري–إداري»، ورغم وجود تقسيم للعمل داخل الطبقة الحاكمة نفسها، إلا أنّ «الأوليغارشية المالية، أي الجماعة التي تستند قوتها الاقتصادية إلى السيطرة على كتل هائلة من رأس المال الوهمي... والتي تشكل أساس جميع التكتلات المالية الكبرى»، هي من تهيمن في الواقع. وأضاف أنّ سلطة الأوليغارشية المالية كانت في تزايد مستمر.

وتابع: «قد يبدو أنّ الهيمنة السياسية للأوليغارشية المالية باتت مضمونة بالكامل، لكن الحال ليس كذلك. إنّ آلة الدولة في الرأسمالية المعاصرة ضخمة ومعقدة. السيطرة على جزء منها لا تعني السيطرة على الجهاز بأكمله. تملك الأوليغارشية المالية آلة الدعاية، ويمكنها رشوة السياسيين والمسؤولين في المركز والأطراف، لكنها لا تستطيع رشوة الشعب، الذي، على الرغم من كل القيود المفروضة على «الديمقراطية» البورجوازية، ما زال ينتخب الهيئة التشريعية. لا يملك الشعب الكثير من الخيارات، لكن دون إلغاء الإجراءات الديمقراطية شكلياً، لا تستطيع الأوليغارشية المالية أن تحمي نفسها بالكامل من الحوادث غير المرغوبة».

ديناميكية السلطة والأزمة

حدث نمو هائل في قطاع التكنولوجيا العالية خلال التسعينيات، مدفوعاً بعملية الرقمنة الشاملة للاقتصاد وبظهور احتكارات تكنولوجية جديدة. وكان الأثر التراكمي لهذه التحوّلات هو تركّز غير مسبوق في رأس المال والثروة والسلطة المالية. فحتى مع تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي، تضاعفت ثروات الأثرياء بشكل كبير: الأثرياء ازدادوا غنى، والفقراء ازدادوا فقراً، بينما تدهورت ديناميات الاقتصاد الأمريكي الذي دخل القرن الحادي والعشرين مثقلاً بالتناقضات البنيوية.

ومع ازدياد اعتماد الاقتصاد الاحتكاري–الرأسمالي في دول المركز على التوسع المالي، وبروز مطالبات مالية على الثروة أكبر من القدرة الإنتاجية الفعلية، بات النظام لا أكثر ظلماً فقط، بل أشد هشاشة أيضاً. فالأسواق المالية بطبيعتها غير مستقرة، إذ تعتمد على دورات الائتمان وتقلباتها. وكلما ازداد اعتماد الاقتصاد على التمويل، في ظل ركود الإنتاج، ارتفعت مستويات الخطر. ولم يكن الرد على ذلك سوى زيادة استنزاف الطبقة العاملة وضخ أموال ضخمة من الدولة إلى الرأسمال، غالباً عبر البنوك المركزية.

خلّفت الأزمة المالية الكبرى آثاراً طويلة المدى على الأوليغارشية المالية الأمريكية وعلى النظام السياسي برمّته، مما أدى إلى تحوّلات كبيرة في بنى السلطة داخل المجتمع. وقد بدا واضحاً، عقب انهيار بنك «ليمان براذرز» في أيلول/سبتمبر 2008، أنّ النظام المالي يتجه نحو «انهيار هائل»، وهو ما أدخل الطبقة

طورها الفاشي: الطبقة الحاكمة دون قناع

الرأسمالية ومعظم المجتمع في حالة من الصدمة، وسرعان ما امتدت الأزمة إلى مختلف أنحاء العالم.

لكنّ الأكثر رعباً بالنسبة للطبقة الرأسمالية الأمريكية في خضم الأزمة المالية، لم يكن فقط الانهيار الداخلي، بل أيضاً الأداء المفاجئ للاقتصاد الصيني. ففي حين كانت أمريكا وأوروبا واليابان تغرق في الركود، بالكاد تأثر الاقتصاد الصيني، ثم سرعان ما عاود النمو بوتيرة قاربت العشرة بالمئة. والرسالة كانت واضحة: الهيمنة الاقتصادية الأمريكية تتآكل بسرعة أمام صعود الصين، ما يشكّل تهديداً للهيمنة المالية للدولار وللقوة الإمبريالية لرأسمالية الاحتكار المالي الأمريكية.

بدأت موجة اليمين المتطرف تأخذ شكلاً واضحاً في إطلاق شرارة ما سيُعرف لاحقاً باسم «حركة حزب الشاي». على الرغم من أن حزب الشاي لم يكن حركة شعبية حقيقية، بل صناعة إعلامية محافظة، إلا أنّه أظهر أنّ لحظة تاريخية قد حانت يمكن فيها لأقسام من رأس المال الاحتكاري-المالي الأمريكي أن تعبئ الطبقة الوسطى الدنيا البيضاء، وهي الطبقة الأكثر قومية وعنصرية وذكورية ورجعية في المجتمع الأمريكي.

تتكوّن هذه الطبقة الوسطى الدنيا من مدراء منخفضي الرتبة، وأصحاب المشاريع الصغيرة، ومزارعين ريفيين يمتلكون مساحات محدودة، ومسيحيين إنجيليين بيض، وما شابه ذلك. وهذه الفئة تحتل موقعاً طبقياً متناقضاً في البنية الاجتماعية الرأسمالية: فدخلها يفوق في العادة مستوى الدخل الوسطي للمجتمع، لكنها تبقى أدنى من الطبقة الوسطى العليا أو النخبة المهنية-الإدارية، مع مستويات تعليم متوسطة أو منخفضة، وغالباً ما تتماهى أيديولوجياً مع النخب الاقتصادية الكبرى. ويطغى على وعيها الطبقي ما وصفه كثير من علماء الاجتماع بـ«الخوف من السقوط» إلى صفوف الطبقة العاملة.

تاريخياً، تنشأ الأنظمة الفاشية حين تشعر الطبقة الرأسمالية بأنها مهددة بشكل وجودي، وحين تصبح الديمقراطية الليبرالية عاجزة عن التعامل مع التناقضات السياسية-الاقتصادية والإمبريالية الأساسية في المجتمع. وغالباً ما تعتمد هذه الأنظمة على تعبئة الطبقة الوسطى الدنيا، إلى جانب بعض الفئات من الطبقة العاملة.

وليس أكثر دلالة من اختيار ترامب عضواً سابقاً في حزب الشاي مدعوماً من شبكة كوك، هو مايك بنس من إنديانا، ليكون نائبه عام 2016. وفي عام 2025، عيّن ماركو روبيو، أحد رموز حزب الشاي، وزيراً للخارجية. وقد قال ترامب عن حركة حزب الشاي: «هؤلاء الناس لا يزالون موجودين. لم تتغير آراؤهم. حزب الشاي لا يزال قائماً—لكن اسمه أصبح اليوم: لنجعل أمريكا عظيمة مجدداً».

في الأنظمة الفاشية الكلاسيكية في إيطاليا وألمانيا، ارتبطت الخصخصة بزيادة مهام الدولة القمعية وتصعيد النزعة العسكرية والإمبريالية. وعلى هذا النحو، شكّلت النيوليبرالية الأساس الذي انطلقت منه الفاشية الجديدة، حيث نشأ تحالف عضوي بينهما يُهيمن اليوم على الدولة ووسائل الإعلام، ويتجذّر في أعلى طبقات الرأسمالية الاحتكارية.

اليوم، لم يعد بالإمكان إنكار وجود حكم مباشر من قِبل شريحة نافذة من الطبقة الحاكمة الأمريكية. الحقيقة اليوم أنّ ما يجري لم يعد مجرد صراع طبقي، بل حرب طبقية شاملة. أدّى تركّز الفائض العالمي في يد الطبقة الاحتكارية-المالية الأمريكية إلى خلق أوليغارشية مالية لا مثيل لها، وأصبح هؤلاء الأوليغارشيون في حاجة ماسّة إلى الدولة. ويبرز هذا بشكل خاص في قطاع التكنولوجيا المتقدمة، الذي يعتمد اعتماداً كبيراً على الإنفاق العسكري الأمريكي والتكنولوجيا المستمدة من الصناعات العسكرية، سواء من حيث الأرباح أو من حيث التفوق التكنولوجي نفسه.

جاء دعم ترامب، في المقام الأول، من مليارديرات خارج بورصة الأسهم، أي أولئك الذين لا يبنون ثرواتهم على شركات مدرجة تخضع للتنظيم الحكومي، بل على رؤوس

ما نشهده اليوم ليس مجرد تكرار لولاية ترامب الأولى بل تحوّل نوعي نحو فاشية أمريكية

أموال خاصة «equity private»، ومنهم أيضاً شركات النفط الكبرى.

من المهم التنويه إلى أنّ دعم ترامب من الطبقة الرأسمالية لم يأتِ أساساً من الشركات الست الكبرى في عالم التكنولوجيا—أبل، أمازون، ألفابت، ميتا، مايكروسوفت، إنفيديا—بل من تكتلات «وادي السيليكون» الخاصة، وشركات الأسهم الخاصة، وصناعات النفط. فرغم كونه مليارديراً، يبقى ترامب مجرّد واجهة لتحوّل سياسي-اقتصادي عميق يجري خلف الكواليس، تتحكّم به قوى طبقية فعلية تستخدمه كرمز لحركتها. كتب الصحفي والاقتصادي الاسكتلندي وعضو البرلمان السابق جورج كيريفان أنّ ترامب «شعبويّ، لكنه لا يعدو أن يكون تمثيلاً لحقائق طبقية فعلية».

في عام 2021، قدرت مجلة فوربس صافي ثروة أعضاء حكومة بايدن بـ118 مليون دولار. أما حكومة ترامب في 2025، فتضم 13 مليارديراً، وتصل ثروتهم الإجمالية—بحسب منظمة Citizen Public—إلى ما يقارب 460 مليار دولار، منها وحدها 400 مليار دولار تخص إيلون ماسك. حتى دون احتساب ماسك، فإنّ ما تملكه حكومة ترامب الجديدة من ثروات يتجاوز بعشرات المرات ما امتلكته حكومته الأولى «3,2 مليار دولار».

في عام 2016، وكما أشار الكاتب دوغ هينوود، كان كبار الرأسماليين الأمريكيين ينظرون إلى ترامب بريبة، ويعتبرونه خطراً غير مضمون النتائج. أما في عام 2025، فقد تحوّل حكم ترامب إلى نظام يحكمه المليارديرات بشكل مباشر، وهو ما يُمثّل انزياحاً عميقاً في نمط الحكم الأمريكي. فسياسات ترامب اليمينية المتطرفة أدت إلى أن يحتل أفراد من قائمة «فوربس 400» لأغنى الأمريكيين مواقع مفصلية في السلطة، مع نية صريحة لإعادة هيكلة النظام السياسي الأمريكي برمّته من الداخل.

ما نشهده اليوم ليس مجرد تكرار لولاية ترامب الأولى، بل هو تحوّل نوعي نحو فاشية أمريكية واضحة المعالم، حيث تتجسد فيها الهيمنة الطبقية دون قناع، من خلال تحالف طبقي مباشر بين أقل من واحد في المئة من السكان—الطبقة الرأسمالية فائقة الثراء—وبين قاعدة اجتماعية متماسكة تتكوّن أساساً من الطبقة الوسطى الدنيا البيضاء، التي تشكّل القاعدة الجماهيرية لحركة ترامب.

ما نشهده هو دولة يمينية تنزع إلى الفاشية، يقودها «رئيس إمبراطوري» تجاوز بالفعل الحدود الدستورية التقليدية. السؤال الآن: إلى أي مدى يمكن لهذا التحوّل أن يستمر؟ وهل سيُطبع ويُشرعن ضمن النظام الأمريكي القائم؟

هذا مرهون بجانبين متقابلين: من جهة، مدى قدرة تحالف الطبقة الحاكمة مع حركة «لنجعل أمريكا عظيمة مجدداً» على فرض هيمنته، ومن جهة أخرى، صمود الحركات الشعبية من الأسفل في ما أسماه أنطونيو غرامشي «الصراع من أجل الهيمنة».

أفضى تخلي اليسار الغربي منذ عقود عن مفهوم «الطبقة الحاكمة» إلى عجز تحليلي عن فهم الواقع السياسي كما هو، وأضعف إمكانية بناء استراتيجية فعالة لمواجهة سيطرة رأس المال في زمن الأزمة البنيوية للرأسمالية.

لكن كيف يمكن خوض هذا النضال؟ حين واجه فلاديمير لينين واقع «أرستقراطية العمال» داخل الطبقات العاملة في دول المركز الرأسمالي، والتي تحالفت مع الإمبريالية، كان جوابه: التوجّه إلى عمق الطبقة العاملة وأوسعها، محلياً وعالمياً، أي إلى أولئك الذين «لا يملكون ما يخسرونه سوى قيودهم»، كما كتب في «الإمبريالية أعلى مراحل الرأسمالية».

إنّ نضال اليوم، في ظل الانحدار نحو الفاشية، ليس نضالاً إصلاحياً عادياً، بل هو معركة شاملة ضد نظام طبقي مغلق، يزداد عنفاً وتركيزاً، ويخوض حرباً صريحة على الجميع باسم «استعادة العظمة». ومعه، لا بد من صراع جماهيري يتجاوز وهم الحياد السياسي للدولة، ويكشف بوضوح طبيعة النظام: دولة احتكارية تحكمها أقلية مالية-تكنولوجية تستخدم القومية والشعبوية ستاراً لاستبدادها الجديد.

عُسر هضم العقل الشّكلي ووحدة وصراع المتناقضات

كلما اقترب التاريخ من الكشف عن قوانينه الداخلية كلما فرضت الفلسفة نفسها مجدداً وبشكل ظاهر ليس فقط على العمليات التاريخية بل على الخطاب اليومي نفسه. والمرحلة الراهنة كاشفة بالضرورة. ولكن أي موقع فلسفي هذا الذي يسمح بهضم كم التحولات الحاصلة؟ ومجدداً من الفلسفة، هل هو موقع العقل الجدلي أم العقل الشكلي الميكانيكي الجامد؟

■ د. محمد المعوش

عن التخبط الحاصل وغنى المرحلة

من المفهوم أن يكون للتحوّلات الحاصلة وتسارعها وقعٌ صادمٌ وغير مفهوم، ليس فقط لناحية الانتقالات الحاصلة بين المواقع والتبدلات في المواقف والمفاهيم، بل لكون الظواهر نفسها متناقضة. وهذا يؤدي إلى المواقف المتوجسة والمشككة لناحية حصول تحول حقيقي مع أن المعطيات تقول بتحوّل كهذا. يأتي ذلك مدعوماً بغياب المشاركة الفعلية للقوى الاجتماعية في العمليات التاريخية على مدى عقود، نتيجة تجفيف الفضاء السياسي، ويترافق ذلك مع حجم من الضخ الإعلامي على مدار اللحظة في تعميم فكرة «عدم نظافة السياسة» وفكرة تماثل القوى المتصارعة، وما إلى ذلك من توسيع المسافة بين القوى الاجتماعية التي لها المصلحة بالتغيير وبين واقعها، ما يعزز ضرب الأمل بأي أفق إيجابي بغض النظر عن مدى قربه أو بعده. وكل ذلك يحصل ضمن عمل ممنهج هائل لإلغاء غنى المرحلة وما تحمله من احتمالات. وهذا مفهوم أيضاً ضمن تعاظم دور الصراع على الوعي كون تدمير العقل هو إحدى أدوات سلاح الدمار الشامل المتلائم مع فقدان الرأسمالية أي قاعدة عقلانية لاستمرار هيمنتها.

الفلسفة الشكليّة كرافعة لضرب الغنى والتحول

إن تعاظم دور الصراع على الوعي في تلاقيه مع انكشاف الجوهر الفلسفي للتاريخ يجعل القوى المهيمنة تستعين بكل ما هو نقيض لهذا الجوهر التاريخي. وإذا انطلقنا من موقع النظرة المادية الجدلية لهذا الجوهر، فإن ما يجري تعميمه اليوم ينتمي إلى كل ما هو معاد للتطور والحياة والعقل في التراث الفكري الفلسفي للبشرية. وهذا يعني إضافة إلى استعادة العقل العدمي والتفكيكي، هناك استعانة بالفلسفة الشكلية المتناقضة مع الموقع الجدلي.

وإذا كانت العدمية والتفكيكية تتحرك في ميدان تصاعد التوتر والصراع الدامي المباشر، فإن عناصر الفلسفة الشكلية تتخادم مع مستويات الواقع الهادئة نسبياً. وهذا يصبح مفهوماً في كون الواقع التاريخي اليوم فيه من عناصر التوازن ما يخنق إلى حد ما التوتر والصراع والتفكيك، ويسمح بتطور «سلمي» للعمليات السياسية وعلاج الظواهر. هكذا تكشف الفلسفة الشكلية عن نفسها في التعامل مع ما يحصل من عمليات سياسية على المستوى العالمي والظواهر المرافقة لها ونقصد بشكل خاص كيفية تعاطي القوى الفاعلة مع الواقع، ومع نفسها، كما في تعاطيها مع بعضها بعضاً.

بين الجدلية والشكلية

من مقولات وقوانين الجدل بأن الظواهر تتطوّر مدفوعة بالتناقض الداخلي، وبأن التراكم الكمي يؤدي إلى تحولات نوعية، وبأن المتناقضات في حال جرى حلّها بشكل إيجابي تسمح بولادة مستوى أعلى من الوجود، وفي حال عدم حلها إيجابياً تؤدي إلى تدمير النقيضين معاً، ومقابل «قانون الهوية/التطابق» في المنطق الشكلي «الصوري» يقول الديالكتيك بأن الظواهر لا تملك جوهراً وهوية ثابتين بالمعنى المطلق. وهناك أيضاً، وهو ما يعنينا هنا بشكل خاص، وحدة وصراع المتناقضات. بينما العقل الشكلي ينفي أولاً قانون التناقض، كما ينفي التطور والتحول النوعي، وينطق أيضاً بالجواهر الثابتة المطلقة «انظر الموقف من قضايا الهويات الطائفية والدينية والقومية وغيرها»، والعقل الشكلي يتحدث أيضاً بالتماثل والتكرار المغلق لزمن دائري لا لزمن مفتوح.

العقل الشكلي يصنف نتائج جولة الصراع السابقة ضمن الإحداثيات الجامدة نفسها مُسقِطاً نتائج تاريخية لمرحلة سابقة على المرحلة الراهنة

تغييب قوانين الجدل والموقف من جديد المرحلة

كان تغييب قوانين الجدل حاضراً وبقوة في العقود الماضية، وخصوصاً في المواقف التي تناولت طبيعة المرحلة والموقف من القوى الأساسية فيها وعن احتمالات التطور. وهكذا مثلاً جرى تغييب التناقض في النظام العالمي بين نجاة البشرية وبين فنائها، ومعه التناقض بين كل ما هو حي ومنظم في العالم وبين تفكيك الدول مهما كانت هويتها الاقتصادية والسياسية، بل فقط لكونها دولاً تقف عائقاً في وجه انتزاع فائض القيمة عالمياً. وهكذا جرى مثلاً الزعم بتماثل القول العالمية؛ فروسيا والصين والولايات المتحدة وإيران وتركيا، والدول الأخرى، كلها متماثلة والصراع صفري في محصلته. واليوم يقوم العقل الشكلي بتصنيف نتائج الجولة الحامية السابقة من الصراع «التي جاءت نتيجة توازن القوى في العالم والمنطقة والذي يكبح نسبياً التدمير والتفكيك» ضمن الإحداثيات الجامدة نفسها، التكرارية والتماثلية، مما يؤدي إلى استعارة نتائج تاريخية لمرحلة سابقة وإسقاطها على المرحلة الراهنة، وتشويه الحاضر ومعناه.

ولكنه اليوم يستعين بشكل خاص بقانون وحدة وصراع المتناقضات، وذلك بالقول بأن القوى ونتيجة التقائها على طاولة مفاوضات، من روسيا والولايات المتحدة «فيما يخص أوكرانيا» إلى أمريكا وإيران إلى أمريكا وتركيا والدول العربية، إلى الهند وباكستان، فهذا يعني بالنسبة لمقولات هذا العقل بأنها ليست فقط متماثلة، بل إنه لا يمكن لها أن تكون في صراع، لا بل وأن التقاءها ينفي أي تطور في الصراع، وأن ما يحصل هو مجرد تكرار لقوانين الصراع السابقة المحكومة بمناطق النفوذ مثلاً، لا صراعاً على مصير الدول نفسها. هذا الموقف الشكلي في النظر إلى «تقارب القوى» بأنه لا صراعي بل تآمري، ينفي بأن المتناقضات هي أساساً ضمن بنية واحدة، وأن المرحلة كما قيل سابقاً تفرض اندماجاً بين مستويات الواقع وتقارباً بين الظواهر والترابط الشديد في حلها، ولكن والأهم التشارك في حلّها على قاعدة الصراع، لأن نتيجة الصراع في شكله السلبي غير التوليفي اليوم تعني تدمير المتناقضات كما قلنا سابقاً. انظر مثلاً الحوار الكردي التركي وحل حزب العمال الكردستاني لنفسه، فبدل أن ينظر له ضمن وحدة المتناقصات يجري النظر له من موقع الهزيمة لطرف والانتصار لطرف آخر. وهذا ما يفرض بأن قانون وحدة وصراع المتناقضات يظهر جلياً وعارياً حيث إن المتناقضات هي في صراع، وهي ضمن وحدة، ولكنه يجري تحويلها لدى العقل الشكلي لوحدة مواقع، بدل النظر إلى كون محصلة الصراع هي توليف لمستوى أعلى أعقد وأرقى من الصراع.

المرحلة تكشف عن الجوهر التاريخي في شكله الفلسفي والمنطقي الصافي والعاري، والمتناقضات لا تقترب عالمياً بل تقترب محلياً، وضمن كل بنية، والاقتراب المحلي «الخاص» هو انعكاس للاقتراب العام. وهذا الاقتراب هو اقتراب صراعي لا تقارب سياسي. فكلا النقيضين يتحولان في عملية وحدة يولد منها قاعدة جديدة للتناقض. هذا كله ينفيه العقل الشكلي فيُغرِق العقل اليومي ببؤس فلسفي وسياسي «رشيق وضحل». هذا الموضوع يفتح على موضوع آخر لمادة أخرى هو التحول الحاصل على مستويات التناقض الثانوي والرئيسي والأساسي، فتشويه هذا التعقيد في مستويات التناقض وتحولاته أيضاً هو معبود العقل الشكلي وفكره البسيط.

ونحنا شو؟

إنّ الملمّات والشدائد تضع الناس أمام حقائق بسيطة ربما نسيها البعض جرّاء إهمالها وتغييبها إلى وقت طويل، أو جرى التلاعب بها عمداً بغية تزييفها وتغييرها. يؤكد المثل الشعبي المتداول بلهجات مختلفة وبمضمون واحد إحدى هذه الحقائق: «الناس مالها غير بعض»

■ إيمان الاحمد

ثمة ما يوحّد الناس في الحاضر، إضافة إلى ما يحمله الماضي لهم من تاريخ مشترك برموزه وإشاراته العديدة «طقوس وأعياد ورموز ثقافية... إلخ»، ومنها ذلك الشعور الجماعي لحاجات ملحّة للأمان والاستقرار والعيش الكريم... وغيرها، وأيضاً ثمة من يعمل على تشويه هذه الحقيقة بالذات ويحاول كسرها بشتى الطرق.

تمتلئ الأحداث الأخيرة المتسارعة بقصص ذات مغزى، في إحدى هذه القصص تسأل طفلة صغيرة من أبوين ينتميان إلى ذلك التنوع المدهش في البلاد جدها: أنا شو؟ فيجيبها: أنت سورية.

وفي حدث آخر بمكان آخر، يتصل شيخ بسيدة لا يعرفها، فهي مجرد زميلة لأحد أبنائه في العمل، يطلب منها أن تستضيف أسرة في بيتها، وتستجيب المرأة لطلبه بأريحية، وتقوم بواجب الأسرة دون نقاش. وهناك الكثير من القصص الأخرى، يتصرف الناس بها بمسؤولية وجدية تجاه بعضهم البعض، ودون أن ينتظروا المديح والثناء من أحد أو يفكروا بما يمكن أن يترتب على موقفهم من نتائج، وسلوكهم هذا يعبر عن السجية الفعلية لأهل البلاد وناسها وليس كما يروج على وسائل التواصل من صنوف الادعاء والتجييش الممنهج ضمن موجة هوجاء ومَرَضيّة لإثارة القلق والمخاوف غير المبررة من الآخر وتصويره على أنه عدو.

ثمة معارك وهمية تدار في الفضاء الأزرق وعلى الصفحات والمنصات المتنوعة، معارك ليس لها علاقة بمشاكل الناس وهمومهم الحقيقية، وليس للسوريين فيها ناقة ولا جمل، وتقوم في معظمها على الإساءة والتنمر فبمجرد الدخول على أحدها ستجد السوريين منقسمين في مواجهة بعضهم ويسبون ويشتمون... إلخ، ويصل الأمر أحياناً إلى درجة التخوين، دون سبب مقنع سوى الرأي الذي أطلقه أحدهم ووجد من يرد عليه!

يمكن للأمر أن يكون بريئاً وضمن المعقول، لو أن المسألة توقفت عند حدود معينة وأشخاص محددين، ولكنها ليست كذلك، خاصة عندما تستمر لأشهر ضمن حملة كبيرة تتوسع باستمرار، وتهدف بوضوح إلى قسم الشارع السوري وعزل الناس عن بعضهم!

يعرف السوريون جيداً الـ«نحن» التي تجمعهم. ولذلك لا يستجيبون لهذه الحملة، فالناس يستمعون إلى بعضهم ويتقبلون الحوار والنقد، يثبت ذلك الكثير من الجلسات الحوارية والقصص التي حدثت وتحدث بالواقع الفعلي بعيداً عن التفاهة والخيالات العقيمة للعالم الافتراضي.

أخبار ثقافية

رحيل «فهد» السينما السورية

أعلنت نقابة الفنانين السوريين، الأربعاء 14 أيار، عن وفاة الفنان السوري أديب قدورة «1948 ـ 2025»، بعد مسيرة حافلة في السينما والتلفزيون والمسرح.

ولد الراحل في ترشيحا في فلسطين، وعاش النكبة والهجرة، استقر في حلب ودرس الفنون الجميلة، وبدأ مسيرته كتشكيلي لديه مرسمه الخاص وكمدرّس لمادة الرسم في إعداديات وثانويات حلب. وانتقل بعدها للعمل بديكور المسرحيات والماكياج وتصميم الأزياء والإضاءة، وأثبت نفسه كممثل بارع في السينما وعلى خشبات المسارح، واشتهر بدور البطل الشعبي «أبو علي شاهين» في فيلم «الفهد».

كما قدم فيلماً عن الاجتياح الإسرائيلي للبنان، مع المخرج الإيراني كاوش، إضافة إلى فيلم إيطالي، من إنتاج وإخراج المخرج الإيطالي تويني. ويضم أرشيف قدورة العديد من المسلسلات منها «أعيدوا صباحي»، «خط النهاية»، «سحر الشرق»، «عمر الخيام». وفي السينما نذكر «بنت شرقية»، «الانتقام حبا»، «الحب المزيف». شارك عبر المسرح بعدة مسرحيات منها: الأيام التي ننساها، هبط الملاك في بابل، مأساة جيفارا، سمك عسير الهضم، السيد بونتيلا وتابعه ماتي، وثلاثية لتشيخوف.

نجوم هوليود يدينون صمت السينما عن الإبادة

انضم عدد من نجوم هوليوود من بينهم خواكين فينيكس، وجييرمو ديل تورو، إلى رسالة جماعية تدين صمت صناعة السينما إزاء الإبادة الجماعية في غزة، حسب ما أكده منظمو «مهرجان كان السينمائي»، الجمعة 16 أيار الجاري. كما نددت العريضة، التي وقّع عليها أكثر من 370 ممثلاً ومخرجاً سينمائياً، باغتيال جيش الاحتلال لفاطمة حسونة، المصورة الصحافية الفلسطينية صاحبة الفيلم الوثائقي «ضع روحك في يدك وامشِ»، الذي عُرض لأول مرة في «مهرجان كان السينمائي». وقال الموقعون على الرسالة إن الممثلة الفرنسية، جولييت بينوش، التي تترأس لجنة التحكيم في المهرجان، أضافت اسمها أيضاً إلى الرسالة إلى جانب روني مارا، والمخرج الأمريكي جيم جارموش، ونجم فيلم «لوبين»، عمر سي والمخرج مايكل مور والممثل الفرنسي، كاميل كوتين.

وأكد رالف فاينز، وريتشارد غير، ومارك رافالو، وجاي بيرس، وسوزان ساراندون، وخافيير بارديم، والمخرجون ديفيد كروننبرغ، وبيدرو ألمودوفار، وألفونسو كوارون، ومايك لي، إنهم «يخجلون من فشل صناعتهم في التحدث عن حصار «إسرائيل» لقطاع غزة».

كانوا وكنا

بدأت رحلت المناضل أحمد فلاح الأكراد حين انضم إلى قوات مصطفى الخليلي في حوران، وقام مع مجموعته باغتيال مستشار فرنسي أثناء الثورة السورية الكبرى، واجه أحمد فلاح الأكراد أساليب العذاب بشجاعة الرجال، بعد إقدام الاستعمار الفرنسي على نفي جماعي لمئات الرجال المناضلين إلى جزيرة غويانا التابعة للمستعمرات الفرنسية، حيث بقي هناك 26 عاماً.

بيان من الإرادة الشعبية:

نحو إعمار البلاد ووحدتها ووحدة أهلها

لعبت العقوبات الغربية، والأمريكية خاصة، دوراً إجرامياً تجاه الغالبية الساحقة من أبناء الشعب السوري، طوال السنوات الأربع عشرة الماضية. وإن حجم الفرح الكبير الذي غمر السوريين بتصريحات ترامب حول رفع العقوبات، يتناسب مع حجم الألم والمعاناة التي سببتها تلك العقوبات على مختلف المستويات.

إن حزب الإرادة الشعبية، والذي كان رافضاً للعقوبات من أول يوم لتطبيقها وما يزال، لأنها لم تستهدف يوماً نظام الأسد بل استهدفت الشعب والدولة أولاً وأخيراً، وإذ يشارك السوريين أملهم وفرحهم بخطوة رفع العقوبات، فإنه يثبت النقاط التالية:

أولاً: إيقاف الاعتداء الاقتصادي على الشعب السوري، وإنْ تم استكماله فعلاً بقرارات واضحة تنهي العقوبات بشكل كامل، لا ينبغي أن يمحي آثار الجريمة وضحاياها، والتي يجب أن تبقى في ذاكرة السوريين، لتكون مرشداً لسياساتهم اللاحقة وخاصة الاقتصادية- الاجتماعية.

ثانياً: أمام السوريين فرصة جديدة كما أسماها ترامب، وهذه الفرصة ينبغي أن تستثمر أحسن استثمار عبر الاستناد إلى توحيد السوريين، وتوحيد أرضهم، كنقطة انطلاق لا بديل عنها لإعادة إعمار حقيقية تنهض بالبلاد مجدداً.

ثالثاً: علينا أن ندرس جيداً نماذج إعادة الإعمار المختلفة التي خاضتها الدول بعد أزمات طويلة، وأن نتجنب الوقوع في التجارب الفاشلة التي أدارها صندوق النقد والبنك الدوليان، والتي أضعفت بالمحصلة جهاز الدولة والدولة ككل، وحولت المجتمع إلى مجتمع غير منتج، وأعادت إنتاج الأزمة بعد عقد أو عقدين بشكل أضخم وأكبر، كما جرى في لبنان والعراق وغيرهما.

رابعاً: العالم مفتوح أمامنا اليوم، ولا ينبغي لنا أن نكون تابعين لا لغرب ولا لشرق، بل أن نستفيد من التناقضات القائمة لتحصيل أفضل الشروط، وهو أمر ممكن وينبغي استثماره أفضل استثمار.

إن الفرح يليق بالسوريين، ويليق بهم أيضاً العمل المنتج الذي يوحدهم وينهض ببلادهم موحدةً شعباً وأرضاً، لتحتل المكانة التي تليق بها، وليعيش أهلها حياة كريمة عزيزة يستحقونها استحقاقاً مضاعفاً، لأنهم بشر أولاً يستحقون كغيرهم العيش الكريم، ولأنهم دفعوا أثماناً باهظة جداً ليصلوا إليها، ولما يصلوا بعد...

■ 2025/5/14
دمشق
حزب الإرادة الشعبية

بيان من جبهة التغيير والتحرير حول رفع العقوبات

ترحب جبهة التغيير والتحرير بالقرار الذي أعلن عنه الرئيس الأمريكي دونالد ترامب يوم أمس الثلاثاء، برفع العقوبات عن سورية، وتقدر الدور الذي لعبه ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان في الدفع باتجاه هذا القرار.

إن العقوبات الأمريكية شكلت عبر السنوات الماضية عامل ضغط واستنزاف للأغلبية الساحقة من الشعب السوري بالدرجة الأولى، ولعبت دوراً سلبياً ما تزال آثاره مستمرة حتى الآن، ولن تزول بسهولة، ولكن القرار برفعها يشكل نافذة أمل، وفرصة جديدة لسورية وللشعب السوري للانطلاق نحو إعادة إعمار حقيقية، تركز على الجوانب الإنتاجية الصناعية والزراعية بالدرجة الأولى.

إن توفير الظروف المناسبة لعملية إعادة إعمار حقيقية تتطلب العمل على جبهتين متوازيتين:

الأولى: هي جبهة الوحدة الوطنية والسلم الأهلي واستعادة السوق الوطنية الواحدة، عبر تحقيق المشاركة الحقيقية الواسعة لكل السوريين في بناء بلادهم وفي تقرير مصيرها، عبر مؤتمر وطني عام ينتج دستوراً دائماً وحكومة وحدة وطنية.

الثانية: هي الجبهة الاقتصادية- السياسية، التي تتطلب وصول السوريين، عبر التوافق فيما بينهم، إلى نموذج اقتصادي يضمن عدم التبعية لأي جهة دولية، ويضمن اقتصاداً ذا إنتاجية عالية، تعم فوائده كل الشعب السوري، عبر توزيع عادل للثروة، وعبر تنمية متوازنة لكل المناطق السورية.

مرة أخرى، فإن جبهة التغيير والتحرير وإذ ترحب بقرار رفع العقوبات، فإنها تنبه إلى ضرورة أن يتم تطبيقه بشكل فعلي بعيداً عن الابتزاز السياسي والشروط السياسية، وبما يكفل حق الشعب السوري في الحياة الكريمة، وفي الازدهار والتطور في بلاد موحدة وسيدة لقرارها.

■ دمشق 2025/5/14
جبهة التغيير والتحرير